

الرَّائِدُ الرَّسْمِيُّ لِلْجُمْهُورِيَّةِ التُّونِسِيَّةِ مُدَاوِلَاتُ مَجْلِسِ نَوَابِ الشَّعْبِ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الأربعاء 31 ديسمبر 2025

35

الجلسة الخامسة والثلاثون

المحتوى

- | | | | |
|------|---|------|---|
| 3500 | 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشاريع القوانين. | 3466 | 1- افتتاح الجلسة..... |
| | 5- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة | 3466 | 2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... |
| 3509 | السنة الإدارية الجديدة 2026..... | | 3- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة |
| | 6- تدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام | | على تعديل البروتوكول (ب) لاتفاق التبادل الحر بين |
| 3510 | الفصل 108 من النظام الداخلي..... | | الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل |
| 3513 | 7- رفع الجلسة..... | | الحر ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على |
| | . الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة | | تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة |
| 3513 | النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... | | بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية |
| | | | ودولها الأعضاء من جهة أخرى ومشروع قانون أساسي |
| | | | يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية |
| | | | الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية |
| | | 3466 | المتوسطية..... |

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشرين دقيقة من صباح يوم الأربعاء 31 ديسمبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين أنفة الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن نتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى أعضاء الحكومة الحاضرين معنا اليوم وهم السيد محمد علي النفطي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية والسيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات وإلى كافة الوفد المرافق لهم بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت.

التسجيل الإلكتروني: الحضور 84.

تسجيل الحضور بالأيدي: 8.

إذن الحضور 92.

النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

تبعا لما تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 26 ديسمبر 2025 يحال إلى هذه الجلسة العامة التقرير الموحد للجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة حول مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر عدد 119 لسنة 2025.

2. مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسط المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى عدد 120 لسنة 2025.

3. مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأة التفاضلية الأوروبية المتوسطة عدد 121 لسنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد طلب استعجال النظر في مشاريع القوانين المشار إليها وذلك عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي وإعداد تقرير موحد حولها وتبعا لاعتماد تقرير موحد حول مشاريع القوانين الأساسية المذكورة فقد تقرر إجراء نقاش عام موحد حولها واعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض فيما

يجري التصويت على كل مشروع قانون أساسي إثر النقاش العام وجواب الحكومة حولها وذلك وفقا للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

هذا وفي إطار النظر في مشاريع هذه القوانين الأساسية، فقد قرر مكتب المجلس إعمال أحكام الفصول 67 فقرة ثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

كما تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتصويت المجلس على مشاريع هذه القوانين الأساسية فإنه يقتصر على الموافقة عليها حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول الاتفاقيات المعنية وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول (ب) لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر

ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى

ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأة التفاضلية الأوروبية المتوسطة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة لكي تستعرض تقريرها الموحد حول مشاريع القوانين الأساسية محل النظر لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكاتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المنجز.

إذن المصدق للسيد رئيس اللجنة. تفضل.

السيد أيمن البوغديري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب المحترمون،

السيدة وزيرة المالية،

السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج،

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وكافة الإطارات المرافقة لكم،

ننظر اليوم في مشاريع القوانين الأساسية عدد 119 و120 و121 لسنة 2025 والمتعلقة بالموافقة على تعديل عدد من الاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في إطار الشراكة الأورومتوسطية وقد وردت هذه المشاريع على مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 ديسمبر 2025 مع طلب استعجال النظر فيها لما تكتسيه من أهمية على المستويين التجاري والاقتصادي وما لها من

انعكاسات مباشرة على المبادلات التجارية وتنمية الصادرات ودعم حضور المنتج التونسي في الأسواق الخارجية.

وإذ تعرض هذه المشاريع اليوم على أنظار الجلسة العامة فإن ذلك يتم في إطار احترام المسار التشريعي وتكريس الدور الرقابي والتشريعي لمجلس نواب الشعب بما يضمن اتخاذ القرار السيادي الذي يخدم مصالح تونس العليا ويعزز موقعها ضمن محيطها الإقليمي والدولي وهذا نحيل الكلمة إلى مقرر اللجنة لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن المصدق رقم 3 للسيدة مقررة للجنة.

السيدة أسماء الدرويش، المقررة

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسادة الوزراء، السيد وزير التجارة، السيدة وزيرة المالية والسيد وزير العلاقات الخارجية وكافة الإطار المرافق له وإن شاء الله سنة مباركة على الجميع.

شكرا لكم،

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول (ب) لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر عدد 2025/119

ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى عدد 2025/120

ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية عدد 2025/121

1. تقديم مشاريع القوانين:

تعد المنطقة الأوروبية المتوسطية فضاء استراتيجيا بالغ الأهمية بالنسبة إلى الصادرات التونسية باعتبار القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي والتشابك في سلاسل القيمة، فهي تمثل الوجهة الأولى للمنتجات التونسية، خاصة الصناعية والفلاحية والغذائية، مستفيدة من اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر التي تتيح نفاذا تفضيلا إلى أسواق واسعة تضم أكثر من 500 مليون مستهلك، علما وأن المقاربة التونسية والمصلحة الاقتصادية العليا لبلادنا تقتضي تبني رؤية شاملة وأفقية بعيدا عن الرؤية القطاعية الضيقة وفي إطار المحافظة على السيادة الوطنية ومراعاة استقلاله القرار الوطني، وهو ما حرصت تونس على تحقيقه في إطار المفاوضات مع شركائها.

1. مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول (ب) لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر، عدد 119/2025

تجدر الإشارة إلى أن اتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر تم إبرامه بجنيف بتاريخ 17

ديسمبر 2004 إلى جانب الاتفاقيات والبروتوكولات المصاحبة له، وتمت الموافقة عليه من قبل الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 34 لسنة 2005 المؤرخ في 11 ماي 2005 والمصادق عليه بالأمر عدد 59 لسنة 2005 المؤرخ في 23 ماي 2005

ويهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على تعديل البروتوكول (ب) الملحق باتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر المتعلق بتعريف مصطلح "منتجات المنشأ" وأساليب التعاون الإداري المدرج بمقتضى قرار اللجنة المشتركة التونسية للشراكة الأوروبية للتبادل الحر عدد 2024/1 بتاريخ 9 أكتوبر 2024.

والجدير بالذكر أن هذا النظام يقوم حاليا على قواعد منشأ متطابقة تمكن من الاستفادة من الاعفاء من المعاليم الديوانية وتراكم المنشأ والتكامل الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية بمقتضى بروتوكولات قواعد المنشأ الملحق باتفاقيات التبادل الحر المبرمة بين مختلف الأطراف المتوسطية. ويشمل هذا النظام بالنسبة لتونس الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتبادل الحر واتفاقية أعادير تجمع تونس والمغرب والأردن ومصر

وحيث اعتمدت اللجنة الأوروبية المتوسطية لقواعد المنشأ يوم 7 ديسمبر 2023 الصيغة النهائية للتوافقية للنظام الأورومتوسطي الجديد لقواعد المنشأ كمنقح للاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية، وتم تحديد 1 جانفي 2026 كتاريخ أقصى لاعتماد النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ.

وقد شرعت كل الدول المتوسطية بما في ذلك الجمهورية التونسية في استيفاء إجراءات المصادقة من جهة على تعديل الاتفاقية الجهوية وفق النظام الأورومتوسطي الجديد لقواعد المنشأ، ومن جهة أخرى على تعديل الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بالاتفاقية الجهوية من خلال تعويض البروتوكولات الحالية لقواعد المنشأ الملحق باتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع كل من الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية للتبادل واتفاقية أعادير بالقواعد الجديدة وذلك من خلال اعتماد قرارات ثنائية.

وباعتبار أن اتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر يندرج في إطار المعاهدات الدولية، فإن المصادقة على التعديلات المدخلة عليه تتم بعد استيفاء إجراءات الموافقة والمصادقة وفقا لأحكام الفصل 74 من الدستور.

يتجه التأكيد في هذا السياق أنه من شأن المصادقة على تعديل البروتوكول (ب) الملحق باتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر، أن يمكن من:

--دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التونسية وتدعيم حصصها في السوق الأورومتوسطية

--الترفيف من حجم الصادرات التونسية

--المحافظة على مواطن الشغل الحالية في مختلف القطاعات وخلق مواطن شغل جديدة.

2- مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى. عدد 2025/120

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى المدرج بمقتضى قرار مجلس الشراكة التونسي-الأوروبي عدد 2025/01 بتاريخ 22 جانفي 2025.

وتجدر الإشارة أن كل الدول المتوسطية بما في ذلك الجمهورية التونسية قد شرعت في استيفاء إجراءات المصادقة على تعديل الاتفاقية الجهوية (وفق النظام الأورومتوسطي الجديد لقواعد المنشأ) وعلى تعديل الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بالاتفاقية الجهوية، علما وأن الاتفاقيات المذكورة دخلت حيز التطبيق وذلك من خلال اعتماد قرارات ثنائية.

وتم في هذا الإطار، اعتماد قرار مجلس الشراكة التونسي - عدد 2025/01 بتاريخ 22 جانفي 2025 بشأن تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى. وينص هذا القرار على حصة استثنائية في قطاع النسيج والملابس لفائدة بلادنا على أساس القاعدة المبسطة التي تقوم على عملية التحويل الواحدة (la simple transformation)، وذلك إلى جانب اعتماد القواعد الجديدة للمنشأ.

وباعتبار أن الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى يندرج في إطار المعاهدات الدولية، فإن المصادقة على التعديلات المدخلة عليه تتم بعد استيفاء إجراءات الموافقة والمصادقة وفقا لأحكام الفصل 74 من الدستور.

يتجه التأكيد في هذا السياق أنه من شأن الموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى المدرج بمقتضى قرار مجلس الشراكة التونسي - الأوروبي عدد 2025/01 بتاريخ 22 جانفي 2025، أن يمكن من:

- الترفيع من حجم الصادرات التونسية.
- خلق مواطن شغل جديدة.

3. مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية، عدد 2025/121

تجدر الإشارة إلى أن الموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية تندرج في إطار مواصلة إيفاء تونس بالتزاماتها وتدعيم المكاسب التي تم تحقيقها خاصة وأن نسيجها الصناعي سبق وأن انخرط في الفضاء الأورومتوسطي وحقق نجاحا في ربط شراكات متعددة.

وفي هذا السياق يجدر التأكيد على أن منشأ البضائع يعتبر عنصرا أساسيا في عملية استخلاص الاداءات والمعالم الديوانية المستوجبة والتمتع بامتيازات تعريفية في شكل تخفيض أو الاعفاء من دفع المعالم الديوانية والاداءات ذات الأثر المماثل. ويمكن تعريف مصطلح المنشأ بأنه جنسية البضاعة الموردة وجواز سفره. وتعتبر بضاعة ما ذات منشأ بلد معين اذا تم الحصول عليها بالكامل أو إذا خضعت إلى عملية تحويل جوهري بذلك البلد.

هذا وقد تم التوصل إلى اتفاق حول النص الإطار للاتفاقية الجهوية سنة 2012، وتمت المصادقة عليها بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2014 بتاريخ 19 جوان 2014.

وخلال سنة 2015 تم الشروع وفق الاتفاقية الجهوية في مفاوضات لتعديل النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ وذلك في إطار اللجنة الأورومتوسطية لقواعد المنشأ.

وينص النظام الجديد على تسهيل عديد القواعد وجملة من الامتيازات التي ستساهم في دعم النسيج الاقتصادي لبلادنا خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات فضلا عن تسهيل العمليات التجارية لعل من أهمها:

- تعديل تعريف السفن الوطنية للصيد البحري وذلك بالتقليص من الشروط المعتمدة حاليا

- تغيير طريقة احتساب السعر عند الخروج من المصنع وفق المعدل السنوي للأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار العالمية

- الغاء العمل بمنع رد الرسوم على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ باستثناء قطاع النسيج والملابس

- تعميم تطبيق مبدأ التراكم الكلي لعمليات التصنيع باستثناء قطاع النسيج والملابس.

وباعتبار أن تونس وقعت على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأورومتوسطية، فإن دخولها حيز النفاذ يقتضي إتمام إجراءات المصادقة وفقا لأحكام الفصل 74 من الدستور.

وستمكن المصادقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية من تعزيز موقع تونس في أسواق المنطقة الأورومتوسطية التي تستأثر بحوالي 80 بالمائة من جملة الصادرات التونسية.

كما ستتمكن المؤسسات التونسية من الاندماج في سلاسل الإنتاج الأوروبية والعالمية لا سيما في قطاعات مكونات السيارات والصناعات الكهربائية والإلكترونية والنسيج والملابس بما يعزز القدرة التنافسية ويرفع من القيمة المضافة للصادرات التونسية إضافة إلى ذلك تشكل المنطقة الأورومتوسطية فضاء محفزا للاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يدعم تنوع الصادرات التونسية وتحسين جودتها وترسيخ اندماج تونس في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار تكتسي قواعد المنشأ الأورومتوسطية أهمية محورية في دعم الصادرات التونسية باعتبارها أداة أساسية لتمكين المنتجات من الاستفادة من الامتيازات الجمركية الممنوحة في إطار اتفاقيات الشراكة بين دول المنطقة فهي تسمح للمؤسسات المصدرة بالاستفادة من الاعفاء أو التخفيض في المعالم الديوانية عند النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وبقية بلدان الفضاء الأورومتوسطي كما تعد الية "تراكم المنشأ" من أبرز مزايا هذا النظام إذ تمكن المنتجين من استعمال مواد أولية أو مكونات متأتية من دول مختلفة داخل المنطقة مع اعتبارها منشأ واحدا وهو ما يعزز اندماج سلاسل القيمة الإقليمية ويخفض من كلفة الإنتاج كما يساهم هذا الإطار في تحسين تنافسية الصادرات التونسية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المؤسسات على الاندماج في شبكات الإنتاج الإقليمية بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز موقع الدول المصدرة داخل السوق الأورومتوسطية.

ويلتظر أن يترتب عن تسهيل قواعد المنشأ في إطار النظام الأورومتوسطي الجديد انعكاسات إيجابية هامة على الصادرات والاقتصاد التونسي بصفة عامة من شأنها توسيع قاعدة المؤسسات المصدرة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المبادلات التجارية.

يتجه التأكيد في هذا السياق أنه من شأن الموافقة على الاتفاقية المعروضة، أن تمكن من :

- المحافظة على مواطن الشغل في قطاع النسيج والملابس وخلق مواطن شغل جديدة

- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التونسية وتدعيم حصصها في السوق الأوروبية.

- الترفيع من حجم الصادرات التونسية

- دعم مصداقية تونس تجاه شركائها الاقتصاديين خاصة وان بلادنا قادمة على التأسيس لشراكات وأسواق جديدة ورفع التحديات الإقليمية والدولية بهدف النفاذ الى أسواق جديدة على غرار الاتحاد الأفريقي وفضاءات اقتصادية أخرى غير تقليدية.

شكرا، أمر الكلمة إلى السيدة نائبة رئيس اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق رقم 2 للسيدة نائبة رئيس اللجنة. تفضلي.

السيدة ريم الصغير، نائبة رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا زميلتي،

ومرحبا مرة أخرى بالملأ الكريم،

نمر الى:

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع الى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات يوم الاثنين 29 ديسمبر 2025 نظرت خلالها في نصوص مشاريع القوانين الأساسية المذكورة أعلاه على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثائق شرح الأسباب وبنص الاتفاقيات.

وفي مستهل الجلسة أكد السيد الوزير على أنه تم تحديد تاريخ غرة جانفي 2026 كتاريخ أقصى لاعتماد النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ صلب الاتفاقيات التجارية من خلال قرارات ثنائية ودخولها حيز التنفيذ. وأبرز أن منشأ البضائع يمثل عنصرا أساسيا في عملية استخلاص الاداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة ويمكن من منح امتياز للبضائع ذات المنشأ والتابعة لفضاء اقتصادي معين سواء على مستوى التصدير أو التوريد وأضاف أنه تم وضع النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ سنة 1999 بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية وهو يقوم أساسا على تراكم المنشأ والتكامل الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية.

وأوضح الوزير أن الفضاء الأوروبي محميا ويصعب الولوج إليه ومن شأن هذه القواعد الجديدة المتمثلة في تراكم المنشأ والتحويل المبسط أن تضمن دخول المنتوجات التونسية هذه الأسواق بأكثر ثبات وسهولة ومنذ سنة 2024 تم التوصل بالاتفاق مع الرابطة الأوروبية للتبادل الحر الى تكريس هاتين القاعدتين ثم قدم بسطة حول أهم مميزات القواعد الجديدة للمنشأ المتمثلة في مبدأ التراكم الكلي للمنشأ للمواد الأولية ونصف المصنعة وكذلك عمليات التصنيع بما يفتح افاق كبيرة.

أمام المؤسسات الصناعية التونسية خاصة الصغرى والمتوسطة لتطوير انتاجها ورفع من صادراتها باكتساب صفة المنشأ التونسي في عديد القطاعات وذلك من خلال الاستفادة من التراكم والاندماج في سلاسل القيمة.

وبخصوص مبدأ التحويل المبسط أشار أنها تتمثل في تعديل عديد القواعد وتبسيطها ووضع قواعد بديلة والترفيف في نسبة الاندماج من 40 الى 50 بالمائة لأغلبية المنتوجات المعملية ذات غير المنشأ وبالتالي التقليل في القيمة المضافة المطلوبة من 60 الى 50 بالمائة وهو ما يمثل فرصة هامة لتطوير عديد القطاعات الصناعية التونسية واكتساب صفة المنشأ بما يفتح أمامها افاق التصدير خاصة نحو الفضاء الأوروبي ويمتن العلاقات التجارية بين بلدان الفضاء الأورومتوسطي. وفي هذا السياق نوه السيد الوزير بالقدرة التنافسية للشركات التونسية لاسيما في مجال التكنولوجيا والصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج مشيرا الى أن هذه الاتفاقيات ستمكن من تسهيل جلب الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة وترسيخ اندماج تونس في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وبخصوص قطاع الصيد البحري أفاد انه تم تعديل قاعدة المنشأ لمنتجات البحر من خلال تسهيل تعريف السفن الوطنية للصيد البحري وذلك بالتقليل من الشروط المعتمدة حاليا وتبسيطها وهو ما سيفتح افاقا كبيرة أمام المؤسسات التونسية المصدرة لمصبرات الاسماك. وأضاف أنه تم تغيير طريقة احتساب السعر عند الخروج من المصنع وفق معدل سنوي لكافة عمليات التصدير للحد من تأثير تذبذب الأسعار العالمية على عمليات احتساب القيمة المضافة المحددة للمنشأ. كما تم تعديل القواعد الخاصة بالمنتوجات التي تعتمد مادة السكر ضمن المدخلات. وأضاف أنه تم الترفيع في فترة التثبيت من شهادة المنشأ من 4 أشهر الى 10 أشهر لتوفير المزيد من الضمانات للمصدرين في صورة وجود اخلالات على مستوى اثبات المنشأ.

وأكد في ختام تدخله على أهمية هذه الاتفاقيات لتسهيل التواصل داخل المنطقة الأوروبية والمتوسطية باعتبارها فضاء استراتيجي لتونس مما سيسهل مزيد التمويع في السوق الأوروبية وغيرها وخلق الثروة وإيجاد مواطن شغل جديدة.

وخلال النقاش استفسر النواب عن أسباب تأخر عرض هذه المشاريع الهامة على أنظار مجلس نواب الشعب وطلب استعجال النظر فيها وعدم تمكين النواب من الوقت الكافي لدراستها وتوسيع الاستماعات في شأنها الى مختلف الأطراف المتداخلة وذلك رغم توصل تونس الى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي على قرار اعتماد القواعد الجديدة للمنشأ منذ تاريخ 22 جانفي 2025 واقترح بعض الأعضاء تأجيل النظر في مشاريع هذه القوانين الأساسية للتعمق في دراستها.

كما تساءل بعض النواب عن مدى مساهمة القواعد الجديدة للمنشأ في رفع نسب الادماج المحلي وتعزيز اندماج المؤسسات التونسية في سلاسل القيمة الإقليمية مع الحفاظ على السيادة الاقتصادية وعن القطاعات التي ستستفيد فعليا من هذا التعديل وعن تقديرات انعكاسات هذا التعديل على الصادرات والميزان التجاري خاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة واستوضحوا عن خطة الوزارة للتعامل مع وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة لضمان نفاذها الفعلي الى هذه الامتيازات التفاضلية وعدم اقصائها بسبب المتطلبات الفنية او الإدارية، وتساءلوا عن جاهزية الادارة التونسية خاصة

مصالح الديوانة من الناحية التقنية والبشرية لتطبيق هذا النظام الجديد لقواعد المنشأ بما يضمن الشفافية وتيسير المبادلات دون تعطيل. وأكد الأعضاء على ضرورة تحقيق التوازن بين الانفتاح على هذه الأسواق وحماية النسيج الإنتاجي وتحقيق المصلحة الاقتصادية العليا لبلادنا.

وعبر بعض الأعضاء عن رفضهم أن تصبح تونس مجرد محطة لتجميع مكونات أجنبية تحت مسمى "منتج تونسي"، مؤكداً على ضرورة تحقيق قيمة مضافة حقيقية ذات قدرة تشغيلية هامة ولاحظوا استثناء قطاع النسيج، من إلغاء "منع رد الرسوم الجمركية" (Drawback) وتساءلوا عن تأثيره على القدرة التنافسية لهذا القطاع.

وأبدى بعض النواب تخوفهم من انعكاس التعديلات الواردة ضمن هذه الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني وخاصة على القطاع الفلاحي على غرار قطاع زيت الزيتون والتمور باعتبار أنه يقع تصدير هذه المنتجات دون تعليب وبعتماد هذه القواعد الجديدة سيقع تصنيعها في دول أخرى وبالتالي ينسبون إليها ويكتسبون صفة المنشأ وفي المقابل حذر شق آخر من النواب من الانعكاسات السلبية التي ستواجهها المؤسسات الوطنية خاصة منها الناشطة في قطاع النسيج في صورة عدم الموافقة على هذه المشاريع باعتبار أنه سيتم توظيف رسوم جمركية إضافية عليها بداية من غرة جانفي 2026 وهذا من شأنه التأثير على القدرة التشغيلية لها وفي هذا السياق طالبوا بمراجعة اتفاقية أغادير للتبادل التجاري بالنظر إلى تأثيراتها السلبية على قطاع النسيج المحلي.

وفي إجابته عن جملة هذه التساؤلات أبرز السيد الوزير أن ما ورد ضمن هذه التعديلات يعتبر تقنيا وفنيا بالأساس مؤكدا حرص الوظيفة التنفيذية على حماية مصالح تونس ومنتجاتها الوطنية معتبرا أنه مسار في يسهل عملية التبادل التجاري والاستثمار لتونس وللبلدان الشريكة في الفضاء الأورومتوسطي وبخصوص حماية المؤسسات الصغرى والمتوسطة أكد الوزير أنه تم اتخاذ كل التدابير الضرورية لمساندتها في اعتماد هذه القواعد الجديدة والحفاظ على ديمومتها.

وأوضح السيد الوزير أنه تم تشريك كل الأطراف المتدخلة على غرار وزارة المالية كالبنك المركزي والإدارة العامة للديوانة خلال اجراء المفاوضات مع الجانب الأوروبي.

أكد في خاتمة اجابته أن الوزارة تعمل على تنشيط الديبلوماسية الاقتصادية وتسعى إلى اكتساح أسواق عالمية جديدة على غرار دول جنوب شرق اسيا والسوق الامريكية.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشاريع القوانين الأساسية عدد 2025/119 و 2025/120 و 2025/121 بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

شكرا وسنة إدارية مباركة على تونس وعلى كامل الأمة العربية الإسلامية. شكرا ودام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم.

السيدات والسادة النواب الأكارم،

باسمكم جميعا أرحب بوفد من تلاميذ المدرسة الإعدادية مرناق والمدرسة الإعدادية محمود المسعدي والمدرسة الإعدادية الحسن بن

الهيثم مرناق الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضران معنا جانبا من هذه الجلسة العامة فمرحبا بهم. (تصفيق).
والآن ننتقل إلى النقاش العام وأحيل رئاسة الجلسة إلى النائبة المحترمة السيدة سوسن مبروك. فلتفضل.

السيدة سوسن مبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير للجميع،

طبعاً في البداية أريد أن أجدد الترحاب بأعضاء الحكومة الحاضرين معنا اليوم وهم السيد محمد علي النفطي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج كذلك السيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية وأيضاً السيد الوزير سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات كذلك كافة الوفد المرافق لهم اليوم تحت قبة البرلمان.

طبعاً باسمي وباسمكم جميعاً وبمناسبة حلول السنة الإدارية الجديدة أريد أن أقدم بخالص العبارات والتمنيات بسنة إدارية مباركة إن شاء الله على الشعب التونسي والقيادة التونسية وبمزيد من الأمن والاستقرار والازدهار.

إذا قائمة أولية للسادة الزملاء والسيدات الزميلات أعضاء مجلس نواب الشعب في النقاش العام السيد عزيز بن الأخضر، السيدة فاطمة المسدي، السيد نبيل الحامدي، السيد حسن جريوي، السيد معز الرياحي، السيد عبد السلام الدحماني، السيد الطاهر بن منصور، السيد خالد حكيم المبروكي والسيد مختار عيفاوي والسيد عبد الحافظ الوحيشي.

إذن الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكراً،

الشعب التونسي،

السيدة رئيسة الجلسة،

السادة والسيدات الوزراء وكل الطاقم المرافق،

السيدات والسادة الزملاء،

لا نبعث اليوم في الحقيقة عن خطاب منمق ولا عن الاحتماء وراء مصطلحات تقنية غامضة، اليوم نريد أن نتحدث بوضوح، بمسؤولية وبجرأة تفرزها اللحظة.

نحن اليوم نناقش ثلاثة مشاريع قوانين أساسية ويحاول البعض تقديمها للرأي العام وكأنها مجرد نصوص تقنية عادية لا تخدم مصالح الدولة التونسية ولا تكريس السيادة الوطنية وهذا إما سوء فهم لطبيعتها أو محاولة متعمدة لتضليل التونسيين لأن الحقيقة بسيطة وواضحة.

هذه القوانين تمس صميم الاقتصاد التونسي ومستقبل الشغل وقدرة تونس على الوقوف على قدميها في ظل عالم شديد التنافس.

سنكون واضحين من البداية ودون أي التباس، هذه القوانين لا تبني البلاد، لا تمس بالسيادة ولا تفرض أي وصاية على تونس، هي تعديلات على اتفاقيات قائمة منذ سنوات هدفها واحد لا غير، دعم المنتج التونسي وتمكينه من المنافسة في السوق العالمية.

إذن ما هو المشكل الحقيقي الذي نعالجه؟ تصنع مؤسسات تونسية لسنوات داخل البلاد فتشغل تونسيين وتدفع أداءاتها للدولة لكن تقصى من السوق عند التصدير ثم تغلق أبوابها لا لأن منتوجها

ضعيف، بل لأن القوانين القديمة تعاقب التصنيع في تونس بدل دعمهم، نأخذ مثالا واضحا لا جدال فيه، مؤسسات تونسية اليوم تصنع كوابل السيارات والنسيج وهما مجالان نحن رائدون فيهما في تونس، تور المواد الأولية من الخارج لكن التصنيع والتكيب والمراقبة تتم في تونس والتشغيل بأيادي تونسية.

لا يعترف بالمنتوج في النظام القديم وترتفع الكلفة فيبحث المستثمر عن بلد آخر وفي التعديلات الجديدة التصنيع في تونس هو المعيار الأساسي فيعترف بالمنتوج كمنتوج تونسي يدخل الأسواق الأوروبية دون معالم وبالتالي سوف يبقى المصنع وتستقر مواطن الشغل وهذا ليس تنظيرا سياسيا هذا اقتصاد حقيقي بلغة الأرقام والمصانع.

إذن ما الذي تغير فعليا مع الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة الأوروبية للتبادل الحر ودول حوض المتوسط؟

نتحدث اليوم في هذه الاتفاقيات الجديدة على تبسيط القواعد ومرونة أكبر واعتراف بالقيمة المضافة التي تنتج داخل تونس وهذا يخدم المؤسسات الكبرى والصغرى والمتوسطة والفلاح والعامل.

هناك سؤال يطرح لماذا الاستعجال؟ لأن العالم لا ينتظرنا اليوم، لأن المنافسين سبقونا بخطوات ولأن كل تأخير اليوم ثمنه الغد، بطالة، غلق المصانع وتفقير أعمق ومن يقول لا داعي أيضا للاستعجال يقول عمليا دعوا المؤسسات تنهار أكثر.

والآن دعوني أكون سياسيا، بكل وضوح من يعارض هذه القوانين دون بديل دون أرقام ودون رؤية لا يدافع عن السيادة الوطنية، بل يختبي وراء شعارات فارغة.

السيادة ليست كلمة ترفع في المصداق، بل هي تبنى بمصانع تعمل وبصادرات تتوسع وبعملة صعبة تدخل للبلاد ومن يعرقل اليوم عليه أن يتحمل مسؤولية أمام العمال المستثمرين والشباب الذين ينتظرون فرصة حقيقية للتشغيل.

الخلاصة ودون تردد نحن أمام خيار واضح إما نواب قرار أو النواب تعطيل وإما أن نخدم تونس الواقعية أو نغرقها في شعارات وأنا بكل وضوح مع تونس التي تصنع وتصدر وتشغل لا تلك التي تكتفي بالرفض لمجرد الرفض تحت شعار "خالف تعرف".

سنة إدارية مباركة وموفقة على كل الشعب التونسي إن شاء الله وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

أود في البداية أن أوضح للرأي العام ولزملائي داخل المجلس أن الوثيقة والاتفاقيات المعروضة اليوم ليست اتفاقيات دولية جديدة وليست معاهدة سيادية ولا تمثل بأي حال من الأحوال مدخلا خفيا لاتفاقية "ALECA" هي ملحق تقني تطبيقي صادر عن لجنة مشتركة منصوص عليها في اتفاق سابق ويتعلق حصريا بقواعد المنشأ وشهادات التصريح بها والتعاون الإداري الديواني لذلك أرجو التأكيد من السادة

الوزراء وتوضيح ذلك لأن هذا التوضيح ضروري لأننا شاهدنا في الفترة الأخيرة خلطا متعمدا أو غير بريء بين هذه الوثيقة وبين ملفات أخرى لا علاقة لها بها.

لكن وفي المقابل من واجبنا كنواب أن نؤكد أن الطابع التقني لهذه الاتفاقية لا يلغي البعد السياسي والاقتصادي فقواعد المنشأ ليست مسألة شكلية، بل تؤثر مباشرة على نسيجنا الصناعي، مؤسساتنا الصغرى والمتوسطة وقدرتنا على خلق قيمة مضافة وطنية حقيقية ولهذا فإن تصويتنا اليوم بنعم لا يمكن أن يكون تفويضا على بياض.

نعم، هذه الوثيقة قد تكون مهمة لتيسير التبادل التجاري ونعم لرقمنة شهادة المنشأ وتبسيط الإجراءات هو توجه عالمي لكن الأهمية لا تعني التسرع ولا تعني القبول دون ضمانات ولا تعني الصمت عن المخاطر المحتملة وأقولها بوضوح نحن نرفض أي مسار يقود إلى اتفاقية "ALECA" لأنها تمس بالسيادة الاقتصادية وتضرب الفلاحة والصناعة الوطنية وتفرض ملائمة تشريعية غير متكافئة مع اقتصاد هس مثل اقتصادنا.

كما لا يمكن الحديث عن شراكة متوازنة مع الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يلتزم فيه هذا الاتحاد الصمت أو التواطؤ تجاه الجرائم المرتكبة في غزة وفي الوقت نفسه يمارس ضغوط متواصلة على تونس في ملف الهجرة غير النظامية محاولا تحميل بلادنا أعباء أمنية وإنسانية لا تقبل بها، تونس ليست حارس حدود لأحد ولا يمكن أن تكون شراكة اقتصادية دون احترام سياسي وأخلاقي متبادل.

بناء على ذلك فأني سأصوت بنعم على هذا مشروع القانون لكن بنعم يقظة مشروطة ومصحوبة بتنبية شديد إلى ما يلي:

- ضرورة تقديم الحكومة لتقارير دورية إلى البرلمان حول تطبيق قواعد المنشأ الجديدة.

- ضمان مرافقة حقيقية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- حماية القطاعات الوطنية الحساسة وعدم تمرير أي تنقيحات لاحقة عبر اللجان المشتركة دون عودة إلى هذا المجلس.

تصويتنا اليوم يجب أن يفهم على حقيقته، نعم للتنظيم والتحديث، لا للتفريط، لا "ALECA" ولا لشركات غير متكافئة تدار خارج الرقابة الديمقراطية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم نبيل الحامدي عن صوت الجمهورية، له ثمان دقائق تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالوفد الحكومي بيننا،

قبل الحديث على هذه الاتفاقيات، أوصل صرخة فزع إلى السيد وزير الصحة، هناك شاب مجدي السالمي من معتمدية السبيخة في مستشفى ابن الجزائر بسبب المرض الخبيث ينتظر فراشا في مستشفى فرحات حشاد بسوسة، أرجوك سيدي الوزير لفتة لهذا الشاب لإنقاذه ونحن هنا اليوم دفاعا عن الشباب ودفاعا عن رؤية شبابية نريد أن يعيش شبابنا ويتقدم بتونس.

حديثنا اليوم عن هذه الاتفاقيات وقبل ذكرها فمن دافع عن السيادة الوطنية في المنابر العالمية لا يستطيع أن يزج بتونس في متاهات سيئة ومثلما دافع عن السيادة الوطنية سوف يدافع ويبقى

يدافع عن السيادة الاقتصادية وهي اليوم ضرورية نظرا إلى مكانة تونس العالمية ولجغرافية تونس العالمية، كل الأبواب مفتوحة، كل الدول تريد الاستثمار في تونس بعد أن أصبحت تونس مكانا رائدا أمنيا وسياسيا واقتصاديا.

الوضعية اليوم التي تطلبها هذه الاتفاقيات دليل على نجاحنا في المفاوضات من أجل اقتصاد حر ومن أجل تونس حرة ومن أجل رفع راية وطنية.

مع كل ما يحصل ومن يشك في تونس اليوم نقول له نحن موجودون أيضا في هذا البرلمان دفاعا على رؤية واضحة من أجل اقتصاد ينقل تونس لبر الأمان ونلاحظ هذا دوما السيد الرئيس في كل المنابر العالمية، وتحية الشكر لوزير الخارجية، ومن خلاله إلى شعب تونس وإلى قائد مسارها، هذه الاتفاقية التي أمامنا اليوم هي اتفاقية في تغيير بند من بنودها ولا أتصور اليوم أن الثلاثة وزراء الموجودين معنا قد جاؤوا لبيع تونس وهذا يحدث لأول مرة ثلاثة وزراء موجودون ليناقشوا هذه الاتفاقية.

قلنا إن هذه الاتفاقية ستتمس بندا من البنود التي ستعطينا رؤية واضحة في قواعد المنشأة وماذا تمثل المنشأة؟ كي يفهم الشعب التونسي معنى المنشأة ونحن نبحث اليوم عن جنسية المنتج التونسي لوضع بند أو كلمة عليه بأنه منتج تونسي وهذا فخر لنا وحتى نحقق هذا الفخر يجب أن تنتج الشركات الموجودة في تونس هذا المنتج في شتى القطاعات ولدينا القطاعات الميكانيكية والصناعية والفلاحية واليوم بحث جديد على هذا المنشأة في قطاع الصيد البحري وهذا يجعلنا نقول اليوم الحقيقة الموجودة دفاعا عن هذا الوطن وهو تغيير هذا البند الذي يمكننا أن يرفع في صورة تونس وحمايتها ونقل لهم نحن اليوم لنا مفاوضون تونسيون أصحاب حق ويمكن أن يأخذوا حقهم من خلال المفاوضات ومن خلال هذه الاتفاقية التي يجب أن نصوت عليها اليوم من أجل الدخول إلى السوق الأوروبية وافتكالك مكاننا الحقيقي في الأسواق الأوروبية أمام الهيمنة الصينية التي تنافسها وهذا دليل كما قلت على نجاحنا وبحثنا المتأخر وقد جاءتنا هذه الاتفاقيات في ظرف 24 ساعة ورغم ذلك هناك تضحيات من كل النواب وهناك من قدم البارحة من الجنوب كي يحضر اليوم ويدافع عن السيادة الوطنية والسيادة الاقتصادية.

سيدي الرئيس، اليوم يتوجب علينا حقا وقفة صارمة أمام التدخلات الخارجية من البرلمانات الخارجية ويجب أن نقول يمكننا اليوم أن ندافع عن تونس دون تدخلاتكم وردنا على البرلمانات الأوروبية أنه لا يمكن المساس بالسيادة الوطنية والاقتصادية.

زملائي، الفرصة متاحة اليوم ونحن نريد أن نعبر ونرسخ صورة تونس في الخارج ويمكننا أن نبيها للشركاء الأوروبيين والغربيين فنحن قادرون في هذه الاتفاقية وهذه البنود على رفع راية المنتج التونسي ورغم أن هناك إخلالات في المنتوجات الفلاحية وهذه دعوة إلى السيد وزير التجارة ووزير الخارجية للبحث عن الأسواق العالمية الجديدة التي يمكن أن تصدر لها المنتج التونسي من دون السمسرة الأوروبية ما معنى ذلك؟

يمكن ترويج زيت الزيتون إلى الأسواق المنفتحة وخاصة السوق الأمريكية دون اللجوء إلى الدول الأوروبية المجاورة الإيطالية والإسبانية ويمكننا أن نوصل زيتنا اليوم بفضل كفاءاتنا التونسية إلى بر الأمان بأسعار خيالية لو تتحمل الدولة التونسية مسؤوليتها يا سيدي الرئيس لا من خلال ديوان الزيت، بل في الكفاءات الموجودة في الوزارات التي

يمكن أن توصل زيت الزيتون إلى القارة الأمريكية ويمكن أن نتفاوض من خلالها على النسب الديوانية التي يدافع بها ترامب ونقول له نحن أيضا دولة لنا المنتوجات الأصبيلة والبيولوجية التي تفتقدونها وهي زيت الزيتون.

الرسالة واضحة اليوم من خلال هذا البرلمان وحين انتخبنا الشعب التونسي كنا موجودين دفاعا عن الراية الوطنية وكلنا في مسار واحد إما أن ننقذ هذه البلاد وإما أن نغرق كلنا وفي الأخير تحية إلى الشعب الفلسطيني وتحية إلى كل الدول المساندة لتونس ولا مجال للتدخل في تونس فتونس هي واحدة وقيادتها واحدة وشعبها واحد وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق. تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير جميعًا،

مرحبا بالسادة الوزراء،

أمامنا هذه الاتفاقية وحقيقة حين بحثت ورأيت المجالس والبرلمانات الأخرى التي ناقشت هذه الاتفاقية يمكن أن أقول أن دراسة هذه الاتفاقية في باقي البرلمانات تطلبت شهرين ونحن بقينا 48 ساعة مما يثير نقاط استفهام عديدة وتطلب التوضيح.

مسألة أخرى وأتحدث عن شخصي، لست متقبلا سلبيا، فحين أتلقى أمرا أنقذ وأدرس لأنني نائب شعب وأسأوت على مسألة ستبقى للأجيال القادمة وهذه أمانة أمام الله قبل العباد، الاتفاقية لم أجدها في أي موقع تونسي، بحثت تقريبا أربع ساعات، وجدتها كاملة فيها 27 ورقة على موقع الجامعة اللبنانية، قرأناها واطلعنا على البروتوكول والوثائق التي أمامنا الواردة علينا وهناك أمور تقنية كما تتحدث الوزارة إذن رجائي هناك كاميرا بجواركم وسيصوت السادة الزملاء كما ستسجل المداخلات على مسامع الشعب التونسي بمنطق الفلاح "ما تعطينيش فمك ناكل بيه شوك".

قدروا أفكارنا وذكائنا على الأقل حتى نفهم بعضنا ونفهم عما سنصوت خاصة أن هناك نقطة في هذه الاتفاقية هي دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التونسية وتدعيم حصصها في السوق الأورو متوسطية وترفيف في حجم الصادرات التونسية، تقريبا تلك هي الغاية من مشروع القانون الأساسي المعروض، أي اتفاقية وأي قرار وأي قانون يجب أن تكون فيه دراسة جدوى وفيه مردودية وأثار، لدينا الوقت لا مشكل في ذلك فرجائي مدنا بالتفسير بالأرقام عن ربح وخسارة الاقتصاد التونسي وأين التحوير بالضبط في هذه الاتفاقية؟ حتى نكون واضحين مع بعضنا وبكل شفافية.

مسألة أخرى تحدث فيها زميلي الآن لا يمكن أن أمر عليها مرور الكرام، نحن في بلاد رفعت شعار التعويل على الذات وشعار السيادة الوطنية والسيادة الغذائية ولا تقدر أي بلاد اليوم من فرض سيادتها الوطنية دون أن توفر أمنها الغذائي لشعبها، أمامنا ثلاث وزارات تجارة، مالية، خارجية، أولا وسنكون واضحين مع بعضنا ما دام لدينا بعض الوقت في تونس مطمورة روما كنا أول دولة منتجة للتين الشوكي وخامس دولة مصدرة وأتلفت كل المحاصيل بالحشرة القرمزية ولا حياة للحكومة ووصلنا للاكتفاء الذاتي في منظومة الألبان واليوم

نستورد الحليب من الخارج واللحوم مفقودة ونحن على أبواب شهر رمضان والعيد ولا نتحكم على شيء ولا وجود للبيض بتاتا واليوم نرفع شعار التعويل على الذات.

كما كانت تونس خامس دولة في إنتاج وتصدير اللوز اليوم أصبحنا نستورده من تركيا ومن فرنسا وإن كان لديك قريب في الخارج ويسألك عما ترغب في أن يجلبه لك تقول له أرغب في اللوز في حين أننا كنا خامس دولة في انتاجه وكنا سابع دولة منتجة ومصدرة للتين اليوم نستورده من إيران ومن تركيا.

الحبوب مطمورة روما حيث ينتج الفلاح في بترت وفي باجة وتجلبه أنت من الخارج ولست قادرا على أن تستثمر فيه وإلى اليوم متوقفون من أجل الحبوب ونشرنا البيانات.

اللحوم الحمراء، في السابق المواطن التونسي يأكل اللحم في العيد واليوم حتى في العيد غير قادرين على ذلك واتحاد الفلاحين يصرح بأن ثمن الخروف ألفي دينار هل هذا معقول؟ احترموا الشعب التونسي على الأقل.

الفلاح في قبلي أنتج التمور ووفر المحاصيل لما لا نعقد جلسات لترتيب الأمور في المواسم القادمة كذلك في خصوص القوارص وقطاع الصيد البحري.

اليوم أزمة زيت الزيتون، السيد وزير الخارجية رجائي ما الذي يفعله السفراء من منظوريك؟ الأتراك والإسبان والإيطاليون جعلوا تونس وجهة لهم وسننسى الأمور بمسماياتها مصر والمغرب بقيت مع أمريكا وناقشت الأداءات وهل عار علينا أن تجتمع وزارة الخارجية مع أمريكا وتناقش معها كيف نصل إلى 25%؟ هناك باخرة ولن أذكرها تأتي كل شهر لتونس لتتنقل 500 طن زيت زيتون ألسنا قادرين لهذه الدرجة كسفير وكرئيسة حكومة؟

زارت "ميلوني" تونس مرار في موضوع الأفرقة، ألا تقدر السيدة رئيسة الحكومة على الاجتماع مع الإيطاليين ومع الإسبان ومع الأمريكان وتتنقل وتبحث لنا عن حل في هذه المحاصيل؟

لسنا قادرين اليوم على التقليل في التسعيرة وسنفسر التسعيرة بحضور السيد وزير التجارة، أقرتم تسعيرة 10.200 واليوم بـ 8500 ولم يجد أصحاب المعاصر أي حل ويجب أن تكون نسبة الحموضة 0.18 ولو تجمع الزيتون من الجنة وتعصره فلن تجد هذا المعدل هذا غير معقول احترموا عقولنا قليلا، لنا رجال دولة تفهم القطاع الفلاحي وتوجد ثلاث منظومات: منظومة الإنتاج الفلاحي، منظومة التحويل المعاصر، منظومة التصدير والتسويق المصدر.

حين تضغط اليوم على الحلقة الوسطى وتحدد له التسعيرة بـ 10 فهو تاجر يتزود من عند الفلاح فيعصر ويبيع للمصدر، الحلقة القوية وهو المصدر قوموا بضبط تسعيرة واحذفوا مصاريف الأداءات ومصاريف الموانئ والنقل والمصدر والبورصة العالمية ووفروا بورصة خاصة كما كانت في قرمدة في صفاقس وبالتالي يستحيل على أي مصدر أن يمضي عقدا أقل من هذه التسعيرة، فهذا سهل وإذا لم يقم المصدر بما عليه ولا يجد أسواقا في الخارج يتدخل ديوان الزيت ويشترى ولنكون واضحين سيأتي الإسبان والإيطاليون للشراء من 15 الى 20 جانفي دون تدخل الدولة لكن الأزمة موجودة من 15 و 10 ديسمبر، فديوان الزيت لديه القدرة ولكن لم تتمكن من تعديل وتنقيح القرار عدد 12 77 ولم تجدوا حلا وحين رجعت في 2019 وجدت رئيس الجمهورية مع يوسف الشاهد مجتمعين فمن 2019 تحدث رئيس

الجمهورية عن خلية أزمة زيت الزيتون وصدر في 2025 نفس القرار ونفس البيان وتم عقد اجتماع وزاري عن زيت الزيتون ولا نجد له حلا، فهل النكبة حليفتنا سواء في وقت الندرة أو في انعدامها؟ نعمل بمعدات موجودة منذ عهد المستعمر في صفاقس وسيدي بوزيد والقيروان هذا عيب، انظروا الى التحولات العالمية وما يحدث في العالم اليوم.

في 2028 ستقولون هذا ما قاله الجربوعي في هذا المجلس هذه السنة خدمتنا تركيا بعدم توفر المحاصيل لديها وإسبانيا كان لديها 1,000,800 طن من زيت الزيتون وضربها الجفاف وتقهقرت إلى 400 طن كما خدمتنا إيطاليا أنهكتها الأمراض كان لديها 600,000 طن فتقلصت إلى 200 طن وخدمتنا سوريا بانعدام منتوجاتها لكن 2028 إذا رحمتنا الله بالمطر ستصل تونس إلى 800,000 طن وستجد تركيا فيها 1,000,000 طن والمغرب فيها 300 طن وإسبانيا 2,000,000 طن وإيطاليا 600 طن والبرتغال 1000 طن ونحن في تونس عندنا 800 طن فما الذي سنفعله بها؟

هل من المعقول أن معدل الاستهلاك التونسي لزيت الزيتون يقدر بـ 2.5 لتر في حين كان 10 لتر في عام 2000 فإذا ترجع تونس وتشجع ثقافة استهلاك زيت الزيتون ويقع منحه التسهيلات والإمكانات وتلتزمون المطاعم والنزل باستعمال زيت الزيتون فإن السوق المحلية قادرة أن تستهلك 200,000 طن ولن تكون لنا أي مشكلة ولكن لا بد من رجال دولة لخدمة البلاد لا أناسا تأخذ بالأوامر فمن يتولى الدولة اليوم يجب أن يكون رجل دولة وقادر أن يتخذ قراره ولا ينتظر قيس سعيد حتى يعطيه الأمر ويذهب ليدخل كرهبان.

اليوم إما أن تكونوا رجال دولة وتنفذ بلادنا في القطاع الفلاحي أو أننا سنجد أنفسنا في رمضان دون بيض ولا حليب ولن تتوفر الأضاحي وسيترج الفلاح وسيعم الإجرام والمخدرات وسيترج الناس من أرياف صفاقس وأرياف القصرين وأرياف تطاوين للمدن ويعيشون في "القربي" الذي يعيشون فيه الآن ويتروكون أملاكهم وستدخل البلاد في حروب أهلية بعد عشر سنوات فقد انعدمت طاقة الفلاح تضبطون التسعيرة بـ 10 في بيان ينشر وفروا الآليات حتى يطبق هذه التسعيرة.

بقينا نرفع الشعارات فإما أن الحكومة لا تفهم أو أنهم يغالطون الرئيس أو أنه لا يفهم فزيت الزيتون منذ 2019 مع يوسف الشاهد والرئيس سعيد يندد بالأزمة ونفس البيان في 2025 و2015 و2013 نفس القرارات وديوان الزيت غير قادر اليوم بالآلية وبالطرق وهناك معاصر أغلقها ديوان الزيت منذ أسبوعين وسعروا الزيت ولم ينقل لليوم ولم يعطه المعاليم وأضعنا محاصيل قياسية.

ما هي حلولكم في السنوات القادمة؟ ما هي إجراءاتكم؟ ألا يمكنك كوزير الخارجية اليوم أن تجتمع مع الإيطاليين وتعقدون اتفاقية؟ ألا يمكن لرئيسة الحكومة إيجاد اتفاقية في حين أن ميلوني تدخل لتونس دون استدعاء لتجد حلا لشعبها، اليوم شعبنا وفر محاصيل قياسية ولستم قادرين على التحكم فيها والسيدة وزيرة المالية زيت الزيتون قادر اليوم على توفير 6000 مليون دينار إذا تم بيعه بـ 4 أورو ويمكننا ذلك لو يتدخل ديوان الزيت اليوم ويضخ بعيدا عن الشعارات والقرارات والبيانات.

اليوم لا بد من قرارات جريئة ويتحمل الجميع المسؤولية، مللنا من الحديث عن موضوع زيت الزيتون، أمامنا حكومة، خذوا قرارا وراجعوا بعضكم ولا مشكلة إذا أخطأنا في التسعيرة وهناك منصة مع وزير التكنولوجيا ينشرها خلال 48 ساعة فيدخل أي فلاح على التطبيق

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالجميع،

سأستعرض في هذه المداخلة المتعلقة بمناقشة هذا القانون ثلاث نقاط وقد تبدو بعض النقاط في الظاهر لا علاقة لها بالمسألة مباشرة، ولكن بعض تأويل لمن يريد ولمن يجد إلى ذلك سيلا يثبت أن العلاقة قائمة ويمكن اختصارها في مفهوم محوري هو مفهوم السيادة الوطنية.

في النقطة الأولى أريد أن أذكركم وأنا القادم من ولاية سميت ذات مرة بأنها ولاية شهيدة في بلد مجروح وهذا تصريح رئيس الجمهورية في 14 مارس 21 بعد حريق في المنطقة الصناعية بأن الجريمة البيئية ما زالت مستمرة ولم تتوقف بعد وأن الدمار متواصل برا وبحرا وهواء. كما أذكركم بأن اتفاقا حاصل بين الجميع هناك بأن الحل يتمثل في تفكيك الوحدات وأن الأرواح قبل الأرباح وأن تكلفة إعادة تهيئة المجمع الكيميائي تفوق بكثير تكلفة إنشاء وحدات جديدة وأن ذلك يفقد الدولة التونسية فرصة تطوير إنتاجها من الفسفاط بوسائل عصرية غير ملوثة.

أردت أن أقول أيضا إن مستشفياتنا مازالت تستقبل المرضى بشتى أصناف الأمراض وأكثرها خطورة وأن مقابرا مازالت تكتظ بموتى الجهاز التنفسي والسرطانات وغيرها. لا معنى لمعركة التحرر الوطني إذا لم تحفظ حق الإنسان في الحياة في بيئة سليمة، ننتظر القرار النهائي والحاسم والذي ينصف جهة قابس، وهو تفكيك الوحدات، القرار السيادي الذي ينتظر وينتصر لإرادة الشعب صاحب السيادة ويتصدى لأدع الاستعمار التي تتفنن عبر بعض مؤسسات الدولة في تنوع الحجج وريح الوقت للمماطلة والتسويف والمغالطة.

لسنا في حاجة إلى براهين جديدة واختبارات إضافية ولجان متتالية، لسنا بحاجة إلى خطابات وشعارات وفائض لغوي لأن كل هذا يتنزل في سياق مواصلة الجريمة والتفكيك للمواطنين لمصلحة أصحاب النفوذ في الداخل والخارج هذا أولا.

النقطة الثانية فيما يتعلق بمشروع هذا القانون هناك مجموعة من المفارقات التي يكشف عنها هذا القانون منذ مارس 2025 كان مقترح تعديل الاتفاقية موجودا على طاولة الانشغال الحكومي لم يحل إلى مجلس نواب الشعب إلا في 25 ديسمبر 2025 ويطلب فيه استعجال النظر لأنه والعبارة من إجابة السيد وزير التجارة في التقرير الذي قدم إلينا تم تحديد تاريخ غرة جوان في 26 كتاريخ أقصى لاعتماد النظام الأورومتوسطي يعني تأتي الوظيفة التنفيذية في الدقيقة 90 أو في الدقيقة 91 وتطلب الموافقة على التعديلات في اتفاقيات ملغومة منذ الإضاء عليها وأريد أن أسأل المديرين والمديرين العامين والوزراء لماذا لم يحيلوا هذا التعديل في متسع من الوقت للتعلم في الدراسة ولاتخاذ اللازم؟

ثمة أكثر من إجابة عن هذا السؤال أولها التأويل السطحي لاستعجال النظر، العبارة السحرية التي تعطي أي مقترح الأولوية المطلقة وتنسى أن استعجال النظر لا يعني غض النظر ولا عدم النظر في المضامين والأبعاد الحقيقية لأي مقترح.

ثانها، التأويل السطحي لمصطلح استخدمه رئيس الجمهورية، المرور إلى السرعة القصوى في كافة الميادين وفي كافة المجالات هناك أناسا فهموا منها التسرع وعدم أخذ الوقت الكافي بالنظر في المسائل المهمة.

ويصدر لك تسعيرة كاملة، كذلك ماذا فعلنا في الأضاحي بقي لدينا خمسة أشهر؟ 10 مليون دينار اليوم وما زلنا ننتظر أوامر كي نطبقها، كيف وصلنا لهذه المرحلة اليوم؟ لا نفهم أين يكمن الخطأ ولن نواصل الحديث ونجتز لا بد من حلول تطبق على أرض الواقع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الوزراء والطواقم المرافق،

أولا هذه الاتفاقيات هي من أجل مرونة أكثر للمؤسسات والفلاح والعمال والاندماج في السوق العالمية والإقليمية مع حماية المنتج الوطني ودعم المؤسسات الوطنية ورفع الرسوم الجمركية على منتوجاتنا أثناء التصدير والشرط الوحيد الذي يجب أن يكون متوفرا هو عدم التعامل مع الكيان الصهيوني تصديرا وتوريدا بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك لحماية قرارنا الوطني وسيادتنا الوطنية ومبادئنا وقيمنا الحضارية وفي هذا الإطار أحيي الأخوة التونسية الجزائرية التي ما فتئت تدعم بشكل جيد.

ثانيا، السيدة الرئيسة اسمعي لي أن أثير موضوعا ثانيا متعلقا بالفصل 2 من القانون عدد 18 لسنة 2025 المؤرخ في 22 ديسمبر 2025 المتعلق بالأحكام الاستثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية في فقرته الثانية والثالثة المتعلقين بالشروط التفاضلية الخاصة بانتداب فرد من كل عائلة دون اعتبار شرط السن والوضعيات الاجتماعية بما يستوجب دعوة السادة المعتمدين والسادة رؤساء الإدارات المحلية للشؤون الاجتماعية بالوطن وبدائرتي بمجاز الباب تستور قبلاط وجميع أربابها بالمبادرة بإعداد البحوث الاجتماعية للسيدات والسادة المواطنين من خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم والتنسيق مع مكاتب التشغيل وذلك لتسهيل انتدابهم وتجنبيهم مصاريفهم في غنى عنها بسبب وضعيتهم الاجتماعية القاهرة والتي تستوجب دعم أبناء دائرتي وأبناء الوطن ككل لانتداب أكثر ما يمكن منهم ووفق الله الجميع.

بالنسبة إلى السيد وزير الفلاحة، أطلب من سيادته تفعيل القوانين الجديدة الصادرة بالميزانية وخاصة الفلاحين وذلك في دائرتي خاصة ابتداء من تستور، السلوقية، مجاز الباب ووصولا إلى الولجة إلى ثم إلى قرية الهري وذلك بتمكين الفلاحين من استرجاع آليات السقي نظرا إلى أنه تم اعتماد تقنية الاستمطار في بلادنا ونجحت العملية في جندوبة وفي شمال باجة وطلبت تعميمها على كافة الولايات وهذا من شأنه أن يقلص من المشاكل التي يتعرض لها هؤلاء الفلاحين الذين لديهم التزامات عائلية ومالية مع مؤسسات مالية.

نرجو من السيد وزير الفلاحة وكذلك السيد والي باجة إعادة النظر في قرار سحب أو حجز هذه الآليات.

وفق الله بلادنا قيادة، حكومة وشعبا. إن شاء الله عام جديد مبارك على تونس وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق تفضل.

أسأل أيضا هل تم تحميل مسؤولية هذا التراخي في التعامل مع مقترح هذا القانون؟ السيد رئيس الجمهورية بصفته لماذا لم تتساءل عن السبب الذي جعل مقترح هذا القانون لا يرى النور إلا في نهاية شهر ديسمبر والحال أن غرة جانفي 2026 هو الموعد الأقصى لاعتماده ولم تتساءل السيدة رئيسة الحكومة ولا السادة الوزراء لهذه الدرجة تتعامل مؤسسات الدولة مع مواضيع حارقة ومهمة؟

تريدون أن تؤكدوا الحكم الذي يقول إن آخر هم بعض مؤسسات الدولة خدمة الدولة والأدلة عديدة في قطاعات مختلفة أتى على ذكرها بعض الزملاء في الفلاحة وفي الصناعة وفي الثقافة وفي التربية وفي غيرها في حياة الناس الذين تحدثت عنهم في قاييس، ثم ألم يكن من الأجدر وضع اتفاقيات التبادل الحر وقواعد المنشأ الأوروبية متوسطة وما انجر عنها من تعميق العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الواردات الأوروبية مقابل ضعف نمو الصادرات التونسية وإضعاف النسيج الصناعي المحلي بسبب المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات الأوروبية الأكثر تطورا والبحث في سبب غلق عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتراجع الموارد الجبائية للدولة؟

أردت أن أقول أخيرا أنه باسم شعارات نبيلة وجميلة ترتكب أبشع الجرائم ودعوننا من عبارات المصلحة العليا للوطن لأننا جئنا كلنا من أجل المصلحة العليا للوطن، جئنا على عجل في استعجال النظر، ولكن يبدو أننا لن نفهم ما معنى كلمة استعجال النظر فإذا كان العقل التشريعي عقلا انفعاليا لا يمكن أن ينجز تشريعات في صالح المواطن التونسي لتتحمل مسؤوليتنا جيدا لأن التاريخ لن يرحمنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق. تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

قبل أن أبدأ في مداخلة أردت أن أتساءل متى وردت هذه التعديلات بالضبط على إدارة الحكومة التونسية؟ وكما بقيت في أدرج الحكومة حتى تم الإفراج عنها وقررت الحكومة ويختم السيد رئيس الجمهورية إحالتها على مجلس النواب من أجل أن يناقشها ويصوت عليها بالموافقة أو بالرفض؟ وقع إعلامنا قبل أسبوع وتم النقاش يوم الإثنين واليوم الأربعاء عرضت على المجلس من أجل أن يناقشها ويصوت عليها.

مع الأسف تستخدم الحكومة بعقول الناس بهذا الأسلوب قبل الاستخفاف بعقول نواب الشعب باعتبار نواب الشعب يمثلون الشعب الذي انتخبهم لأن الحكومة تريد تمرير سياساتها مع الأسف في صمت وبلا نقاش ودون التروي والتثبت وفتح نقاش وطني معمق تشارك فيه كل الأطراف التي ترى نفسها أنها قادرة أن تدي بدلها أو تفيد في هذا المجال.

ورأينا ما صار من نقاش يوم عرضت على الشعب التونسي اتفاقية "ALECA" وشاركت فيه كل المنظمات الوطنية من الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين واتحاد الشغل وأحزاب وشخصيات وتونس فيها كفاءات اقتصادية ووطنية وأكاديمية في الجامعات وفي المنظمات الوطنية والعالمية والدولية وغيرها وبإمكاننا أن نستمتع لها ونستشير برأيها وربما هناك نقاط غير واضحة يقع إثارتها وإثارة الشعب والنائب أيضا لذلك أتساءل لماذا الاستعجال؟

أرى في هذا الاستعجال أن الحكومة لا تريد من الشعب أن يعرف المحتوى الحقيقي لهذه الاتفاقيات ومدى تأثيراتها فمثلما يكون في الاتفاقية تأثيرات إيجابية ونتائج إيجابية فيها أيضا نتائج سلبية وأريد أن نتحدث أيضا عن السلبيات ولا نسوق للاتفاقية باعتبارها جنة فقط تجلب الخير لتونس فقط، بل هي ستجلب الخير للأطراف الأخرى أيضا ولا بأس من هذا، ولكن ما هي التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقية على الاقتصاد التونسي على المدى القريب وعلى المدى البعيد؟

مع الأسف وصلنا إلى هذه النتيجة اليوم لأن الدولة تدار بعقلية الموظف المحافظ ولسنا ضد الموظف ولكن الموظف دائما يمثل الإدارة المحافظة التي تبقى دائما رهينة الإجراءات والقوانين والترتيبات في حين أننا نريد أن نمر للعمق الحقيقي الذي يعبر عليه السياسي الذي يرى القوانين والإجراءات في بعدها وفي عمقها الاجتماعي والحضاري وفي عمقها بعيد المدى ولا ينظر للنتيجة اليوم، بل بعد سنة أو اثنتين أو ثلاث لهذا أتساءل اليوم ما مدى تأثير هذه الاتفاقية وتعديلها على الصناعة والتكنولوجيا التونسية وعلى التطوير في عصر التكنولوجيا وعصر الذكاء الاصطناعي والسرعة الفائقة في التطور التكنولوجي والتطور الصناعي؟ ما مصيرنا ومصير الصناعة التونسية أمام الصناعة الألمانية والأوروبية التي لها قرون وراكت تقنياتها وثرواتها وراكت تكنولوجياتها وكفاءاتها البشرية على مدى سنين بتوظيف مقدراتها ومقدرات مستعمراتها القديمة ومستعمراتها الحديثة واستغلال ثرواتها؟

وما يدفعني اليوم لقول هذا الكلام هو خوفي على أجيال تونس ومستقبلها وعلى الصناعة التونسية التي تعاني من صعوبات في حد ذاتها وأيضا خوفي على المنتج الفلاحي التونسي الذي يعيش أزمات، صحيح ستفتح هذه الاتفاقية 500 مليون مستهلك، ولكن بصناعة وبإمكانيات تونسية أمام دول أخرى متغولة في الإنتاج والتسويق والتجارة الدولية فما هو نصيبنا من هذا؟ وما نصيب تونس من السوق أمام هذا؟ لهذا أنا خائف جدا وأدعو كل زملائي إلى التأجيل فهو ليس قدرا علينا من أجل أن نتعمق أكثر في البحث في هذه الاتفاقية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق. تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسادة الوزراء،

نحن ككتلة الأمانة والعمل مع هذه الاتفاقية وأنا حسب اعتقادي لا يوجد فيها أي لبس أو غموض، بل بالعكس لها فوائد كثيرة على مؤسساتنا، فهذه الاتفاقية تحمي السيادة الوطنية والاقتصادية ولا أتصور قدوم ثلاثة وزراء سيادة للدفاع عن مشاريع القوانين هذه ستتمس من السيادة الوطنية، وكذلك السيد رئيس الجمهورية يختم مشروع قانون دون حماية السيادة الوطنية واحترامها، لكن أرجو من السادة الوزراء توضيح هذه الاتفاقية بالأرقام لإقناع السادة الزملاء الذين تراودهم الشكوك في نجاح هذه الاتفاقية.

وبصفتي، كما تعلمون، نائبا عن جهة تمثل قطبا فلاحيا هاما على كل الأصعدة، وتعتبر جهة مهمشة منذ القدم، لم تقع الإحاطة بها

وبفلاحها الذين ساهموا في إثراء الإنتاج الوطني بإمكانياتهم الخاصة، ثم طوروا عملهم ودخلوا في الاستثمار بالطرق الحديثة وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالاعتماد على المؤسسات المالية لأن تطور الفلاحة وتقوية الإنتاج في كل المجالات يتطلب أموالا ومصاريف، لكن الظروف الخارجة عن نطاق الفلاح تسببت في التعثر واختلال التوازنات المالية. لذلك فإن إعادة إدماجهم في الإنتاج الفلاحي والدورة الاقتصادية وتسهيل السبل لذلك، ومن هنا كانت الحاجة إلى إعادة النظر في ديون الفلاحين، كي لا يجوع الذئب ولا يشتكي الراعي والهدف الأساسي هو التقويم من جديد وتنتفع من ذلك كل الأطراف المتداخلة.

كنت أود لو كانت هذه الاتفاقية تتضمن إضافة الحصص التونسية من زيت الزيتون، كما تعلمون كانت حصصنا 37000 ووصلت إلى 56000 وكنا ننتج 200000 طن بينما اليوم ننتج أكثر من 500000 طن وكان بالإمكان السيد حسن جربوعي أن يترك لنا المجال لإضافة عناصر أخرى خاصة أنني قرأت بالأمس منشورا صادرا عن وزارة الفلاحة يتعلق 10200 تسعيرة (الباز) في حين أن أي مصدر يسومونك بـ 9800 وهو ما يطرح إشكالا، لأن السعر المرجعي يجب أن يكون عند "المصدر"، إنكم مخطئون.

وقد اتصلت بالسيد وزير الفلاحة وبالسيد وزير التجارة وبالسيد مدير ديوان الزيت ولم أفهم الإشكال القائم، بل على العكس نحن نضر بالفلاح عوض مساعدته، لذلك يجب تحديد السعر المرجعي للمصدر عندها يتنظم السوق لأن هذه السنة ظرفية نظرا لنقص الإنتاج في عدة بلدان مثل إسبانيا واليونان والبرتغال وهي فرصة لتونس لأننا السيدة الوزيرة، قادرون على إدخال 6000 و7000 مليا.

وإذا نظرنا إلى الاتفاقية التي أبرمناها مع البنك المركزي بقيمة 11000 مليار ويتم توزيع 1000 مليار منها، صدقا بعد ثلاثة أشهر يمكن أن تعود 3000 مليار وكوني متأكدة من هذا المشروع، لذلك يجب تسهيل ديون الفلاحين وإذا لم نجد حولا بضمانات كافية وإجراءات تحمي الدولة، فيجب أن نكون جميعا على مسافة واحدة ونعمل معا.

في هذه بلادنا وهي عزيزة علينا جميعا وإن شاء الله السيد حسن يقول ما زالت الصابة بين 25 % و30 %، ولا تزال 70 %، ما زلنا نستطيع إنقاذ الصابة ولم يفتنا أي شيء وإلى اليوم نستطيع أن نقوم بكل شيء، إن شاء الله، ربي يحيي تونس ونحن دائما مع تونس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مختار عيفاوي غير منتهي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الوزراء والوفد المرافق،

السادة الوزراء، كنا ننتظر من زيارتكم اتفاقيات تحمي اقتصادنا الوطني وتحقق سيادتنا الوطنية وخاصة في قطاعات مثل زيت الزيتون الذي تضرر سنة 2023 حيث بلغ مداخيل زيت الزيتون 7000 مليار وتراجعت 1000 مليار سنة 2024 وهذا العام يسير نحو الأسوأ، وقد تم إصدار منشور على اعتبار أن كيلوغرام زيت الزيتون بعشرة آلاف.

كنا ننتظر قرارا في علاقة بقطاع الحبوب وفي علاقة بغياب البنزور والأدوية،

كنا ننتظر قرارا في علاقة بقطاع تربية الماشية الذي تضرر حيث بلغ اليوم كيلوغرام اللحم بـ 55 دينارا،

كنا ننتظر قرارا في علاقة بقطاع الألبان وفي علاقة بقطاع الجلود والأحذية وكان من المفروض أن تكون القرارات استعجالية في هذا الإطار.

قطاعات تمر بأسوأ حالاتها، اتفاقيات يكون فيها القرار مستعجلا، والمرور فعلا إلى السرعة القصوى من أجل إنقاذ اقتصادنا لكن الحقيقة التي نراها هي أن الاستعجال وحضور ثلاثة وزراء لهم أهمية كبيرة على اعتبار أن هذه الاتفاقيات جاءت من الجانب الأوروبي ويدخل ذلك في خانة اقتداء المغلوب بالغالب وأوروبا همها الوحيد الحفاظ على اقتصادياتها و500 مليون مستهلك، السيد الوزير، دعني أكمل ثم قل لي: لا.

أنا 500 مليون مستهلك لن يأخذوا بالأسعار التي نريدها، هم يستغلون ثروتنا المائية ويستغلون ثروتنا الفلاحية ويستغلون ثروتنا البيئية من أجل تحقيق وازدهار اقتصادياتهم وكان من المفروض تامين المكون المحلي في كل القطاعات، وخلق صناعة نسيج تونسية 100%، لكننا عمقنا تبعية الاقتصاد للخارج حيث أن التراكم الذي نشأ تاريخيا في هذا المجال سيتلاشى بهذه الاتفاقيات، خاصة أن أغلب الشركات المنتصبة في تونس تعمل في إطار المناولة لدى شركات أوروبية كبيرة، وفي هذا الإطار ستتحول تونس إلى ورشات خياطة لأوروبا.

لذلك أدعو الزملاء إلى عدم التصويت على هذه الاتفاقيات من أجل تعميق النقاش فيها، إذ أن أغلبية الزملاء لا يعرفون ما في هذه الاتفاقيات، لا في جانبها الفني ولا في جانبها التقني ولا في جانبها الشكلي، فهي اتفاقيات ممضاة وأقل اتفاق مضى عليه عام...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل،

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

تحية إلى الوزراء الذين حضروا معنا في هذا اليوم الأغر، ونحن نستقبل سنة 2026، إن شاء الله تكون سنة الانعتاق والتقدم والازدهار.

وطني يتحسس الانعتاق والتطور ينطلق بخطى ثابتة مواكبة الريادة الاقتصادية في جميع المجالات وسنة 2026 ستكون إن شاء الله سنة الإنجازات والانطلاق الفعلي لعديد المشاريع في جميع المجالات وقانون المالية، رغم توجهه الاجتماعي، فإنه يركز على الاستثمار وعلى استقطاب القوة الفاعلة من شباب هذا الوطن للانطلاق الفعلي في بعث المشاريع في مجال الذكاء الاصطناعي وفي المجال الفلاحي والنسيج والصيد البحري والصناعات التقليدية.

إننا مقبلون على العمل وعلى الإنتاج، دأبنا في ذلك الوصول بالوطن إلى مصاف الدول المتقدمة وإننا قادرون على ذلك رغم الصعوبات، بالتعويل على الذات وعلى قدراتنا وخبراتنا وخبرتنا.

إننا في هذا الوقت يجب أن نقف وقفة رجل واحد، الجندي الذي يحمي الحدود، ورجل الأمن الساهر ليلا نهارا على أمن البلاد والعباد والسلطة التشريعية والتنفيذية التي يجب عليها أن تتناغم في العمل وتحقق الازدهار والانعتاق لهذا الوطن، فلا يهم متى عرض القانون للموافقة في الدقيقة 90 بقدر ما تهمننا مصلحة الوطن والقطاعات الفاعلة من قبول هذه الاتفاقية لأننا في حرب تحرير وطني والجندي من واجبه أن يكون حاضرا ليلا نهارا وفي كل الأوقات للدفاع عن مصلحة الوطن.

إننا سنكون مع هذه الاتفاقية رغم التسرع لأن فيها مصلحة وطننا ومصالح القطاعات الاقتصادية الفاعلة والحمد لله أننا أصبحنا نبحث عن الحلول من أجل كثرة الإنتاج وهذه نقطة إيجابية في حد ذاتها يجب أن نشكر الله عليها ونبحث عن الحلول مع بعضنا البعض ولا نرمي الكرة لأي طرف دون آخر.

سأستغل وجود السادة الوزراء، مع تحياتي لهم وبوصفي نائباً عن جبينانة العامرة، فإنني سأحدث عن الظروف الاستثنائية لهذه الربوع وأشكر السيد وزير التجارة على تفاعله مع طلباتنا، لأننا في ظرف اقتصادي واجتماعي استثنائي ويجب وقفة استثنائية لهذه الربوع، لأن عدد الأفارقة كثر وهم يأكلون معنا ويستغلون معنا كل شيء، لذلك يجب أن تكون السلع متوفرة بحد أقصى.

الأمن قائم بواجبه مشكور وبارك الله فيه لكن يجب أن نوفر له الظروف الملائمة للعمل لأن جبينانة والعامرة بها عديد الطرقات وعديد المسالك الفلاحية التي تتطلب التدخل العاجل لتسهيل عمل الأمن وهذا يؤكد عليه، إن شاء الله يوقفنا الله لما فيه خير هذا الوطن ونحن جميعاً مع بعضنا، جميعاً نمثل الوطن وعلينا أن نعمل لمصلحة هذا الوطن دون قيد أو شرط. ومن واجبتنا حتى ليلة العيد ويوم العيد أن نكون متواجدين ونقف مع وطننا لأننا في حرب تحرير وإن شاء الله يوقفنا الله لما فيه خير الوطن وبارك الله فيكم.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكراً السيدة الرئيسة،

تحية للسيدة وزيرة المالية والسيد وزير التجارة والسيد وزير الشؤون الخارجية،

الحقيقة سأكون موضوعياً وسأحدث بلغة مبسطة لأشرح لزميلاتي وزملائي طبيعة هذه الاتفاقية.

في البداية لا بد من مراعاة موقف الزميلات والمزلاء من تأخر وصول هذه الاتفاقية إلى المجلس، إذ لم يترك ذلك الوقت الكافي لفهم ما سأعرضه وسأحدث بكل وضوح وبدون خلفيات.

أستغرب، مع احترامي للأراء المختلفة، من وجود آراء تخشى هذه الاتفاقية، الخوف من هذه الاتفاقية في حال عدم تمريرها وسأوضح السبب، يجب أن نعلم اليوم أن 75% من صادراتنا موجهة إلى السوق الأوروبية وإذا حل 1 جانفي 2026 ولم تتم المصادقة على هذه الاتفاقية، فإن المؤسسات المصدرة ستجد نفسها أمام رسوم جمركية تقدر بـ 12% وهو ما سيؤثر عليها تأثيراً سلبياً مباشراً وقد يؤدي حتى إلى غلق المؤسسات ويخلق فرصة ويفتح المجال أمام أقطار أخرى منافسة لتونس للاستفادة من ذلك، بكل وضوح، الأمر بسيط منطقياً.

من ناحية أخرى هناك تخوف من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالواردات والتوريد، غير أن الخوف من التوريد ليس من هذه الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، بل من اتفاقيات أخرى وسأحدث عنها، على غرار اتفاقية أغادير، سيدي وزير الشؤون الخارجية التي أثرت فعلاً في صناعاتنا الوطنية لأن نفس المنتجات التي ننتجها في بلادنا وتعتمد عليها صناعاتنا، أصبحت تأتي من أقطار أخرى صلب هذه الاتفاقية وخاصة من القطر المصري الشقيق، الذي نحترمه ونرتبط معه بعلاقات تاريخية، لكنها فتحت الباب أمام غزو أو إغراق سوقنا بكل

المنتجات التي ننتجها، حتى أصبحنا نستورد البصل من مصر، في حين أن أكثر من 66% من أراضينا التونسية، أراضي صالحة للزراعة.

الخطر ليس في هذه الاتفاقية، بل يجب أن نفكر معاً في كيفية مراجعة اتفاقية أغادير التي تهدد صناعاتنا الوطنية لكن الاتفاقية مع أوروبا، يجب أن نكون واضحين، فالمنتجات التي تأتي من أوروبا هي في مجالات لا ننتجها محلياً مثل السيارات وقطع الغيار والإلكترونيات وإلى ما غير ذلك، ولكن حتى ما ننتجه في بلادنا فهو موجه لفئة معينة بحكم القدرة الشرائية باهظة الثمن وفارق العملة وبالتالي ليس لها تأثير مباشر.

شيء آخر، لقد سمعت حديثاً عن مسألة التطبيع، وأن هذه الاتفاقية تتضمن الكيان الصهيوني وبالتالي أنا سأتولى متابعته، وأقول لزملائي إن هذا الطرح غير وجيه، لأنه لو اعتمدنا هذا المبدأ لوجب علينا الانسحاب من الأمم المتحدة لأن الكيان موجود فيه وكذلك عندما نترشح إلى كأس العالم ننسحب لأن الكيان موجود فيه وخاصة نخرج من شبكات التواصل الاجتماعي، فهو موجود فيها كذلك وهذا غير منطقي، يجب أن نكون موضوعيين، فدولتنا واضحة في قراراتها ومبدأ السيادة الوطنية من أعلى هرم في السلطة لا للتطبيع، فلا نصدر إليهم ولا نستورد منهم وبالتالي لا بد اليوم من تغليب العقل ووضع مصلحة آلاف المؤسسات التونسية المصدرة أمام أعيننا لأنها قد تواجه أزمة حقيقية تهدد وجودها وقد تؤدي إلى غلقها.

ونحن من ناحية نحاول حل مشاكل الفئة التي تعمل وفق قانون المناولة، الذي جعل بعض المؤسسات اليوم يوجد بها عملة لم تسو وضعيته وأن نضيف إلى ذلك اليوم أن نتمتع إسقاط هذه الاتفاقية، تصبح 12% موظفة على الشركات المصدرة، مما يؤدي إلى إغلاقها وعندها تصبح لدينا أعداد كبيرة من سيوف مواطن الشغل لهم؟ هذه مسؤولية الدولة، ونحن مسؤولون، والشعب حين انتخبنا، انتخبنا لنكون حذرين ولا نمرر كل شيء، ولكن أيضاً لنحني الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن مسؤوليتنا كبيرة اليوم حتى لا نسب إغلاقاً أو نوجه ضربة للاقتصاد الذي ندافع عنه.

مسألة أخرى، باختصار وبسرعة، السيد الوزير الشؤون الخارجية، وهذا موجه إليكم، لدينا مؤسسات تتوجه للتصدير إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية ولها سمعة كبيرة والحقيقة اليوم أنه إذا لم نصل إلى حل دبلوماسي في علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا نمرر إلى نسبة 25% من الرسوم الجمركية، فسنجد مشكلة.

ثقتنا فيكم كبيرة كي تصل إلى حل مع الطرف في الولايات المتحدة الأمريكية حتى نحافظ فعلاً على سيادتنا، سيادتنا تكون عندما تكون لدينا مؤسسات تصدر إلى الخارج وتحمل رايتنا التونسية ومعها اسم تونس يرفرف.

عاشت تونس حرة مستقلة أبية ذات سيادة وطنية وشكراً لكم وإن شاء الله عامكم مبارك.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكراً، يرى البعض في الاتفاقية إطاراً تقنياً لتحديد من أين ينحدر المنتج، لكن الوطنيين فقط يدركون أنها أداة لإعادة إنتاج التراتبية بين الشمال والجنوب.

منذ إطلاق عملية برشلونة سنة 1995 لم يكن الهدف الأوروبي التعاون مع ضفاف المتوسط، بل احتواء الجنوب وإدماجه في النظام الرأسمالي الأوروبي كحديقة خلفية آمنة تزوده بالمواد الأولية وتمتص فائض العمالة وتستهلك سلعه المصنعة.

اليوم تأتي تنقيحات الاتفاقية الجهوية لكي توحد قواعد اللعبة، ولكن توحيدها بمقاسات أوروبية، فقواعد المنشأ ليست محايدة، بل هي آلية لتوزيع السلطة في سلاسل القيمة العالمية.

من يحدد ما يعتبر تصنيعا وما يعتبر مجرد تجميع وأين تبدأ القيمة المضافة الحقيقية، هو من يمتلك السيادة الاقتصادية الحقيقية وأوروبا، عبر هذه الاتفاقية، تفرض أن القيمة تخلق في الشمال، واليد العاملة تستغل في الجنوب والربح يعود إلى الشركات متعددة الجنسيات والخسارة تبقى عند الشعوب، هذا ما يسميه عالم الاقتصاد سمير أمين "المركز المحيط" وهو نظام لا يعيد إنتاج الفقر فحسب، بل يشرعنه باسم التجارة العادلة والاندماج العالمي.

ثانيا، يقولون إن الاتفاقية تبسط الإجراءات وتوحد القواعد، والحقيقة أن هذا التوحيد يتم على قياس السوق الأوروبية، فيما يسمى بالتراكم الإقليمي وهو السماح باستخدام مدخلات من دول أعضاء دون أن تفقد صفة المنشأ وهو في الحقيقة تراكم انتقائي، لأنه لا يشمل الخدمات ولا يعترف بالبحث والتطوير، ولا يقبل التحولات التكنولوجية البسيطة كقيمة مضافة كافية.

يقولون أنه ستزداد صادراتكم إلى الاتحاد الأوروبي لكن الواقع أن 70 % من صادراتنا إلى أوروبا تعتمد على مدخلات مستوردة منها، فما يسمى بتصديرا وطنيا هو في الحقيقة عملية تجميع تحقق هامش ربح ضئيل، ولا تولد روابط صناعية محلية، ولا تنهي كفاءات تقنية.

يقولون إن الاتفاقية وتنقيحاتها ستجلب استثمارات جديدة، لكن الحقيقة أنها ستستقطب استثمارات هشة قصيرة الأجل، خارجة عن الاقتصاد الوطني، مثل مصانع المناطق الحرة التي تنتج للسوق الخارجية فقط ولا توظف إلا في وظائف منخفضة الأجر ولا تنقل التكنولوجيا.

أليس هذا ما حذر منه اقتصاديو التبعية، من أن الانفتاح دون سياسات صناعية وطنية هو طريق إلى الاستعمار الجديد؟

والخوف كل الخوف عندما ننطلق في بناء السيادة الوطنية التي من أهم محاورها السيادة العلمية والتقنية والسيادة الصناعية، اعتمادا على الذكاء التونسي فبمثل هذه الاتفاقيات لا يمكن أن نتخذ إجراءات أو تدابير حمائية رغم أننا لا يمكن أن ننساق معهم أو لا يمكن أن نتساوى معهم مع الضفة الشمالية في مستوى التطور التقني.

إن مثل هذه الاتفاقيات هي ضرب في مقتل لأي مشروع وطني وأوروبا في الحقيقة لا تخاف من الصين أو من روسيا، بل تخاف من دولة جنوبية واحدة قد تصنع سيادة وطنية، فهم يراكمون ليس فقط القيمة، بل يراكمون الفشل الجماعي مقابل خوفهم الشديد من أي نجاح فردي في الجنوب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد اليحيوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثمان دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحيوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة والوفود المرافقة لهم،
مرحبا بالسيدات والسادة النواب،

في الحقيقة نحن منذ سنة 2011 نعيش ما أسميه الاستقطاب الثنائي، فإذا عارضت وناقشت فأنت ضدي وإذا مدحت فأنت معي، وهي في الحقيقة رؤية خاطئة ولا يمكن أن تؤدي إلى تحليل موضوعي وعقلاني لما يرد علينا.

نحن اليوم أمام إحدى أهم الاتفاقيات على المستوى الاقتصادي التي تعرض على البرلمان ومن حقنا كنواب نمثل هذا الشعب أن نطرح جملة من التساؤلات ونثير الإشكاليات لأن ذلك ليست له أي علاقة بالتصويت في الختام ولهذا هناك مجموعة من التساؤلات على المستوى الشكلي وأخرى على المستوى المضموني.

نبدأ بالمستوى الشكلي، متى انطلق النقاش في هذه الاتفاقية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي؟ هي انطلقت تقريبا منذ 11 سنة، في البحث بمشاركة خبراء في مجال الاقتصاد على مستوى تعريف منتج المنشأ في حين وردت إلينا خلال سنة تقريبا على مستوى الحكومة وتطرح أمام البرلمان في أربعة أيام فقط وهذا عيب. فإذا كانت الحكومة قد تغافلت أو تناست هذه الاتفاقية، فهي الطامة الكبرى لأن اتفاقية بهذا الحجم لا بد أن تكون من أولويات الحكومة إذا كانت فعلا ترغب في الاندماج الاقتصادي وتحقيق المصلحة الوطنية.

ثانيا، على مستوى اللجنة طرحت هذه الاتفاقية في يوم واحد ولم يقع الاستماع إلى الخبراء في مجال الاقتصاد ولا إلى المتدخلين على مستوى الشركات أو الأعراف بصفة أشمل لمعرفة آرائهم، كما تكفل السيد وزير التجارة بالحضور إلى هذه اللجنة والحال أن هذه الاتفاقية من مشمولات عدة وزارات، أولها وزارة الصناعة باعتبار أن المنتج ضمن اختصاصها، أيضا السيدة وزيرة المالية لتحدثنا عن الانعكاسات المالية لهذه الاتفاقية.

عدم إثارة الموضوع أيضا للنقاش على مستوى إعلامي وعلى مستوى مجتمعي باعتباره شأننا وطنيا مهما جدا وكل هذه الإشكاليات في الحقيقة نرغب في الإجابة عنها.

اتفاقية قدمت أيضا من قبل الأوروبيين، وحتى الحكومة لم تتكفل بترجمة النص الأصلي، بل وردت إلينا بلغة فرنسية غير واضحة ويصعب قراءتها وكان من الأجدر أن تكون هناك اتفاقية باللغة العربية، وهذا ما يثير شكوكنا أنه لم يقع التدخل حتى في صياغتها.

أما على المستوى المضموني، فنحن نعلم أن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تعود إلى سنة 1995 ومنذ الكتابة الأولى لهذه الاتفاقية هي تنص على إحداث منطقة للتبادل الحر في آجال سنوات ممتدة وتقريبا اتخذت ثلاث مراحل للوصول إلى الاتفاقية النهائية ألا وهو التبادل الحر وخلق منطقة آمنة لمرور البضائع والأشخاص دون حواجز جمركية ونحن اليوم على مشارف هذه التجربة الجديدة.

هناك عدة سنوات ولم نتطرق إلى النقاش في هذه المسألة التي لها أهمية الكبرى ففي سنة 1996 وقع إمضاء اتفاقية أو بروتوكول دعم القدرة التنافسية للمؤسسة في تونس واشتغلنا عليه قرابة عشر سنوات لكننا نتساءل اليوم ما هي القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية بعد 2011؟ والتي انهارت تقريبا بشكل كبير جدا.

تأتي هذه الاتفاقية المتعلقة بتعريف مصطلح المنشأ مع الاتحاد الأوروبي ضمن ظرفية متحولة على مستوى العالم، والاتحاد الأوروبي اليوم يريد أن يهيمن على دول الجنوب فعلا للتصدي للخطر القادم من الشرق إلى الصين تحديدا إضافة إلى وجود خلافات داخل الاتحاد الأوروبي بين دول المؤسسة ودول الأعضاء الكبرى، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وخروج بريطانيا يعكس هذا الخلاف الكبير داخل البيت الأوروبي.

أما التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأورومتوسطية، نحن لم نحسن التفاوض بشأنها خاصة في قطاع النسيج، حيث أن الشركات الموجودة هي شركات غير مقيمة وهي أوروبية وتستفيد من اليد العاملة الرخيصة على مستوى الوطن وسمحت على مستوى النسيج باستيراد مدخلات الإنتاج من دول أخرى أقل كلفة.

وفي حين نجد أن دولا مثل مصر تمكنت من أن تفرض شروطها، على أن الإنتاج المحلي فقط هو الذي نسميه "إنتاج محلي الصنع"، بل سنضطر إلى التوريد في هذه المنتجات، وتستفيد منها شركات أوروبية منتصبة في تونس.

نحن نتساءل ما هي قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على الحفاظ على اليد العاملة وعلى القيمة المضافة وعلى التجديد التكنولوجي، باعتبار أنها مؤسسات تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة جدا؟ أيضا السؤال الذي لا بد أن يطرح وأعتقد أنه كان من الأجدر تقديم دراسة شاملة للانعكاسات الجبائية لهذه التحولات الجديدة باعتبار أن هناك موارد عديدة ستجوب الحدود دون دفع الأداءات الجمركية.

كما نتساءل عن هذه البضاعة التي تقريبا أصبحت تتحصل على صفة منتج أورو متوسطي، هل يمكن تصديرها في اتجاه أسواق أخرى خاصة الأسواق الإفريقية والآسيوية أو أن هناك هيمنة أوروبية فحسب؟

يمكن أن نتساءل على جوانب أخرى بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، كان بالإمكان باعتبار اتفاقية الشراكة لسنة 1995، تعطي الحرية المطلقة لتحويل الأشخاص وتنقلهم، لماذا الاتحاد الأوروبي إلى يومنا هذا لم يتطرق إلى هذه المسألة في تنقل الأشخاص، بل يفرض التأشيرة على دول الجنوب، ويجعلها فقط حارسا لهذه الحدود على مستوى الهجرة ومقاومة الإرهاب؟

في الحقيقة جملة من التساؤلات أيضا بالنسبة إلى زيت الزيتون على مستوى الفلاحة، نحن اليوم نصدر تقريبا حصتنا 40 ألف طن إلى الاتحاد الأوروبي والبقية دون تعليب لتستفيد منها شركات أوروبية تقوم بتعليبها ووضع علاماتها عليها، ثم تكتسح بها الأسواق العالمية وبذلك نكون قد أضعنا على أنفسنا القدرة في التفاوض وتحقيق مكاسب وطنية هامة من خلال الفضاء الأوروبي الذي يعد الشريك التجاري الأول...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثابت العابد، غير منتهي إلى الكتل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا، المعروض أمامنا اليوم ثلاثة مشاريع قوانين أساسية أحيلت إلى البرلمان قبل أربعة أيام فقط من آخر أجل قانوني للمصادقة عليها والذي حدد بتاريخ 1 جانفي 2026، وهذا ليس تفصيلا إجرائيا، بل هو في الحقيقة سلوك خطير يفرغ الدور التشريعي من مضمونه ويضع المؤسسة التشريعية أمام ابتزاز سياسي إما المصادقة دون دراسة أو الرفض وتحميل البرلمان مسؤولية تعطيل مصالح الدولة والواقع أنه لا يمكن تحميل البرلمان نتائج سوء التخطيط الزمني للحكومة ومن غير المنطقي أن يحرم البرلمان من حقه في الدراسة والاستماع إلى الخبراء وتقييم الآثار الحقيقية لهذه الاتفاقيات.

في المضمون لنناقش هذا المضمون بكل عقل بارد وبكل هدوء، هذه جملة الاتفاقيات في الحقيقة ليست اتفاقيات كارثية ولا هي اتفاقيات ستحدث نقلة نوعية في الاقتصاد التونسي، ولكن لنا عليها جملة من الملاحظات تمحورت كلها تقريبا حول مفهوم المنشأ، شهادة المنشأ وأهم موضوع هو الإقرار بمبدأ تراكم المنشأ

كما هو مطروح والذي في الحقيقة لا يغير في موقع تونس داخل سلاسل القيمة، بل يثبت دورها كفضاء للتحويل من الدرجة الأولى قائم على رخص اليد العاملة لا على توطين المعرفة. نحن لا نرفض الشراكة، ولكننا نرفض أن تدار الشراكة بمنطق المفاوضة، نسن قانونا نمنع فيه المناولة في المؤسسات التونسية وفي المقابل نحول الاقتصاد التونسي كله إلى مناولة دائمة.

وبعد عقود من هذا النموذج، ماذا كانت الحصيلة؟ اقتصاد هش، قيمة مضافة ضعيفة وتبعية صناعية متواصلة وهنا أطرح أسئلة جوهرية على الحكومة: أين هي الرؤية الصناعية الوطنية؟ كيف ستضمن هذه الاتفاقيات رفع نسب الإدماج؟ كيف سنحفي المؤسسات التونسية من البقاء في أسفل سلاسل القيمة؟ وأين سياسات نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير؟

ثم هنالك مسألة خطيرة أود إثارتها فيما يخص مبدأ تراكم المنشأ، حيث يجعل من الصعب تحديد بلد المنشأ الحقيقي للبضاعة ونسب الإدماج الفعلية وهو ما يحد من قدرة الدولة على المراقبة والتقييم، ويحول الامتيازات التجارية إلى آلية غامضة لا نعرف من يستفيد منها فعليا.

نحن نحتاج إلى شراكة، نعم، بل نحتاج إلى شراكات متعددة ومتنوعة، لكن نحتاج قبل ذلك إلى دولة تعرف ماذا تريد وتحترم مؤسساتها وتقدم الاتفاقيات كجزء من رؤية، لا كملفات مستعجلة تمرر تحت الضغط.

في الأخير، تعدد وتنوع خطاب الفعل السياسي منذ 201، واعتمد على الثنائية، من مع الثورة ضد قوى الردة، الإسلاميون ضد الحداثيين، النخب ضد الشعب الطاهر النقي، ولكن مهما تعدد وتنوع هذا الخطاب، إلا أن المضمون كان للتعبئة العاطفية، لا أثر له على الاقتصاد، إذ بقي المنوال الاقتصادي كما هو وبقي يعاد إنتاجه مهما تنوعت هذه الخطابات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل محترم عماد الدين السديري عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الوزراء، أعضاء الحكومة،

في حضور السيد وزير الخارجية والسيدة وزيرة المالية والسيد وزير التجارة، سأحاول أن ألمس بعض المواضيع التي تهمهم بالذات وقبل كل شيء أود أن أهني كل الحضور، كلا بصفته وكلا من موقعه بالسنة الإدارية الجديدة ونتمنى أن تكون السنة السابقة التي حققنا فيها بعض النجاحات والواجب أن نقيمها تقييما إيجابيا، باعتبار أننا حافظنا على بعض عناوين الإنتاج وعلى بعض عناوين الدخل التي كانت متوفرة من عمال تونس بالخارج، ومن صادراتنا، ومن الفلاحة، ومن التجارة، ومن غيرها.

وأود أن أقول إن الاستقرار السياسي في تونس هو أهم شيء باعتبار أن كل التونسيين يبحثون عن الأمن والأمان.

وأريد أن أربط هذا، سيدي وزير التجارة، بالفلاحة، بالإنتاج الفلاحي مهم وقد حققت الزراعة الكبرى نتائج مرموقة وهذا بفضل الفلاح لأن بعض المؤسسات ليست قائمة بدورها ونحن نلاحظ أن الفلاح يدفع فاتورة التأخير رغم أنه طُوبى بالإنتاج والعوامل الطبيعية أعانته على توفير هذا الإنتاج.

وللأسف، فإن بعض الآليات والميكانيزمات لا تعمل بالطريقة الصحيحة، حتى يتعامل الفلاح مع الإنتاج بطريقة سليمة وبطريقة فيها شيء من الراحة، فهو خلق للتعب، ولكن لا بد من الإصلاح، وعندما نتحدث عن البذور ونتحدث عن "DAP" والفسفاط فإن هنا مكمن الخلل.

وأود أن أستغل وجود السيد وزير الخارجية، لأقول إن تونس، برجالها وبأبناء دولة الاستقلال وبرجالها الحاليين، أمكن لها أن تخلق التوازن الدبلوماسي الصحيح وقد ابتعدنا عن سياسة الأقطاب، ولكننا نحن دائما كبلد، شخصيا أقول إن قوتنا في دول المغرب العربي الكبير، وهي دول تعاني، فليبيا لها وضع خاص والعلاقات الجزائرية المغربية لها وضع خاص، وعلاقتنا مع الجزائر مميزة ونريدها دائما كذلك، لأن الضمانة والحماية الوحيدة للشعبين، بحكم الحدود وبحكم العادات والتقاليد، هي أن تكون هذه العلاقات ممتدة ومدعمة ونقول إنهم حماة لنا ونحن حماة لهم دون تدخل في شؤوننا الداخلية.

وقد أكد السيد الرئيس الجزائري هذا الكلام وأن تونس لا دخل لنا في سياساتها الداخلية والخارجية، ولكن لا بد من ضمان هذه العلاقات بحكم العادات والتقاليد والحدود الجغرافية والتاريخ أيضا وساقية سيدي يوسف هي الإشارة وهي العنوان.

هذا القانون، أقول إن عناوينه هي تنمية الصادرات والمحافظة على مواطن الشغل وخلق مواطن شغل جديد وهذا ما نريده لكن ما نلوم عليه الحكومة هو أن عاما كاملا وهذه القوانين أو مشاريع القوانين على الطاولة، ويطلب من مجلس النواب في ظرف 120 ساعة أن يقرر المصادقة عليها أو عدم المصادقة ولا نعلم مدى ثقة الحكومة فينا، هل هو ثقة في أننا سنصادق أم ببطء أو بيروقراطية إدارية كما نعانها جهويا ونعانها مركزيا؟

وبصراحة، ليست هذه المرة الأولى التي يقع فيها استعجال النظر في هذه القوانين، ولكن أقول إن هناك آلية معينة لا تعمل، ويجب أن نحترم النواب ونعطيهم فرصة لمعرفة هذه القوانين والدفاع عنها، لأن التاريخ لن يرحمنا.

ورغم يقيننا بأننا بفهمنا واجتهادنا وبحثنا ندرک أن هذا البروتوكول قد يكون مجرد إجراءات بروتوكولية سبق ربما الاتفاق عليها، ونحن اليوم بصدد تنفيذها، فإننا نريد أن تكون العلاقة مبنية على حسن النية، ولكن أيضا على التنظيم، لأن هذه القوانين تقتضي دراسة، فليس من المعقول أن تبقى عند السلطة التنفيذية 12 شهرا وتبقى عندها نحن خمسة أيام فقط.

أنا مع هذا القانون لأنني عندما أقرأ عناوينه تكون لدي ثقة في السادة الوزراء وفيما يقدمونه من شرح للأسباب، من أجل المحافظة على مواطن الشغل وليس فقط التفكير في إضافة مواطن شغل. ولو لا قدر الله لا أوافق على هذا البروتوكول، ربما سألغي نجاح مؤسساتنا وتقزيم نجاحاتها وتعاونها الخارجي. شكرا، بارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها عشر دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بجميع الحضور.

مرحبا بالسيد وزير التجارة، السيدة وزيرة المالية، السيد وزير الشؤون الخارجية والتونسيين بالخارج،

في الحقيقة، قبل أن أبدأ أردت ألا يغيب عن ذهني أن أتمنى عاما سعيدا لكافة التونسيين والتونسيات راجية أن يكون مطلع خير عليهم، وإن شاء الله، كما أنصفنا في سنة 2025 آلاف الناس بقوانين ثورية، مثل قانون من طالت بطالتهم ومنع المناولة ورصد الاعتمادات وتضمينها في قانون المالية فإننا نأمل في سنة 2026 أن تقوم الحكومة بمهامها وتصدر الأوامر الترتيبية لتكتمل الفرحة وتعم الناس جميعا.

وكما أدخلنا الفرحة على قلوب الآلاف بالإدماج وقانون منع المناولة فإننا نرجو أن يتم إنصاف الذين طردوا والذين ما زالوا ينتظرون في سنة 2026، لقد بدا لنا مطلع سنة 2026 مطلع خير في المجلس فقد طلبنا حضور وزير فحضر ثلاثة لكن الوضع اليوم، سيدي الرئيس، ليس على ما يرام، خاصة ونحن بصدد مناقشة اتفاقيات بهذه الأهمية وهي مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول "ب" لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر، مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقيات الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية.

إن قوانين بهذه الأهمية استغرق الاتحاد الأوروبي في دراستها ستة أشهر وبقيت على طاولة الحكومة عاما كاملا ثم تأتينا هنا لنصوت عليها في غضون 120 ساعة فقط، ورغم أن العملية تبدو عادية جدا في إطار التحيين، السيد وزير الشؤون الخارجية، إنني أعلم أن كل هذه الإجراءات كانت بطلب وإلحاح كبير من "UTICA" لأنهم هم المتضررون بسبب منافسينا وهم الذين سيستفيدون.

أما الناس الذين يقومون الآن بحملات ودعاية "Propaganda" وللأسف انخرط فيها بعض النواب وابتاتوا يوزعون صكوك السيادة الوطنية، مدعين أن هذا سيمس بالسيادة وأنها خضوع وضغط وإملاءات، الناس لا يعلمون، السيد وزير الشؤون الخارجية، أنه قد انعقد مجلس شراكة أوروبي تونسي هذه السنة وتم تأجيل عديد الاجتماعات والزيارات وذلك بمنطق أننا بصدد دراسة هذه الاتفاقيات بما يتماشى مع مصلحة البلاد.

إن الناس لا يدركون أن تونس تعمل على توسيع شراكاتها مع السوق الصينية ومع العديد من الأسواق الأخرى، وهذه المؤشرات تبين أننا لا نستجيب لأي ضغط أو أي إملاء، بل على العكس، نحن نعتمد اليوم سياسة الند للند وسياسة التفاوض وهذا هو السبب في تحيين هذه الاتفاقيات،

لذلك السادة الزملاء المحترمين، هل تعلمون ماذا كان سيحدث لو تم، لا قدر الله، التصويت بـ "لا" على هذه الاتفاقيات؟ ستغلق شركتنا

وعمالنا سيطررون وبدلا من أن نحاول إدماج العاملين سنوفر مواطن شغل إضافية لمن هم على رأس عملهم لتأخذ قطاع النسيج مثلا، ألسنا جميعا نهتم بهذا القطاع؟ حين نتحدث عن النسيج فنحن نتحدث عن الجهات الداخلية وهؤلاء هم أكثر من كان سيتضرر من هذه الاتفاقية فما معنى إقحام كلمة "السيادة الوطنية" في غير موضعها اليوم؟

لقد قال الشعب كلمته منذ سنة 2019، وجددها في سنة 2024، وأكد عليها في 17 ديسمبر 2025، فنحن لدينا ثقة في السيد قيس سعيد، ولكن السيد رئيس الجمهورية، إن إدارتك هي التي تعطل وإدارتك هي التي تخلق الفتنة والفوضى، إن إدارتك وحكومتك السيد رئيس الجمهورية، هي التي جعلتنا اليوم نسابق الزمن للقيام بعمليات حشد التأييد من خلال "Lobbying" لهذه الاتفاقية لكي تمر، فلو وصلت في وقتها لما حدث هذا.

ألم نتفق السيدة الرئيسة، على تنظيم يوم أكاديمي؟ ألم نقل أن كل اتفاقية يجب أن تمر وجوبا عبر يوم أكاديمي ويتم الاستماع فيه للسادة الوزراء وتحضر "UTICA" لتقديم الحقائق للناس حتى لا يتم مغالطتهم؟ أين هي السيدة وزيرة الصناعة؟ وأغلب هذه الاتفاقيات تدخل في مرجع نظرها واختصاصها؟

لا، يجب أن نظهر أمام الشعب وكأن هذا البرلمان مجرد "مكتب ضبط" تصله الاتفاقيات فنصوت عليها بنعم ثم نصرف. إن تصويتنا اليوم هو لمصلحة تونس أولا، وليس مجرد هدية نمنحها في آخر السنة للحكومة لأني أعلم أن هذه الشركات ستشترع غدا في دفع الضرائب بينما لو لم نصوت على هذا لكان الوضع سيئا، لقد تحدثت زميلي في المطلق لكنني سأسممهم بأسمائهم فأنا لا أخشى أحدا السوق التركية هي المستفيدة والسوق المغربية هي المستفيدة وباكستان وغيرها، فلماذا تتركوننا في هذا الوضع؟ ولماذا تجعلوننا نبرر أمرا هو في الأصل مصلحة وطنية.

إن المنتج التونسي هو الذي سيحظى بالأفضلية بموجب هذه الاتفاقيات وسيدخل أوروبا دون قيود وسيكون متميزا كما هو الآن بفضل جهود الكفاءات التونسية التي لدينا. لقد ذهبنا إلى "لاهاي" في بعثة برلمانية ولدينا كفاءات وأشخاص يعملون بجد ويطالبوننا بفتح الأفاق أمامهم للاستثمار والعمل.

أنا أتمنى أمرا واحدا فقط، أمنيتي قبل أن نغادر هذا البرلمان هي عقد مجلس وزاري برئاسة الحكومة يومي السبت والأحد لا بأس في ذلك، أعطونا عملا وأرسلوا لنا رسالة طمأنة وقولوا لنا أن هذه الحكومة تعمل لا أتحدث هنا على صعيد الوزارات الفردية لأني أعلم أن هناك وزراء ينتقلون للعمل حتى أيام الأحد، بل أتحدث عن اجتماع مجلس وزاري يوم الأحد، ألستم تريدون تكريس عقلية العمل؟ أرونا هذا العمل إذا، وإلى متى سننتظر؟

لقد كنت سأخذ خمس دقائق فقط، ولكن حين سمعت بحضور ثلاثة وزراء خصصت عشر دقائق لأتحدث للسيد الوزير عن ملف "المناولة" في المنظمات والسفارات وأنا أعلم أنه يبذل مجهودا، لكنه مجهود بطيء والناس تعاني حقا وليس من الطبيعي ونحن في سنة 2026 أن يتصل بك عامل مناولة ويقول لك: "لا أملك ثمن علبة حليب لابني"، ليس من المعقول السيد وزير التجارة أن تأتينا وتقول أن المواد الأساسية متوفرة بينما السكر مفقود، في حي "الزهور"، يشترط محل المواد الغذائية لبيع السكر أن تشتري علبتي طماطم وخمس لترات من الزيت وعلبة حفاظات، هل هذا بيع مشروط أم لا؟ ماذا يعني أن نجد

المنتجات في الأحياء الراقية ونجدها كذلك بأسعار مختلفة؟ أليست هذه الأسعار محينة وموحدة؟ الموز الذي تقولون أنه بخمسة أو سبعة آلاف مليم، قول لي من أين أشتريه؟ أنا أجده بسبعة عشر دينارا في سوق حي الزهور.

السيدة وزيرة المالية، ماذا عن ملف المناولة الخاص بالعملة في مكاتب الديوانة، من عاملات التنظيف والحراس؟ أليس هذا أول أمر حرص عليه هذا المجلس؟ لقد قلنا أن عمال التنظيف والحراسة الذين يعملون بنظام المناولة لا يزالون ينتظرون الإنصاف حتى الآن.

السيد وزير الشؤون الخارجية، إنني أقول كل ما يختلج في صدري ماذا عن أبنائنا المفقودين؟ أبنائنا الذين ابتلعهم البحر يلفظهم ببساطة ولكن الناس المفقودين اليوم إما أنهم يقبعون اليوم في سجون ليبيا أو في سجون إيطاليا، أين دبلوماسيتنا على هذا المستوى؟ نحن لم ننس حق نذير ولم ننس حق غيره، ولن ننساهم أبدا فهذه أمانة في أعناقنا.

أرجوكم، لا بأس ونحن في سنة 2026، دعونا نمنح جرعة أمل للمواطنين ولنعمل معا فمثلا قررت رئيسة الحكومة إرسال ثلاثة وزراء أرسلتهم في حين تقرر عقد جلسة حوار مع البرلمان ستحضر، لذا نرجو منك السيدة الرئيسة، وأنت نائبة الرئيس وعضو في مكتب المجلس أن يكون أول مطلب لنا في سنة 2026 هو عقد جلسة حوار مع الحكومة لنفهم استراتيجيتهم.

هل يعقل أن يتحدث رئيس الجمهورية عن صغار الفلاحين وعن القوارص والبذور وعن المياه، فلماذا توجد حكومة إذا؟ بإمكانه أن يحل البرلمان ويقيل الحكومة ويحكم بمفرده، ما دام يقوم بكل شيء بنفسه وما دمنا نحن نكتفي بالحديث، كما يقال: "أنت تفعل ما تشاء وهم يسمعون ما يشاؤون"، ولا يتدخل الرئيس إلا حين يستطيع التدخل.

ألا تزعجكم كلمة رئيس الجمهورية حين يقول أنه اتصل بوالى القيروان في الثالثة صباحا لأن الكهرباء مقطوع؟ هل هذا أمر طبيعي؟ حين ذهب إلى "الكاف" ألا يوجد ولاية هناك، فيأخذونه إلى "طاحونة" ولا يظهرون له الحقيقة، الرجاء التنسيق ثم التنسيق ثم التنسيق فهذا المركب إن نجح فسینجح بنا جميعا ولنا جميعا وإن غرقت فستغرق بنا جميعا، التونسيون صابرون لأن لديهم ثقة في كفاءة الرئيس وفي نزاهته، ولكن على الأقل دعونا نترك أثرا طيبا وليذكرنا التاريخ بالخير نحن نقوم بدورنا التشريعي وأنتم قوموا بدوركم التنفيذي.

وإن شاء الله كل سنة والتونسيون جميعا بخير وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسادة الوزراء وبجميع الإطار المرافق.

في البداية لا بد لنا من أن نتمنى أن تكون سنة 2026 طالع خير على جميع التونسيين والتونسيات وأن تكون سنة إدارية موفقة إن شاء الله، تعرض علينا اليوم ثلاثة مشاريع قوانين أساسية تتعلق بالموافقة على تعديل بروتوكول التبادل الحر والاتفاق الأورو متوسطي والتعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إذا إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدتي،

صباح الخير جميعا،

السيدة الوزيرة.

السادة الوزراء، كل الإطارات المرافقة، نرحب بكم في رحاب مجلس نواب الشعب.

سأسهّل مداخلي بنفس السؤال وهو على عجل، لماذا اليوم؟ لماذا 31 ديسمبر 2025؟ والحال أن الاتفاقيات موجودة على طاولة الحكومة منذ مارس 2025، ألم يكن بنا الأجدى أننا كوظيفتين التشريعية والتنفيذية أن نتداول كل الاتفاقيات على رؤية وبرؤية تستجيب لجوهر السيادة الوطنية وتؤسس لعلاقة تكامل بين الوظيفتين من أجل الصالح العام الوطني؟

نتفق جميعا على حها، تونسيون 100% وتتنوق إلى حمايتها ورقمها وخروجها من كل الأزمات وخاصة الاقتصادية منها في ظل المتغيرات الجيوسياسية العالمية والإقليمية والدولية وتتنوق أيضا إلى الانتصار في حرب التحرر الوطني بكل المقاييس، فماذا أعددتنا لحربنا من أجل التحرر الوطني، بأي عقول وبأي ضمائر؟

من هذا المنطلق أريد أن نمر وباستعجال الفعل الثوري الوطني في تغيير وجهتنا لمنتجتنا التونسية فالمنطقة الأورو متوسطة أصبحت منطقة أزمات وتدرك هي أنها أصبحت أزمة ومصدرة للأزمات، تبحث فينا عن حلول لها ولا تبحث معنا عن حلول للمنطقة، مصدرة للبطالة وليست بالأهمية البالغة التي لا تزال تونس تسوق لها، أين نحن من آسيا؟ من إفريقيا والإتحاد الإفريقي؟ وكل الاتفاقيات الدولية وخاصة مع الإتحاد الإفريقي التي تنتظر أيضا المراجعات.

هناك إفريقيا جديدة تبحث في داخلها عن تحررها الوطني حقيقة وتبحث معنا عن حلول لسيادتنا الغذائية ولأمنا الغذائي ولسيادتنا التجارية، أين نحن من إفريقيا ومن الإتحاد الإفريقي؟ السادة السفراء في كل إفريقيا يعملون جاهدين على خلق أسواق جديدة، لكن السيد السفير ليس مطالبًا بتعليب الزيت ولا بتعليب التمور أو التسويق لها وتحضيرها فالسفير له مكانته وعمله ومهامه المحددة وما على وزارة التجارة والمنظمات الوطنية إلا القيام بمهامها المنوطة بها فلا يجب أن نحمل السفير أكثر من طاقته لأن له مهامه الخاصة وعمله المحدد.

وفيما يتعلق بزيت الزيتون والتمور وكافة المنتجات التونسية فإن العالم قد حقق قفزة نوعية على مستوى التعليب وقفزة نوعية على مستوى احتياجات الفرد والعائلة والدولة والمجموعة لذا، يجب مراجعة طرق التعليب ومراجعة كيفية تصدير المنتجات فكل هذا يستحق استراتيجية وطنية تحافظ على المنتج الوطني...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ست دقائق تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسادة الوزراء.

من حيث الأصل قبل الحديث من حيث الشكل في الحقيقة، أن لهذه المشاريع أهمية كبرى فيما يخص تنقيح هذه البروتوكولات والاتفاقيات وكما أشار الزملاء، فإن لهذه الاتفاقيات أهمية بالغة جدا في قطاع النسيج وقطاع صناعة مكونات الطائرات "Aéronautique" والإلكترونيات وغيرها، نتحدث على سبيل المثال عن 155,000 عامل في قطاع النسيج و120,000 في قطاع الكابلات وقطع غيار السيارات و50,000 في صناعة مكونات الطائرات و40,000 في الإلكترونيات، أي ما يقارب أكثر من 220,000 عامل ينتظرون المصادقة على هذه الاتفاقيات نظرا لما لها من أهمية باعتبار التنافسية في السوق المحلية وفي حال عدم المصادقة عليها سيتم توظيف معاليم ديوانية بقيمة 9% إلى 12% على جميع الصادرات التونسية.

صحيح أننا نعلم أن الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبي إيجابي ونعلم أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وأن الدولة تسعى جاهدة للحصول على أسواق آسيوية أخرى، لكن بالنظر إلى السوق الأمريكية نجد أن المعاليم الموظفة حاليا تبلغ 16% وإذا أضفنا إليها 25% أخرى سنصل إلى قرابة 41% وهذا كله من شأنه أن يمس بالتنافسية المنتجات التونسية ويضر باليد العاملة التونسية.

نحن مع الإضفاء على هذه الاتفاقيات ومع كل ما من شأنه أن يحسن الاقتصاد التونسي ففي كل عائلة وفي كل جهة وولاية لدينا مصانع توفر فرص عمل واليد العاملة هي أساس الاستثمار وليس دورنا تقزيم الاقتصاد التونسي في حين أننا نسعى لتطوير الناتج المحلي الداخلي.

لكن ما حدث في قانون المالية وأود التذكير هنا بأن مشروع قانون المالية قدم بـ 61 فصلا ووصلنا به إلى 110 فصول وهنا أود التأكيد على أهمية مناقشة الفصول في قانون المالية فقد تحملنا المسؤولية في إضافة العديد من الفصول الناتجة على طلب المواطنين لشعورنا بأهمية هذه الإضافات لفائدة المواطن والمؤسسة التونسية، لكننا نجد أنفسنا اليوم في وضعية لا نحسد عليها، حيث يتم إيداع القانون يوم الخميس وينظر فيه مكتب المجلس يوم الجمعة ثم يحال إلى لجنة العلاقات الخارجية يوم الاثنين دون الاستماع إلى أعضاء الحكومة أو الحصول على المعلومات الشافية والضافية منهم نحن نتحمل المسؤولية وهذا واجب وطني، لكننا كنا نتنظر عقد اجتماعات عديدة وكان هناك طلب معروض على مكتب المجلس بإحالة الملف على الأكاديمية البرلمانية للحصول على معلومات أوفر نظرا لأهمية هذه الاتفاقيات.

نحن نسعى إلى الحصول على المعطيات اللازمة حول هذه البروتوكولات والاتفاقيات فالدستور التونسي في الفصل 74 ينص على أن رئيس الجمهورية يصادق عليها بعد موافقة مجلس نواب الشعب، فكيف يوافق المجلس في غياب المعلومة وفي ظل نقص المعطيات الكافية والشافية والضافية؟ حتى إجابة السيد وزير التجارة في التقرير لم تتجاوز أربعة أسطر نظرا إلى فقدان المعلومة.

لذا أعيّد التأكيد على السادة الوزراء الحاضرين اليوم عند أخذ الكلمة أن يجيبوا عن تساؤلاتنا العديدة لكي يحصل السادة النواب على الإجابات الشافية والضافية ولكي يكون تصويتنا مبنيا على معطيات واضحة بخصوص هذه الاتفاقيات ولما لا تكون هذه الإجابات دفعا للسادة النواب وتبديدا لحالة التملل الموجودة تجاه هذه الاتفاقيات والمصادقة عليها وشكرا.

اليوم لا أفهم لماذا يتم التداول بخصوص اتفاقيات الإذعان المتعلقة بقواعد المنشأ في البرلمان طالما أن الحكومة انخرطت فيها ولا يمكن للبرلمان إلا المصادقة عليها ونفس المسرحية بالنسبة لكل المعاهدات الدولية وذلك في دوس واضح على أحكام الدستور وهذا يستلزم إيجاد حل لهذه المعضلة التي لم يتم التطرق إليها سابقا فتخيلوا ما الذي يمكن أن يحدث إذا ما تم رفض هاته الاتفاقيات ورفض البرلمان المصادقة. أيضا ما هو رأي الحكومة في اتفاقيات أخرى في نهج الثروات الباطنية، في الهجرة غير النظامية الوافدة من جنوب الصحراء، في اتفاقية تونس مع الجزائر التي لا نعلم عنها شيئا وقد أسألت من الجبر الشيء الكثير؟

ينظر مجلس نواب الشعب اليوم في ثلاثة مشاريع قوانين أساسية بصفة استعجالية مثيرة للريبة لا تتناسب مع خطورة ما تتضمنه وهنا ككنايب شعب، أعرب عن قلقي البالغ إزاء طريقة التعاطي الاستعجالية مع مشاريع قوانين ذات آثار اقتصادية واجتماعية وهيكلية عميقة تعرض دون نقاش وطني شامل ودون تشريك فعلي لممثلين عن المنظمات المهنية النقابية والمدنية ومخابر البحث بالجامعات التونسية وحيث تقدم الحكومة التونسية هاته المشاريع باعتبارها تعديلات تقنية في حين أنها واقعا تتركس فعليا نموذجا المناولة والتجميع والتصدير ذي القيمة المحدودة بدل صناعة وطنية متكاملة وتحول تونس تدريجيا إلى مزدي خدمات بدل بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على خلق قيمة مضافة عالية.

ونؤكد أن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بقواعد المنشأ الأوروبي المتوسطية مثلت شرطا تقنيا غير معلن لإنجاح مسار اتفاقية "ALECA" الذي أسقطته القوى المدنية والنقابية والشبابية بما يجعلها أمام مسار جديد، لكن بعنوانين مغايرة وهنا أدعوكم للتروي وتعليق النظر فيها إلى حين تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لها في علاقة بالاقتصاد الوطني وبالعدالة الاجتماعية والحق في التنمية. كما أدعو إلى ضرورة إجراء تقييم موضوعي ومستقل لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1995، قبل المضي في أي تفاوض جديد بما يضمن بناء سياسات اقتصادية واجتماعية بديلة تقطع مع التبعية وتقوم على المصلحة الوطنية وعلى حق التونسيات والتونسيين في نموذج تنموي عادل ومستقل وتعاون منصف وعادل مع الشركاء الخارجيين.

إن طريقة عرض مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بالمصادقة على تحويل قواعد بلد المنشأ في إطار اتفاقيات وبروتوكولات لم نطلع عليها ويتم الآن العمل بها بعد الانخراط فيها باعتبار أنها عقود إذعان دون الرجوع إلى مجلس نواب الشعب وهذا يمثل إهانة كبرى لنا وسخرية منا باعتبار أن مصادقتنا تصبح لا معنى لها ومفروضة علينا.

لماذا لم يتم إرفاق مشاريع القوانين هذه بالاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بها حتى تتمكن من الاطلاع عليها؟ ولماذا لم يتم تقديم قواعد بلد المنشأ في إطار جدول حتى نقوم بالمقارنة بين القديم والجديد؟

إن طريقة المصادقة على المعاهدات الدولية مخالفة لأحكام الدستور ولا بد من تحويلها باعتبار أن الوظيفة التشريعية ليس لها أي سلطة على محتواها وإنما تجبر على المصادقة على ما تم الاتفاق والعمل به أي أن حكومتنا الموقرة هي من تخطط وتريد من مجلس النواب أن يرتدي ما يروق لها.

إن تبرير ذلك الخرق الصارخ للدستور بالمحافظة على مواطن الشغل وتنمية صادرات تونس فيه إهانة أيضا للوظيفة التشريعية، ما

هو دورنا إذا ما قامت الوظيفة التنفيذية بالانخراط في معاهدات دولية دخلت حيز النفاذ ولا يمكننا إدخال تحويلات عليها أو رفضها؟ فخلافا لما ورد بشرح الأسباب من تبريرات تم تدمير نسيجنا الصناعي في إطار هذه الاتفاقيات كما ثبت ذلك من خلال دراسة أنجزتها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وهذا ما فاقم أزمة البطالة إضافة إلى تنمية ظاهرة توريد البطالة من خلال التوريد العشوائي لفضلات أوروبا خاصة في مجالي النسيج والأحذية وهذا ما أدى إلى اندثار مئات المصانع الناشطة في المجال ورغم صيحات الفزع التي أطلقها أصحاب المؤسسات والمنظمات المهنية إلا أن الوظيفة التنفيذية لم تحرك ساكنا.

الأخطر من ذلك أنه تم الحصول على قرض بالعملية الصعبة من أجل تمويل دراسة تتعلق بتقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتم التكليف بإنجازها مكتب "أرنست ويونغ" للمحاسبة الذي يعمل مستشارا لدى الاتحاد الأوروبي، أي أنه في وضعية تضارب مصالح دون أن ترى النور إلى حد الآن وهذا ملف فساد أهدر في إطاره المال العام.

كيف يمكن لمكتب محاسبة في وضعية تضارب مصالح أن يقوم بتقييم اتفاق له أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السادة الزملاء الأتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهم: السيد نجيب العكري، السيدة ضحى السالمي والسيدة سينا بن المبروك.

والآن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغير غير منتهي إلى كتل، له أربع دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغير

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسادة الوزراء.

سأتحدث في جزئين جزء يخص الشكل وجزء يخص المضمون من حيث الشكل، فإن استعجال النظر في الاتفاقيات الدولية باسم الشعب التونسي أمر لا يستقيم السادة الوزراء، في الحقيقة هذا لا يستقيم إذ يرد إلينا المشروع يوم 26 ديسمبر والمفروض أن نصادق عليه قبل يوم 31 ديسمبر والحقيقة أنني أرى في ذلك استنقاصا من مجلس نواب الشعب واستنقاصا من الديمقراطية التونسية التي لا تزال نعيش في ظلها.

الديمقراطية تقتضي الاستشارة والديمقراطية تعني حكم الشعب وحكم الشعب في اتفاقيات ستؤثر عليه وعلى اقتصاده وعلى الأجيال القادمة يفرض ألا يتم النقاش فيها في سويغات قليلة إن هذا الأمر يضر بمكانتنا كنواب شعب وبمصادقتنا ويضر أكثر بالوظيفة التنفيذية وبطريقة تناولها للمواضيع ولا أظن أن هناك سببا يجعلنا ننتظر عاما كاملا لكي نمرر هذه الاتفاقية بطلب استعجال نظر أمام مجلس نواب الشعب، فاستعجال النظر يمكن أن يكون في أنواع كثيرة من القوانين، لكن من المستحيل أن يكون في مثل هذه القوانين.

ثانيا، بخصوص المضمون، حين نقاش أي قانون ندرك يقينا أن المفاوضات التونسية لا يفاوض من منطلق قوة في عملية التفاوض في نهاية المطاف، فتونس تقف أمام 27 دولة من دول الاتحاد الأوروبي وبالتأكيد لسنا الطرف الأقوى هنا ومن البديهي أن الاتحاد الأوروبي يبحث عن مصلحته وهذا أمر لا نختلف فيه، لكن في النهاية من المؤكد أن المفاوضات التونسية يسعى إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة غير أنه

قدم تنازلات أيضا وهنا أطرح سؤالاً مباشراً: ما هي التنازلات التي قدمناها لكي تتمكن من توقيع هذه الاتفاقية؟ نريد إجابة واضحة وهل هناك مقابل مادي لقاء بعض التنازلات الصعبة التي قد تتضمنها هذه الاتفاقية؟

ثالثاً، نحن بصدد بناء اقتصاد وطني، والاقتصاد الوطني القوي هو الذي يتمكن من خلق القيمة فكيف يمكننا خلق القيمة بعد موافقتنا على هذه الاتفاقيات؟ فالأمر واضح وجلي اليوم ولتبسيط المسألة إذا كنا نعتبر المنتج التونسي حين يمثل المكون المحلي فيه نسبة 40%، فإن هذه الاتفاقية لا تشترط ذلك بالضرورة إذ يمكنك خلق 10% فقط في تونس واستيراد منتج بنسبة 30% من خارج هذا الفضاء والذي يسمى بـ "المنشأ التراكحي" وهو ما يكفي لاعتبار المنتج تونسياً.

بناء على ذلك فإن الصناعي التونسي الذي كان مطالباً بتوفير 40% على الأقل من المكونات أصبح بإمكانه توفير 5% أو حتى 2% فقط واستيراد بقية المكونات من دول أخرى مشمولة بالاتفاقية وهذا الأمر سيضرب بالتأكيد بنسيجنا الصناعي الوطني لأن الصناعي هنا سيقول: "بما أن تكلفة الإنتاج في تونس مرتفعة سأجلب المكونات من المغرب أو من أوروبا وأدمجها في المنتج لكي أعيد تصديره إلى أوروبا".

الحقيقة أننا قد ندفع أيضا ضريبة ارتهان 70% من صادراتنا لجهة واحدة في العالم فمن بين مئتي دولة توجه 70% من صادراتنا لأوروبا فقط ومن المؤكد أن الضغوط التي ستمارس علينا من طرفهم ستكون كبيرة واليوم حين ننظر إلى إفريقيا نجد أننا لا نفضل شيئاً تقريباً، بل فرطنا في حصصنا التي كانت موجودة سابقاً لصالح المغرب ومصر نحن بحاجة إلى الكثير من العمل في هذا الاتجاه وشكراً.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، إذا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق تفضل.

السيد يسري البواب

شكراً السيدة رئيسة،

مرحباً بالسادة الوزراء،

مرحباً بالوفد المرافق،

كان الأفضل أن نطلب شيئاً آخر، طلبنا جلسة مع السيدة رئيسة الحكومة لتتدارس الوضع الموجود في تونس ولم نجد تجاوباً، كما طلبنا مع الحكومة كاملة ولم نجد تجاوباً ولم نجد التجاوب والتعزيز الكبير إلا حين صارت المشاكل سواء في الجلسة الخاصة بالوضع في قابس أو اليوم ولم نضم 31 ديسمبر "ليلة صالاله" كيف نعمل؟

السادة الوزراء، أنا إداري وابن الإدارة، هل مرت عملية كهذه مرور الكرام؟ وستمر هذه الاتفاقية للحظة الأخيرة اليوم ونحن على علم بها من بداية 2025 لهذه اللحظة 31 ديسمبر، وإن صار أي مشكل أو أي حادث أو لم نجد النصاب، ماذا سيكون "impact" السيدة وزيرة المالية؟ تعرفون "impact" وهذه لغة وزارة المالية "impact budgétaire".

سأتحدث اليوم عن قطاع النسيج وسأحاول أن أكون هادئاً اليوم في مداخلتي، فهو المشغل رقم 1 تقريباً في تونس، هل تعرفون أنه إذا لم يتم المصادقة على هذه الاتفاقية اليوم حسب أصحاب القطاع، فإن الخسارة ستكون تقريباً بين 800 مليون و مليار أورو من قطاع النسيج فقط، تصوروا حجم الخسارة الكبيرة لبلادنا، إذا لم يصادق المجلس اليوم على هذه الاتفاقية، قطاع النسيج، مثلاً "الدجين" تصدر تقريباً

35 مليون قطعة "دجين" في العام ونستورد حسب ما فهمت من أصحاب القطاع 50 مليون متر تقريباً من قماش "الدجين" من تركيا، يعني إذا لم نصادق على هذه الاتفاقية اليوم السادة الوزراء، ستكون دول أخرى في الانتظار وتفتح الأبواب أمام المستثمرين والصناعيين التونسيين أو الأجانب، ليتفضلوا.

والمخاطرة تقنياً لأن البرلمان الأخرى تدرس هذه الاتفاقية منذ ستة أشهر ونحن "في ليلة صالاله" كما يقال، لندرس ونعمل مع اللجان والخبراء، أمر غير مقبول، ومسألة فيها تلاعب بمستقبل البلاد، عذراً عن هذه الكلمة لكن لا يمكن أن أقول شيئاً آخر، حين تصل للحظة الصفر هذه، فهي ليست سهلة، الناس يتحدثون عن هذا القطاع وهذه الاتفاقية منذ ستة أشهر وجاءتنا اليوم كنواب لا نملك الخبرة الكافية ولا فكرة لدينا عن هذا الموضوع وتقنياته واجتمعنا مع أناس، فقالوا هناك مخاطرة كبيرة، أولاً "perte de compétitivité" وقدرتنا التنافسية بـ 12% المعاليم الديوانية.

السيدة وزيرة، تفننا في السنين الأخيرة في الضغوط الجبائية على هؤلاء الصناعيين وهؤلاء الناس ولا يصل هامش ربحهم إلى 12% التي سنسدها أداءات ديوانية، يعني سيقول لك ستتهور تنافسية تونس.

ثانياً، يقول لك هناك مخاطرة تعطل على مستوى مضاعف، ونحن في تونس إذا ترفض الديوانة أن تعطي شهادة المنشأ وهناك إمكانية حتى إن تعطها ديوانتنا فإن الديوانة الأخرى في البلدان المتلقية للسلع تقول لك لا، أنا لا أعترف بها لأنك لم تصادق على هذه الاتفاقية.

كما أن المخاطرة الأكبر اليوم هو منسوب الثقة لشركائنا الأوروبيين خاصة أن عندنا اليوم اتفاقيات ستتم مراجعتها وعقود ما بين مصنعينا التونسيين وحرفائهم في الخارج وستقع مراجعتها ككل وأيضا الأسعار واتصل بي البعض وإذا لم تقع المصادقة اليوم سيحاولون تأخير التزاماتهم التعاقدية وفي التصدير حتى يجدوا الحلول ولسنا فاهمين. سيدفع هؤلاء الناس خطايا تأخير والخطر الأخير هو غلق العديد من المصانع وخروج عديد الناس وثقلنا هذه المصانع بالمناولة والضرائب، فاليوم سيغلقون المعامل وسيغادر المصنع، وسنعاني كدولة وكبلاد من البطالة والمشاكل.

السياسة الصناعية للدولة هي سياسة كاملة ومسؤوليتكم كحكومة ومعنا نحن قانونياً من الناحية القانونية ومن ناحية التشريع هي خلق مناخ صناعي كامل جبائي وتشغيلي ولوجستي وقانوني وأين نحن من كل هذا؟ فقد وصلنا إلى خط المرمر لتسجيل الهدف، ثم نراجع ونتجه إلى اليمين خاصة أن هذه الاتفاقية لمن لا يعرف وفرت عدة امتيازات للدولة التونسية حسب الصناعيين وأهل الاختصاص ونقول دائماً من المسؤول على هذا التأخير؟ وكيف سنحاسب؟ حيث يتحدث اليوم السيد رئيس الجمهورية عن الإدارة العميقة وغيره ولن أرحب سوء النية وسأقول اليوم لا بد من المحاسبة على هذا التأخير.

السيد وزير التجارة، اليوم أمام هذه الاتفاقيات الدولية وهذا يسمى ضعفاً في الأداء، لكن حتى داخل تونس وقال السيد رئيس الجمهورية كلف الموز بـ 5 دنانير ونجده اليوم بـ 20 دينار ولم نعد نتحكم في مسالك التوزيع كدولة والسماح اليوم وأضعف شخص في الحلقة هو المنتج والفلاح والمستهلك ومن هم في الوسط "مستمتعون"، لا يدفعون أداءات ويربحون كثيراً وحين تقف في البلاد وترى عدد السيارات ومصاريق الناس والنزل تصاب بحيرة من هذه البلاد التي

أشياء أساسية: دعم صادراتنا، خلق مواطن الشغل وتحسين المبادرات وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب العكري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بالسادة الوزراء: السيد وزير الخارجية، والسيدة وزيرة التجارة، والسيدة وزيرة المالية،

مرحبا بالوفد المصاحب،

هذه اتفاقية هامة اليوم من حيث الجوانب الاقتصادية التي ستحصل عليها تونس في علاقة بتفاضلية البضائع التونسية ضمن الأسواق الأوروبية، وهذه الاتفاقية ستفتح للبضائع التونسية خاصة الصادرات مجالا هاما في الأسواق الأوروبية ونعلم اليوم أن مثل هذه الاتفاقيات ضرورية بين الدول والتكتلات الاقتصادية ونعلم أن تونس هي شريك اقتصادي تقليدي للمجموعة الأوروبية.

صحيح أن تونس لها حضور هام منذ سنوات في الأسواق الأوروبية من حيث أهمية البضائع التونسية ودورها التنافسي، لكن للحفاظ على وجود تونس ضمن المجموعة الاقتصادية الأوروبية وضمن الامتيازات التفاضلية الديوانية ضمن هذه الاتفاقية، بمعنى أننا اليوم أمام خيار إما أن نساعد الصناعيين والمصدرين التونسيين على التواجد بقوة ضمن الفضاء الأوروبي أو أن نحرهم من هذا التواجد، وبالتالي ستكون الخسارة مضاعفة على النسيج الصناعي التونسي، هذا بطبيعة الحال مطلوب، لكن في نفس الوقت لا بد من تنوع الشركات الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الجديدة، وعلى وزارة الخارجية أن تقوم بهذا الدور،

ونحن نعلم أن السيد وزير الخارجية يقوم بدور جبار في علاقة بربط الشركات الاقتصادية مع الدول العربية بالأساس، لأن الأشقاء العرب لهم الأولوية في ذلك، أيضا مع الفضاء الآسيوي، وهو فضاء كبير من حيث القيمة البشرية والمجموعة البشرية وحيث السوق الاستهلاكية، الفضاء الآسيوي والفضاء العربي، لا بد من تنوع الشركات الاقتصادية، حتى لا نظل سجناء الشركات الاقتصادية التقليدية التي تتأثر أحيانا للأسف الشديد مثلما تأثرت بعض القطاعات مؤخرا، خاصة القطاعات الفلاحية على غرار زيت الزيتون، حيث وجدنا إشكالية في الصادرات، وتأثر الفلاح سلبا اليوم والبضائع ومنتجات الزيتون في وضعية تتطلب حاليا مزيد تفعيل الشركات الاقتصادية.

أيضا نؤكد أن هذه الشركات لا تمس من السيادة الوطنية التي تبقى خطا أحمر وأن هذه الشركات هي فقط في إطار إجراءات اقتصادية مهمة لتونس ستقدم لها المزيد ولن تضر بالسيادة الوطنية، فنحن ماضون في هذه الاتفاقية وعلى السادة الزملاء الوعي جيدا بالمرحلة الاقتصادية التي تمر بها تونس وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

نقول بأنها تعيش في أزمة مالية وهناك أناس في الوسط حققوا الغنى واستكروا ولا يقومون بأي واجب جباي اليوم ولا يوفرون شيئا لهذه الدولة مثل القطاع الموازي.

السيد وزير الخارجية، دبلوماسيتنا الاقتصادية وأنا عضو في البرلمان الإفريقي وذهبت إلى البينين والسينغال وعديد الدول الإفريقية وجنوب إفريقيا، ونحن غائبون تماما، السينغال كانت تونس الثانية وفي زمن بورقيبة وضيوف وما كنا نقوم به مع السينغال فأين نحن من السينغال اليوم؟

الأفضل أن يزور السيد رئيس الجمهورية هذه البلدان الإفريقية ويرجع العلاقات بيننا وترجع الدبلوماسية الاقتصادية واليوم ينقصنا السيد وزير النقل بالنسبة إلي واليوم عندنا مشكلة نقل ومشكلة لوجستية لدخول إفريقيا وليست لدينا تمثيلات دبلوماسية كافية ولا الآليات التي سندخل بها بسهولة، ولكننا دولة ويجب أن نحل هذه المشاكل اليوم،

حقيقة عشر دقائق غير كافية لطرح المواضيع الهامة اليوم في مثل هذه الوضعية وهدى الله من كان سببا، لكن الهداية لا تكفي سيدي الوزير، فلا بد من المحاسبة لأن هذه المسائل غير مقبولة اليوم، ونطالب...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أنور المرزوقي عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الوزراء وأعضاء الحكومة والوفد المرافق لكم،

لم أرغب في تفويت هذا اللقاء دون أن أعطي رأيي في الموضوع، في الحقيقة لدي بعض الملاحظات سأسوقها بطريقة موجزة جدا، أقل حتى من خمس دقائق.

أولا، هذا اتفاق شراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي في الإطار الأورو متوسطي هو اتفاق متوازن بني على مصلحة تونس العليا في إطار المبادئ الدولية للتبادل التجاري الحر بين الدول وهو يخضع للقواعد الأساسية الثلاث في التعاملات التجارية، المصلحة المتبادلة والسرعة في العمليات التجارية والائتمان الذي يبني على الثقة والذي يفضي إلى تحقيق الأرباح والمردودية عبر الفعالية في إطار الربحية المتبادلة.

إن هذه التعديلات المقترحة في المشاريع الثلاثة هي تعديلات أساسية وجوهرية ولازمة لأنها من ناحية أولى تنبع من قرار سيادي وطني مستقل وينبغي على مصالح مشاركة ومتشابهة ومن ناحية ثانية ترمي إلى مزيد دعم القدرة التنافسية لجميع القطاعات والصادرات التونسية التي تمثل فيها السوق الأوروبية 80% من مجملها وبالتالي فهي تعديلات تستحق الدعم وجاءت في الوقت المناسب لأنها تخدم مصلحة بلادنا وتزيد في دعم قدرة اقتصادنا التنافسية.

زميلاتي زملائي الأفاضل، المنطقة الأورو متوسطية هي الفضاء التاريخي منذ قرطاج والحيوي وتونس بطبيعة الحال لا يمكنها أن تنبت عن محيطها المتوسطي والإفريقي والعربي الإسلامي والآسيوي.

رجائي السادة أعضاء الحكومة أن تنعكس هذه الموافقة على هذه التعديلات إيجابيا على اقتصادنا وعلى صادراتنا وأن تؤدي إلى ثلاثة

السيد عادل ضيفاء

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الوزراء والوفد المرافق،

أثمن طبعاً وجود السادة الزملاء في نهاية سنة وبداية سنة جديدة ورغم ذلك يواصل البرلمان العمل وهو مستعد لأن يستقبل كل القوانين ومشاريع القوانين التي تعرض عليه، وهذا مهم، كما نعرفون، جاءتنا الاتفاقية في ظرف وجيز وهي اتفاقية هامة لأنها مع شريك تقليدي وشريك تعود أن تكون الشراكة مثمرة، والتعديل الذي صار على الاتفاقية هو لمصلحة تونس لأننا نعرف أن الطبيعة تأتي الفراغ ومن لا ينسجم ولا يخطر في هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى ويتخلف على الركب، ستلتقط بلدان أخرى هذا التخلف، وتأخذ هي بزمام الأمور ولا يمكن لتونس أن تترك الفرصة لغيرها كي يأخذ مكانها ونعرف رغم ما في هذه الاتفاقيات من بعض السلبيات فإن فيها عدة إيجابيات، وتتصور أن الخبراء والوزارات المعنية التي جلست على هذه الاتفاقية وعدلتها في تونس أخذت بعين الاعتبار السيادة التونسية في المقام الأول، وهذا مهم، وكلنا ثقة في دولتنا وحكومتنا لأننا إذا كنا سنتعاون وسنضع مصلحة الوطن قبل كل شيء، يجب أن نعمل في تكامل وانسجام.

إذا نظرنا للاتفاقية وإيجابياتها، بالطبع الفضاء الأوروبي هو فضاء تقليدي وشبابنا ينتظر أن تكون له موطن قدم في الاتحاد الأوروبي وفي الفضاء الأوروبي متوسطي وهذه فرصة أولاً للاقتصاد التونسي من صناعات إلكترونية ونسيج وصناعات غذائية وفلاحية وصيد بحري، ستأخذ مكانها في هذه الاتفاقية وستكون داعمة للنسيج الاقتصادي التونسي، وسيكون لنا موطن قدم في أوروبا الشريك التقليدي، ولكن أود أن أعرج على نقطة:

أنا كنت في قمة المناخ مع الوفد الحكومي في البرازيل وبحثت عن بعض المنتجات التونسية في شمال البرازيل بمنطقة "Belém" مثل زيت الزيتون التونسي وبعض المنتجات الأخرى، ولم أجد، ولكن قالوا لي بأنه تم فتح مكتب صغير جديد في سان باولو بدأ في العمل، وهو يحاول بمجهودات الدولة أن يسوق للمنتج التونسي ولزيت الزيتون التونسي والتمور التونسية وهذه بداية لأننا يجب أن نفتح أيضاً على اقتصاديات أخرى وبلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أمريكا الجنوبية، كما لا يجب أن نضيع شريكنا التقليدي لأن التحول من اقتصاد ومن شريك إلى شريك لا يكون بين ليلة وضحاها، ويتطلب سنوات، لأن هذه رؤية وتوجه سياسة الدولة ويجب أن تمر بعدة مراحل حتى نكون في الضفة الأخرى،

ولذلك أؤمن هذه الاتفاقية وأشجعها لأنها ستخلق فرص عمل، وتعطي فرصة للاقتصاد التونسي وبرز أكثر وسنفتح على بلدان أخرى لم تكن موجودة، ولن نترك مكاننا لغيرنا ونحن دائماً مع التوجهات السلمية للدولة ومع شركائنا ومؤسساتنا وخاصة الصغرى والمتوسطة منها لأنه يجب أن نأخذ بأيديها وهذه فرصتها حتى تندمج في الاقتصاديات الأوروبية وتدعم هذه الاتفاقية، ونعزز مكاننا في الاتحاد الأوروبي وشكراً.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أجدد باسمي الخاص وباسم زميلاتي وزملائي الأفاضل الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لكم،

مرحباً بكم في رحاب مجلس نواب الشعب،

حللتهم أهلاً ونزلتكم سهلاً،

الكلمة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد رشدي الرويسي

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالوفد الوزاري،

مرحباً بزملائي النواب،

أريد أن أشير في البداية إلى أن لكل اتفاقية وجهان الوجه الأول هو الوجه الإيجابي وسنتحدث قليلاً عن الإيجابيات التي فيها تعميق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأحببنا أو كرهنا فالالاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للبلاد التونسية منذ الاستقلال إلى اليوم ولا يمكن أن نضيح بهذا الشريك.

هذه الاتفاقية فيها ملاءمة تشريعية وهي ما يمكن من اندماج قوي في عدد الصناعات في السوق الأوروبية لكن قواعد المنشأ وحدها واتفاقية الشراكة لا تخلق التنمية لوحدها، بل يجب أن تعاضد بسياسة صناعية حقيقية وأريد أن أسأل ورغم أي تمنيت أن يكون مع هذا الوفد الوزاري المحترم وزير الصناعة ووزير المواصلات، وسأفسر لماذا، ماذا قدمنا في تأهيل الصناعات التونسية لتكون ملائمة في مواصفاتها للمواصفات التي أدرجها الاتحاد الأوروبي؟

ألا نخلق صعوبات للمؤسسات الصغرى الموجودة في تونس؟ ماذا فعلنا فيما تحدثنا عنه منذ ثلاث سنوات بخصوص صناعاتنا التحويلية أو الصناعات الاستخراجية المعطلة كالمناجم التي أغلقت، ولا توجد رغبة في إعادة فتحها إلى حد الآن، رغم تغير الأسعار في السوق العالمية كالزنك والرصاص المستعمل حالياً في صناعة البطاريات؟

تحدثنا عن منجم فح الهدوم طيلة ثلاث سنوات ولم يفتح إلى الآن، كما تحدثنا أيضاً كيف يمكن أن נוّهل صناعاتنا في مناطق تحولت لبور الصناعي ولم نحدد خطة لبنية تحتية حقيقية وتوجد مناطق دون طرقات، فكيف يمكن أن نتحدث عن تطوير الصناعة حتى نصدر للاتحاد الأوروبي؟

هل تحدثنا عن إصلاح هيكل حقيقي؟ ما هي خطة الدولة في إصلاح هيكل حقيقي للاستجابة للمتطلبات والمواصفات الأوروبية في قواعد المنشأ؟ هل فكرنا في سياسة حامية ذكية للمنتجات التونسية حتى لا تدمر بالمنافسة الأجنبية؟

هل للوزارة خطة حقيقية في إصلاح فعلي في وضع استراتيجية صناعية فلاحية؟ نتحدث عن زيت الزيتون الذي يصدر في علب بلاستيكية الآن، هل فكرنا في ماركات تجارية في تركيز صناعة حقيقية تحويلية لغزو الأسواق الأوروبية؟ وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر عمار

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالوفد الوزاري والوفد المرافق له،

السيدات والسادة النواب،

ننظر اليوم في ثلاثة مشاريع قوانين أساسية تتعلق بتعديل اتفاقيات شراكة وتبادل حر تربط تونس بفضائها الأوروبي وهي وإن

بدأت في ظهورها تقنية فإنها تحمل في جوهرها انعكاسات اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني والتصدير والتشغيل وعلى موقع تونس داخل المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية، فمشروع القانون عدد 119 لسنة 2025 المتعلق بتعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر مع دول المجموعة الأوروبية يهدف إلى تحيين قواعد المنشأ بما يوفر مرونة أكبر لمؤسساتنا، ويسهل نفاذ منتجاتنا إلى أسواق ذات قدرة شرائية عالية، مع الحفاظ على امتيازات تفضيلية وتشجيع إدماج المدخلات دون المساس بالقدرة التنافسية. أما مشروع القانون عدد 120 لسنة 2025 المتعلق بتعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي للشراكة فإنه يندرج في سياق مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وإعادة ضبط العلاقة التجارية مع الشريك الاقتصادي الأول لتونس، بما يضمن وضوح القواعد وتحسين شروط النفاذ للأسواق، وجذب الاستثمار خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة.

وفيما يتصل بمشروع القانون عدد 121 لسنة 2025 المتعلق بتعديل الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطية، فإنه يمثل ركيزة أساسية لإدماج تونس بسلاسل القيم الإقليمية، عبر إرساء مبدأ التراكم الموسع للمنشأ وتبسيط الإجراءات وتقليص الأعباء الإدارية على المؤسسات المصدرة.

السيدات والسادة النواب، غير أن هذا النقاش لا يمكن فصله عما بلغته الساحة السياسية من انكشاف كامل حيث لم يعد هناك مجال للتورية أو المجاملة، فقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن البعض اختاروا التخلي عن دورهم التمثيلي وانخرطوا بوعي كامل في ترويج سرديات مهالكة صاغها أشباه سياسيين والفازون من العدالة ممن لفظهم الشعب بعد أن دمروا الدولة وهبوا مقدراتها وفروا هرباً من المحاسبة، هؤلاء لا يعبرون عن معارضة حقيقية، بل يعيدون إنتاج خطاب الفشل والانهيار، خطاب العجز والتشويه والتشكيك في محاولة يائسة للعودة من أبواب الوهم، بعدما أغلقت في وجوههم أبواب الشرعية وما يقدمونه ليس رأياً سياسياً ولا موقفاً وطنياً، بل عملية تضليل ممنهجة قائمة على اجترار الأكاذيب وفرضيات مختلفة تردد بأسلوب بيبغاء فج لا صلة له بالواقع ولا بالمعطيات الاقتصادية ولا بإكراهات الحكم.

إن خطورة هذا السلوك لا تكمن في ضعفه، بل في سعيه الدائم إلى ضرب كل مجهود إصلاحى، ونسف كل خيار وطنى يهدف إلى حماية القرار السيادي، والقطع مع منطق التبعية والارتهاق، فهم لا يطرحون بدائل ولا يقدمون حلولاً ولا يتحملون مسؤولية، يعيشون على الأزمات ويتغذون على الفوضى، لأن نجاح الدولة يعني نهايتهم السياسية والأخلاقية.

وفي المقابل فإن الخيارات التي تعتمد اليوم بما في ذلك هذه التعديلات للاتفاقية ليست نزوة ولا مغامرة، بل قرارات سياسية شجاعة نابعة من قراءة دقيقة لواقع الاقتصاد الوطني ومن إرادة واضحة لاستعادة الدولة وحماية القرار الوطني وإنهاء زمن العتب وهي خيارات قد تزج المنتفعين من الفوضى لكنها الطريق الضروري لبناء تونس على أسس صلبة وعادلة وعليه فإن دعم هذه الاتفاقيات لا يمكن أن يكون أعنى أو غير مشروط، بل يجب أن يرافقه دعم فعلي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حتى تنتفع حقيقة هذه التسهيلات، حماية النسيج الاقتصادي الوطني من المنافسة غير المتكافئة، تحيين المنظومة اللوجستية والديوانية حتى تتحول النصوص إلى مكاسب

واقعية، تقييم دوري وصارم لأثر هذه الاتفاقيات على الميزان التجاري والتشغيل، فالخيار السيادي لا يقاس بالشعارات، بل بالنتائج والمعارضة الحقيقية لا تكون بالتخريب والتشويه، بل بتحمل المسؤولية وتقديم البدائل.

وخلاصة القول نحن مع كل ما من شأنه دعم الصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة ومع كل قرار سيادي يخدم المصلحة العليا للوطن لكننا نؤكد على اليقظة والتقييم المستمر وربط الخيارات الاقتصادية بمصلحة تونس وحدها، هو الخط الفاصل بين الإصلاح الحقيقي والخطاب الزائف والتاريخ لا يرحم والشعوب لا تنسى، على ألا يكتب في سجل الوطن إلا أسماء من صمدوا وتحملوا المسؤولية أما دعاة الوهم والتضليل فمصيرهم السقوط في مزلة الأعداء والخطاب الكاذب. شكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتحي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيدة وزيرة المالية والسيد وزير التجارة والسيد وزير الخارجية والوفد المرافق،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

من باب المسؤولية والمحافظة على مصالح تونس ومصالح المصنعين والشركات الوطنية وأيضاً المحافظة على مواطن شغل الفئات الضعيفة، سأصوت بنعم على هذه الاتفاقية رغم ما لدينا من احتراقات ولوم على طريقة تعاطي الوظيفة التنفيذية مع هذه الاتفاقية ومع مشاريع القوانين التي يتم عرضها على مجلس نواب الشعب.

سيدي الرئيس، وردت هذه الاتفاقية على تونس منذ جانفي 2025 ولم يكف الحكومة عاماً كاملاً لإرسالها لمجلس النواب وهناك من يقول بأن الحكومة نسيها، وحين ضغطت بعض القطاعات التي يمكن أن تتضرر إذا لم يتم إمضاؤها تذكرت حكومتنا الموقرة أن آخر أجل للإمضاء هو 31 ديسمبر 2025 وإذا لم يتم الإمضاء والمصادقة، فإن هناك قطاعات مصدرة ستتضرر وتقوم بخلاص مبالغ إضافية عند التصدير لدول الفضاء الأوروبي وقامت بمراسلة مجلس نواب الشعب مع طلب استعجال النظر. أمضى البرلمان الأوروبي في مناقشة هذه الاتفاقية عدة أشهر ومجلسنا الموقر يناقشها اليوم في جلسة وحيدة ويتيممة.

السادة الزملاء، ما يحصل اليوم من طرف بعض أعضاء هذه الحكومة هو جريمة في حق الشعب التونسي ونحن مطالبون في كل مرة كنواب شعب مسؤولين بتحمل كل هذا العبث وإصلاح أخطاء مسؤولين فاشلين جاؤوا في فترة تاريخية لم يفهموها ولم يكونوا في حجم اللحظة.

الرئيس يتحدث عن ثورة تشريعية ويتحدث عن التعجيل في إنجاز عديد المشاريع التنموية في كل الجهات وحكومتنا "راقدة ناعسة" وعاجزة تتفرج على منظومة قديمة تعطل كل شيء وإدارة عميقة متواطئة تفعل كل شيء حتى لا يتحرك أي شيء وتعطل كل شيء وأغلب المشاريع في الجهات معطلة ومقرات جاهزة مغلقة تنتظر قراراً من وزير لم يصل ومشاريع مبرمجة واعتمادات مرصودة والمشاريع معطلة ولجنة تمرر إلى أخرى وقرار لجنة يلي قرار لجنة ومسؤولون

عاجزون فاشلون يرفضون أن يتعاملوا مع نواب الشعب بالطريقة الصحيحة والذريعة أن الرئيس قال النواب مكانهم الطبيعي تحت قبة البرلمان والمواطن تعب ومل ونواب شعب بين مطرقتين، مطرقة الحرص على متابعة المشاريع المعطلة وتلبية طلبات الناس ومطرقة إدارة متواطئة ومسؤولين فاشلين يخبثون رؤوسهم في المكاتب ولا تراهم إلا في الاحتفالات والتظاهرات ومنجزهم الأعظم ألبوم صور، نحن في انتظار قرارات مفصلية لتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وإعطاء التعليمات للتعامل الإيجابي الصحيح والتنسيق الحقيقي بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية ومختلف ممثلي الشعب المنتخبين وهكذا سيتم اصلاح البلاد، لأن هذه الطريقة من المستحيل أن يكون هناك منجز ومن المستحيل أن نحقق ما ينتظره منا شعبنا.

في الختام، نسأل الله أن يحيي تونس وشعبها وتكون السنة الإدارية الجديدة إن شاء الله طالع خير على هذا الوطن العزيز وعلى عموم أبناء شعبنا وعلى الأمة العربية والإسلامية وكل أحرار العالم، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين الورغي، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية نرحب بالسادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

مرحبا بكم في قبة البرلمان،

سنة إدارية سعيدة على الشعب التونسي وكل الزملاء والزميلات والسادة الوزراء،

ديسمبر 2023، أكتوبر 2024، جانفي 2025، هذا تواريخ توقيع الاتفاقيات الثلاث والحقيقة لم أفهم سبب تركها في آخر لحظة -يوم 31 ديسمبر- لعرض اتفاقية تمه مؤسسات تونسية وهنا نعتبر أن هذا تقصير من الحكومة للمؤسسات التونسية التي لا نتذكرها إلا وقت الزيادة في الضرائب، أو حين سنغلق المؤسسات التونسية من قبل بعض ولاية الجهات أو المصالح البلدية، هنا نتذكر مؤسساتنا، لكن حين تكون هناك مسألة ستخدمها فإنها تبقى دوما في الأخير وتبقى على الرف ولا نحاول أن نسرع فيها، وليس لهذا أي مبرر السيد وزير التجارة، وهي اتفاقية تمهكم أنتم بالأساس، ولا أفهم السبب، واليوم نريد إجابة واضحة وصرحة وإذا لم تتم الإجابة سأوجه بسؤال شفاهي: لماذا تم تعطيل هذه الاتفاقية؟ ولماذا عرضت اليوم بالذات؟

كلنا متفقون من حيث المبدأ أن هذه الاتفاقية هي فرصة حقيقية للاقتصاد التونسي خصوصا أن هذه الدول تتميز بقدرة شرائية كبيرة جدا، وتحدث عن سويسرا والنرويج وإيسلندا، وهي بلدان يكون مدخول الفرد فيها عاليا جدا، لكن بعد مرور عقدين وقد أمضيناها في 2005، هل استفدنا اليوم فعليا من هذه الاتفاقية؟ وهل تحولنا من رافعة حقيقية للتصدير والاستثمار؟ أو بقيت فرصة غير مستقرة؟

ما زالت صادراتنا لـ "EFTA" محدودة ومرتكزة على عدد قليل من المنتجات، وتحدث عن زيت الزيتون وبعض المنتجات الفلاحية والصناعية في حين أن إمكانات التوسع أكبر بكثير، سواء في الصناعات الغذائية المحولة أو المنتجات البيولوجية أو الصناعات

ذات القيمة المضافة وهنا تفتقر مؤسساتنا الصغرى والمتوسطة إلى إمكانات النفاذ لهذه الأسواق: صرامة المعايير الفنية والبيئية وكنت أتمنى لو تم التنصيص عليها في هذه الاتفاقية حتى تعرف المؤسسات الصغرى والمتوسطة المعايير الفنية والبيئية الصحيحة التي يمكن من خلالها أن تصدر، ونقص المرافقة والدعم الفني وهنا السيد الوزير، قلتم في اللجنة أنكم أخذتم الأموال مقابل هذه الاتفاقية، فأين سيتم صرفها؟ وما هي قيمتها؟ ولماذا لا تصرف في الدعم الفني واللوجستي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، حتى تكون عندها أسواق في "EFTA"؟ غياب رؤية تصديرية قطاعية واضحة موجهة خصوصا لأسواق "EFTA" وهنا الإشكال ليس في الاتفاقية، بل في طريقة التعامل معها،

نتوجه إليك السيد الوزير بجملة من التساؤلات: حصيلة الاتفاقية بالأرقام خلال الخمس سنوات الأخيرة، القطاعات التي تعترض الحكومة دعمها للنفاذ لأسواق "EFTA"، لماذا لا يتم إرساء برنامج وطني لمرافقة المصدرين نحو هذه الدول، خصوصا فيما يتعلق بالجودة والمطابقة والترويج؟

ندعو السيد وزير الخارجية إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية مع دول "EFTA" وخصوصا سويسرا، وهي الفرصة الكبيرة التي عندنا في هذه السوق، تشجيع الشركات الصناعية ونقل التكنولوجيا وتحويل هذه الاتفاقية من نص قانوني إلى أداة فعلية للتنمية وخلق الثروة.

لا يمكنني ألا أستغل وجودك السيد وزير التجارة والسيدة وزيرة المالية، هناك ظاهرة تكلمنا عنها عديد المرات وهي السوق الموازي وظاهرة التهريب، وقد خرج الأمر اليوم على السيطرة، ولو تنتقلون وسط البلاد أو حتى في الأسواق على مستوى الجهات سترون المنتوجات المهربة التي تنافس المنتوجات التونسية، اليوم أحدثت عن محمصي القهوة الذين سيأتون إليك يوم 8 للوزارة وسيكون هناك اعتصام مفتوح، إذا لم تجدوا الحل الجذري لهؤلاء خصوصا أن سوق القهوة الجزائرية تنقل اليوم إلى السوق التونسية وتحدث عن كلغ قهوة بـ 25,000 في حين يتكلف اليوم على المصنع التونسي بـ 32 دينار، هنا سنقتل مصنعينا وسنقتل إمكانات ديوان التجارة وهو تحت إشرافكم سيدي الوزير والذي يستنزف المالية العمومية وضروري جدا أن تكونوا حريصين على مكافحة هذه الآفة، من خلالكم ومن خلال مصالح الديوانة التونسية اليوم التي من المفروض أن تكون حريصة على هذا.

السيد وزير الخارجية، لا يجب أن ننظر اليوم لظاهرة التهريب بمنطلق حلول أمنية فقط، وضروري جدا أن نتحدث مع شركائنا وهم دول الجوار الذين يعانون أيضا من هذه الآفة، لم لا يتم التشاور معهم؟ ويفرضون ضريبة على بعض المنتجات المعنية بظاهرة التهريب في تونس، وبذلك لا يكون سعرها قبلة لبعض المهربين، نفس الشيء يتم إعفاء بعض المنتجات اليوم على مستوى السوق التونسية من الأداءات إذا دخلت في الدائرة العادية، وهذا ستكون هناك حلول ويمكنكم أن تشتغلوا عليها مع بعضكم في الوزارات الثلاث وهكذا نحاول أن نحتوي السوق الموازي بطريقة ذكية، لأن الحل الأمني لم يعط أكله وأكد السيد الوزير، رجاء أن تجد الحل اليوم لمحمصي القهوة في تونس وبعض المنتجات الأخرى، نفس الشيء تدهورت القدرة الشرائية للمواطن جدا اليوم، فالأسعار في ارتفاع غير مقبول ونرجو أن يتم تدعيم مصالحكم بالموارد البشرية الكافية لمكافحة الترفيع في الأسعار. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

مرحبا بكم،

يوم الاثنين 29 ديسمبر 2025 أي أول أمس، عرضت على اللجنة الثلاثة مشاريع قوانين التي وصلت بحضور وزير التجارة فقط في غياب تام لأي تمثيل لمنظمات الأعراف، فنحن لم نستمع لأي منظمة أعراف ولم نستمع لأي رأي من منظمات الأعراف، اليوم عندما تحدث الزملاء عن رجال الأعمال وعلى امتعاضهم وانزعاجهم بعلاقات شخصية، من ليس لديه علاقات شخصية ليس له أي فكرة، ولا ندري هل أن هذه العلاقات الشخصية ستعطينا أشياء "fiable ou non fiable" لأنهم لم يأتوا لمجلس النواب ولم يتم الاستماع إليهم هنا.

اليوم الأكاديمي الذي أصبح تقليدا يتم التعامل به اليوم في المجلس تم تجاوزه أيضا، لماذا؟ لأن لدينا ثلاثة قوانين -اسمعوني جيدا- تم إضفاء قانون في ديسمبر 2023 أي منذ سنتين والثاني تم إضفاؤه في أكتوبر 2024 أي منذ سنة وتم إضفاء قانون في جانفي 2025 أي أن القانون الأخير تم إضفاؤه منذ 11 شهر، متى يتم عرضهم علينا؟ "هيلة صالالة"، ففي يوم 29 ديسمبر يتم عرض هذه المشاريع علينا وعلينا النظر فيها جميعا.

شعبنا الكريم، هذا القانون لا يتكون من ورقتين -وأظهر قانون- هذا القانون يضم أكثر من 250 صفحة، لذلك يجب أن أكون أسرع من "chat GPT" وأسرع من "Gemini" علي قراءة كل هذه الصفحات في يوم واحد.

لقد تعرضنا للقانون يوم الاثنين، يجب أن أقرأ يوم الثلاثاء 250 صفحة وهذه الصفحات بكل لغات العالم، بما فيها الصفحة-أريد أن أظهر لكم ذلك حتى أثبت لكم بأننا لا نتحدث من فراغ- 79 هذه الصفحة توجد بها كتابة باللغة العبرية، صحيح أنني متحصل على "Master" وأتحدث بثلاث لغات والحمد لله، ولكن علي أن أفهم اللغة العبرية وأن أصادق على القانون من أجل مصلحة الوطن ومن أجل هذا الشعب الكريم،

وهذا القانون مجمد لدى عديد الحكومات قرابة سنة أو أربعة أشهر وعلي الاستعجال في ذلك من أجل مصلحة الوطن، كما يقول أجدادنا "الجمال هازز الحمل والفراد ينين" ونحن اليوم كنا نين، أين أنتم كحكومة منذ سنة؟ لماذا لم تتولوا جليله؟ كل هذا -كما ذكرتم- من أجل حماية رجال الأعمال، ألم تقولوا قبل أربعة أشهر أن رجال الأعمال مستكشون وأنهم مصاصو دماء الشعب؟ عليكم التثبت مما تصرحون به، أم أنه "ينصر من صبح"، لا أدري ما الأمر، لقد جئتم إلى هنا، وكنتم وزملاؤكم من الحكومة حاضرين وقالوا إن رجال الأعمال هم مصاصو دماء الشعب، نطلب منكم التثبت من ذلك، يجب أن توضحوا لنا من مع من.

أكثر من هذا إن المبلغ المالي الذي صرحت به السيد وزير التجارة على مستوى اللجنة والذي تحصلنا عليه مقابل التوقيع وعلى أننا سنذهب في هذه الاتفاقية، كم هذا المبلغ؟ وأين سيتم صرفه؟ حتى لا

يتم صرفه كما تم صرف المبالغ أخرى والتي لا ندري إلى حد هذه الساعة أين ذهبت، لو تطلبون منا أن نكون منظمين، عليكم أن تضعوننا في مصباح سحري، سأعطيكم مصباح سحريا تخرجوننا منه لنصوت بنعم، ثم نعود إلى النوم مجددا، لا بأس أن نكون هكذا، لماذا لدينا انزعاج من مكتب الضبط؟ ضعونا في هذا المصباح لنصوت بنعم ثم نعود إلى المصباح.

أضحكي السيدة الوزيرة، بارك الله فيك، لأن الوقت أعطاك ذلك، مع الأسف، لأنه أقسم بالله العظيم شعبنا الكريم ما الذي يحدث اليوم وأنا اليوم لا يمكنني أن أقول أكثر مما ذكرته، السيد وزير التجارة جلب معه 250 صفحة لأقرأ كل هذه الصفحات في ظرف يومين، أطلب منك بكل لطف، هل ذهبت اليوم للسوق واطلعت على مستوى عيش المواطن التونسي؟ لقد ذهبت لسوق باردو الموجود بجانبنا ثمن الكلف من الفلفل اليوم بـ 4500 مليم، ثمن الكلف من الطماطم انظر إليها فاسدة بـ 2000 مليم، ثمن الكلف من البصل 2300 مليم، ثمن البقدونس بالرغم من أننا في فصل الأمطار ويطلق عليه "الحشيش" في السوق ثمن الحزمة 700 مليم.

أين أنتم من أكل التونسي ومن قفة التونسي؟ لا تريد أن يغضب منا الأوروبيون والأورو المتوسطي، الأورو المتوسطي يوجد معهم الناس من لا تريد حتى ذكر اسمهم، توجد به البلدان التي لا نتعامل معها والتي ترفض تونس التعامل معهم، ثمن الكلف من الموز الذي تم تحديد تسعيرته بـ 5 دنانير يباع هنا بالسوق الموجود بجانب المجلس بـ 22,800 مليم، تم تحديد تسعيرة الموز ومصالحنا تعمل على ذلك، نحن نتكلم، ولكن من يستمع إلينا؟

ثمن الكلف من "المادالينا" التي تباع من الفلاح بـ 2000 مليم و2,500 مليم يتم بيعها للمواطن بـ 4,500 مليم هنا في تونس، أساءل أين أنتم؟ أين تعيشون؟

السيد وزير الخارجية، تضع يدك على رأسك، أنا أيضا سأضع يدي فوق رأسي، هل أقول لك لماذا؟ في إطار البرلمان الإفريقي، عندما نذهب لإفريقيا هناك دول لا تعرف أن تونس تنتج زيت الزيتون، لا ندري أن لدينا في تونس إنتاج زيت زيتون، 54 بلد، كل العالم موجود في إفريقيا، لكن نضع كل هذا جانبنا، ولا نذهب مثلهم لإفريقيا، لماذا؟ لأن إمكانياتنا في الخارجية ضعيفة: عشر سفارات يتقاضون أجرا أقل من العاملين في كل السفارات في العالم، ليس لدينا ثقل لنذهب إلى هناك كما يفعل جيراننا من هنا وهناك، لقد ذهبت لتنازانيا في مراقبة لانتخابات تشريعية ورئاسية وحدث مشكل، لم يطلب مني أي شخص من وزارة الخارجية أن أحدثه عما حدث، 1000 قتيل في بلد وقطع اتصالات، لم يسألني أي شخص من وزارة الخارجية عن الوضعية، لم يسألني كقائد لأن بلدنا يجب أن يكون لديها علم، ويجب أن تكون على اطلاع بكل ما يحصل.

اليوم بخصوص الاجتماع الذي تم عقده بخصوص الاتحاد الإفريقي للمرأة، هذا الاجتماع تم عقده بكل سرية، اجتماع أول مرة يخرج من أديس أبابا من إفريقيا ومن أثيوبيا ويتم عقده بتونس، يتم عقد الاجتماع بالأكاديمية الدبلوماسية ويتم عقده بكامل السرية، يضم نخبة من إفريقيا أكثر من 250 ضيفة وضيف يأتون لتونس، يتم وضع برنامج لهم من السابعة صباحا إلى السابعة مساء ومن السابعة صباحا إلى السابعة مساء ومن الغد على الساعة السابعة صباحا تحلق طائراتهم وهؤلاء لم يذهبوا لا إلى الأسواق ولم ينفقوا أي مليم، ماذا تريدون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم علي زغدود، ست دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الشؤون الخارجية،

السيدة وزيرة المالية،

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات،

الوفد المرافق،

مرحبا بكم بمجلس نواب الشعب،

اسمحوا لي في البداية أن أتساءل حول التأخير في عرض هذه القوانين على البرلمان خاصة ونحن أمام قوانين مهمة للاقتصاد التونسي وللمنتوجات التونسية التي للأسف تعاني منذ سنوات من منافسة غير متكافئة، والأکید أن الصناعيين التونسيين والمنتجين عموما انتظروا سياسات حمائية، ولكن للأسف في كل مرة نتفاجأ باستعجال النظر في مشاريع قوانين من المفروض أن تأخذ مداها في النقاش سواء داخل البرلمان في اللجان أو في الفضاء العام مع الصناعيين التونسيين وكل الفاعلين والمتدخلين، خاصة أن مثل هذه القوانين السادة الحضور، هي مطلب المنتجين التونسيين وتحظى بمقبولية مجتمعية، فمن الأجدى أن يكون النقاش مع الجميع في هذا الأمر، لكن أن يأتينا مشروع قانون بلغات أجنبية، من حقنا أن نسأل الحكومة ما هي أولوياتكم، إن لم تكن حماية الاقتصاد التونسي والصناعات التونسية كأولوية، ما هي الأولويات التي اشتغلتم عليها حتى تأتوا بها على عجل ليلة آخر السنة؟ وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن مطالب رئيس الجمهورية بالمرور إلى السرعة القصوى، سيبقى حبرا على ورق كالكثر من المطالب الأخرى والسياسات حول السيادة الوطنية والتعويل على الذات والسيادة الغذائية وغيرها، والتي حولها الحكومات المتعاقبة للأسف إلى مجرد شعارات خاوية، هذا من حيث الإجراءات.

ولكن بمناسبة مشاريع هذه القوانين، نقول للسادة الوزراء ممثلي الحكوم، أن مثل هذه الإجراءات مطلوبة، ولكنها غير كافية لوحدها والمطلوب منكم هو المرور إلى السرعة القصوى في مراجعة اتفاقيات الشراكة غير المتكافئة التي حطمت الاقتصاد التونسي والقاعدة الصناعية بالأساس وأولها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 والذي كان السبب الرئيسي فيما حل بالاقتصاد التونسي من تدمير وخاصة قطاعات ذات طاقة تشغيلية عالية مثل قطاع النسيج وغيره.

فهذه الشراكة غير المتكافئة والتي ضربت في الصميم السيادة التونسية، دمرت غالبية المؤسسات الصناعية العامة والخاصة وأحالت مئات الآلاف من العمال التونسيين على البطالة، فهذه الشراكة لم تكن شراكة ندية وإنما كانت هيمنة واستعمارا اقتصاديا وما انجر عليه من إملاءات طالت التعليم والثقافة والسياسة والاقتصاد.

كذلك ونحن في كتلة لينتصر الشعب، ندعو إلى تعديل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشكل مستعجل، كذلك الاتفاقية مع تركيا التي دمرت ما بقي من بعض القطاعات، حيث أغرقت السوق التونسية بالخرقة التركية وأغلقت ورشات النجارة والجلود والأحذية

والملابس وتحولت مصانع تونسية كانت تشغل آلاف اليد العاملة إلى مخازن للصناعات التركية.

السادة الوزراء، إن هذه الاتفاقيات كانت نتيجة حتمية لهيمنة مافيا الفساد على الدولة وفي قلب "مافيا" الفساد، تأتي "مافيا" التوريد التي كانت كل هذه الاتفاقيات من صالحها، ضد مصالح المنتجين والعمال التونسيين وقد حان الوقت سادة الوزراء اليوم وبسرعة قصوى إلى تجريد هذه المافيا من كل امتيازاتها التي كسبتها مع هذه الدول المهيمنة جراء اتفاقيات وقوانين صيغت على مقاس هذه المافيا ورعاها من هذه الدول، وهذا من صميم المشروع السيادي الذي نطالب به جميعا، والذي انتظره الشعب التونسي طويلا.

السادة ممثلو الحكومة، ونحن نودع سنة 2025 ونستقبل سنة 2026، نتقدم بالتهنئة لشعبنا العظيم ولكل الإنسانية الحرة وتنمى أن يكون هذا العام عام الثورة الاقتصادية السيادية وعام تركيز أسس الدولة التنموية الاجتماعية، فأكثر من أربع سنوات مرت على 25 جويلية 2021 لم يعد مسموحا اليوم التعثر أو التجريب أو الارتباك أمام الاستحقاقات الكبرى لشعبنا وبلادنا، في ظل وضع دولي لا مجال فيه للضعفاء والمتريدين ووضع إقليمي جعل فيه الكيان الصهيوني والدوائر الاستعمارية المغرب العربي كأولوية لإعادة التشكيل، فما حصل في المشرق العربي، للأسف والذي أدى إلى ركام وشظايا دول.

وأنتم السادة ممثلو الحكومة التونسية، عليكم أن تدركوا جيدا أن الحملة الهوجاء اليوم على العلاقات التونسية الجزائرية ما هي إلا مقدمة لما هو آت من محاولات فرض الهيمنة وإعادة تشكيل الخرائط في المنطقة، وعلينا جميعا اليوم أن نرفع شعارا واحدا، حكومة وبرلمانا وشعبا وراثسة وأن يكون هذا الشعار مغاربا وإن لزم حتى عربيا وهو منع تنفيذ مشروع التقسيم والتخريب في المغرب العربي وما يتطلبه هذا الشعار من تعزيز الشراكات المغاربية إلى مستوى الوحدة وتغيير العلاقات الخارجية من علاقات الهيمنة إلى علاقات الندية وتعبئة البيئة الداخلية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ المحترم السيد مسعود قريرة، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

والشكر للسادة النواب الذين تحملوا الأتعاب وأتوا في آخر يوم من السنة الإدارية لمناقشة هذه القوانين،

بداية لا بد أن نبدي بعض الملاحظات فيما يخص الشكل:

إن التنقيحات التي وردت علينا وردت في اتفاقيات مع اللجان التونسية، اتفاقية في 7 ديسمبر 2023 أي منذ سنتين و24 يوم والثانية في 9 أكتوبر 2024 أي مرت علينا سنة و21 يوم والاتفاقية الثالثة في 7 جانفي أي مرت عليها سنة إلا سبعة أيام ووردت علينا منذ خمسة أيام أي يوم الجمعة الفارط، لذلك فإن الجميع يعمل تحت الضغط، عقدت الحكومة اجتماعا لمجلس الوزراء يوم الخميس ووصلت للبرلمان يوم الجمعة، نناقش ونستفسر وتم اتخاذ القرار يوم الأربعاء والسيد الرئيس يعمل تحت الضغط، يجب أن يصله القرار في أقرب وقت وعليه إمضاؤه مهما كانت الظروف وإدارة الرائد الرسمي تعمل تحت الضغط، لماذا التجأنا لهذا؟

كذلك أيها السادة، وردت هذه الوثائق في صفحات تعد 235 صفحة، الحيز الزمني غير كاف للاطلاع عليها، وردت باللغة الفرنسية، ويوجد بها العديد من المصطلحات التقنية التي تستوجب الاستعانة بالخبراء لفهمها، لكي نأخذ قرارا مدروسا ونتحمل تبعاته ولكي يتحمل الشعب التونسي تبعاته، وردت في كثير من الحالات بطريقة مطبعية تقريبا غير مقروءة أصغر "caractère d'imprimerie" وأنا لم أر هذا سوى في عقود التأمين عندما يراد تمرير فصل غير مرغوب فيه يتم استعمال "caractère d'imprimerie" صغير، حتى لا تقرأه، كما نجد هذا في عقود الكراء إلى غير ذلك، لا أدري لماذا يتم استعمال "caractère d'imprimerie" هذه، هل للاقتصاد في الورق؟ "illisible" ويجب عليكم بذل مجهود لقرءة ذلك.

أيها السادة، بماذا أشعر؟ أشعر أن تونس كحكومة وكبرلمان وكرييس وكجميع المؤسسات، وضعتمونا كإنسان سيسافر ذهب لمحطة القطار فوجد أن القطار سينطلق، لذلك إما أن يتحمل مخاطر الركوب في القطار وهو مسافر، أو أن يبقى في المحطة ويلغي رحلته ويتحمل تبعات إلغاء الرحلة والله هذا هو الواقع الذي نعيشه وأنا ككنايب أتحمّل مسؤوليتي أمام شعبي وأمام التاريخ، لذلك أقول هنا "منا حامية ومنا سخونة" وعليه نرجو ألا يتكرر هذا مرة أخرى كما أدعو إلى اتخاذ إجراءات مصاحبة بداخلنا كتونسيين لأن هناك مؤسسات قد تتضرر وعليه على وزارة المالية ووزارة التجارة أن تستعد لاتخاذ إجراءات مصاحبة لطمأنة هذه المؤسسات وهذا أكيد.

كذلك لفت نظر الشركاء الأوروبيين لضرورة التفاوض مستقبلا في بعض القطاعات الخاصة، فالمصريون أجروا مفاوضات وربحوا أشياء بخصوص الأنسجة القطنية والقطن وحماية منتوجهم الوطني، تونس لديها منتوج وطني إن تضرر فإنه سيلحقنا الضرر كثيرا، لذلك على شركائنا إن أرادوا أن يحافظوا على شركائنا وإن أردتم الحفاظ على فضاء متوسط وإن أردتم أن تحافظوا على انعدام الهجرة وتحافظوا على كل هذا، يجب أن تكون وضعيتنا جيدة وحتى تكون وضعيتنا جيدة عليكم مدنا ببعض الخصوصيات لأننا حديثو العهد في بعض الصناعات، بينما أجدادكم قد بدأوا الصناعة منذ بداية القرن الثامن، بينما بدأت الصناعة في تونس سنة 1974، لدي خصوصية معينة وإن كنت شريكا حقيقيا لي، إن أردت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عبد الجليل غير موجود، السيد علي بوزوزية غير موجود.

إذن الكلمة للنائبة المحترمة سنياء بن المبروك، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسادة الوزراء وكافة الإطارات التي تحضر معهم،

نحن اليوم بصدد مناقشة ثلاثة مشاريع قوانين أساسية تتعلق بتعديل جملة من الاتفاقيات الدولية التي تربط الجمهورية التونسية بالاتحاد الأوروبي وهو مشروع القانون عدد 119 المتعلق بتعديل البروتوكول (ب) لاتفاق التبادل الحر، مشروع القانون عدد 120 المتعلق بتعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة ومشروع القانون عدد 121 المتعلق بتعديل الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية.

وإن النظر في هذه المشاريع لا يمكن أن يتم بمنطق إجرائي أو تقني صرف لأن المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية تعد من الناحية الدستورية ممارسة فعلية للسيادة الوطنية، ورقابة برلمانية أصيلة وليست إجراء شكليا أو آليا، ومن هذا المنطلق، فإنه مسؤوليتنا تفرض علينا التثبت الصارم من أن التعديلات المقترحة لا تمس من السيادة الوطنية ولا تقيد حرية الدولة التونسية في رسم سياستها الاقتصادية والتجارية ولا تخل بمبدأ توازن الالتزامات والمعاملة المتكافئة بين الأطراف.

كما يفرض الواجب الدستوري على الحكومة أن تبين بوضوح وبجرح دقيقة أن هذه التعديلات لا تؤدي عمليا إلى تحميل الاقتصاد الوطني أعباء إضافية ولا تفضي إلى فتح سوق تونسية بصفة غير متكافئة دون توفير آليات قانونية فعالة لحماية المنتج الوطني والنسيج الإنتاجي.

وفي هذا السياق تكتسي قواعد المنشأ أهمية سيادية خاصة باعتبارها أداة قانونية مركزية لحماية النسيج الصناعي والفلاحي الوطني، فأي تعديل غير مضبوط أو غير مدروس لهذه القواعد قد يسمح واقعا بإعادة توجيه سلع أجنبية عبر التراب التونسي دون تحقيق قيمة مضافة حقيقية، بما يحول تونس من طرف منتج إلى مجرد منصة عبور، وهو أمر مرفوض قانونيا واقتصاديا.

كما نؤكد على ضرورة أن تظل آليات التنفيذ وخاصة اللجان المشتركة المنبثقة عن هذه الاتفاقيات، في إطارها الفني والتنسيق المحض أو أنها ستتحول إلى أدوات ضغط سياسي أو اقتصادي أو إلى فضاءات تفرض من خلالها تأويلات أو التزامات تتجاوز ما صادق عليه البرلمان وعليه نحمل الحكومة المسؤولية القانونية والسياسية الكاملة في التمسك الصريح بحق الدولة التونسية في مراجعة التزاماتها عند حصول اختلال جوهري في التوازن وتفعيل بنود الحماية المنصوص عليها في الاتفاقيات، واتخاذ التدابير الاستثنائية التي يفرضها المصلحة الوطنية العليا دون تردد أو تبرير.

إن أي تقصير في هذا الجانب لا يمكن تبريره بطابع الاتفاقيات أو بمتطلبات الشراكة، لأن السيادة الاقتصادية ليست بندا ثانويا، بل مبدأ دستوري لا يقبل التأويل أو التفريط.

وفي الختام، نؤكد أن مجلس نواب الشعب، وهو يمارس صلاحياته الدستورية، لا يمكن أن يمنح مصادقته إلا على أساس الوضوح والتوازن وحماية السيادة الوطنية وإن هذه المصادقة إن تمت، لا يمكن أن تفهم على أنها تفويض مطلق للحكومة، بل هي التزام مشروط منها باحترام الدستور والدفاع الصريح عن المصلحة الاقتصادية العليا للبلاد.

وعليه فإن الحكومة مطالبة سياسيا وقانونيا بأن تتحمل كامل مسؤوليتها في تنفيذ هذه الاتفاقيات وألا تتذرع بطابعها الدولي لتبرير أي تقصير أو أي إخلال بمبدأ التوازن أو أي مساس بالنسيج الاقتصادي الوطني، ونقولها بوضوح إن الشراكة لا تعني التبعية والانفتاح لا يعني التفريط، وأي تطبيق لهذه الاتفاقيات خارج إطار الندية وحماية المنتج الوطني والسيادة الاقتصادية سيحمل للحكومة وحدها وستحاسب عليه أمام هذا المجلس، لسنا أمام نصوص تقنية معزولة، بل أمام تعديلات لها أثر مباشر على السيادة الاقتصادية، وعليه، فإن المصادقة عليها يجب أن تكون مشروطة بضمانات قانونية واضحة تمنع أي تدخل أجنبي في خيارات الدولة، وتحفظ حق تونس في القرار الحر والمستقل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء وكافة إطارات الوزارات،

للأمانة، ليس لدينا أي فضل عندما نأتي حتى إن أتينا للمجلس ليلة عيد الأضحى لأننا في خدمة الوطن ونحن جنود للوطن، ولكن للأمانة نجد أن السادة النواب لديهم استغراب بخصوص هذه الاتفاقية، لماذا وصلت الآن؟ وهناك اتفاقية تم وضعها منذ سنتين والأخرى منذ سنتين ونصف والاتفاقية الأخرى تم امضاؤها منذ 11 شهر، نحن في بلد تعمل بالورق وقد فسرنا هذا ألف مرة، لا توجد لدينا رقمته، نحن بلاد الورق، ما معنى ورقمنة السادة الوزراء؟ هو أن تسجل عن بعد، وتدخل للموقع يطلب منك التسجيل عن بعد، وبعد ذلك يطلب منك أن تأتيه بالورقة التي سجلت بها عن بعد، ليعيد إدخال الورقة، لذلك فإننا دولة تدعي التطور في كل شيء، وهكذا تسير الأمور.

أريد أن أتوجه بسؤال، "ليلة صالاله" أو ليس "ليلة صالاله" السؤال يبقى دائما مشروعا، ألم تكن بصدد نقد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي التي تم القيام بها في 1995؟ ألم نقل أن هذه الاتفاقية قد أضرت بالاقتصاد التونسي؟ ألم نقل بأن هذه الاتفاقية جعلتنا في تبعية تجاه الاتحاد الأوروبي وجعلتنا "خماسة" ولسنا الند بالند؟

لنعد لاتفاقيات الشراكة الموجودة مع دول أخرى والتي أبرمها الاتحاد الأوروبي، لنرى هذه الاتفاقيات مع المغرب كيف هي، لئلا نرى مع عديد الدول الأخرى، اليوم ما هذه الاتفاقية؟ هذه الاتفاقية تمثل تعزيزا للتبعية، مزيد التواصل لتجعل تونس تعمل "sous-traitance" لأوروبا، ما المنتوجات التي ينتجونها؟ ما سلاسل القيمة الموجودة؟ إنتاجاتك الفلاحية اليوم ما الصناعات التحويلية الغذائية التي تمكنك من الاستثمار في الفلاحة الموجودة لديك لتكون رائدا على مستوى السوق الأوروبية، في ماذا؟

لقد كنتم معنا مؤخرا في قانون المالية، ذكرنا إشكال زيت الزيتون في تونس وكيف يتم تصديره بدون تعليب وتصديره إيطاليا وقدمنا لكم بالحجج وبالإثباتات كيف أن إيطاليا تأخذ من تونس الزيت الغير معلب وتقوم بعد ذلك بتعليبه وبيعه تحت ماركة إيطالية، وتكتسح بالزيت التونسي السوق الأوروبية والسوق الأمريكية وتغزو به الأسواق العالمية، في حين أن إيطاليا لا تنتج حتى نصف ما يحتاجه الشعب الإيطالي من استهلاك للزيت، فمن أين لديها كمية الزيت تلك ليتمكنها تصدير زيت الزيتون؟ من أين كمية الزيت التي تصديرها؟

تلك الكمية من الزيت هي منتج تونسي، اليوم عجزنا نحن كدولة ذات 7500 سنة حضارة لنقوم ببعث معامل لتعليب الزيت ونتولى تثمين إنتاجنا وبيعه بأنفسنا واليوم تم جلب هذه الاتفاقية، خوفي ليس من هذه الاتفاقية، خوفي هو أنكم قد أقسمتم على الولاء للوطن ونحن قد أقسمنا بالولاء للوطن، هل لهذه الاتفاقية مصلحة للوطن؟ هل يوجد في هذه الاتفاقية قيمة للمواطن التونسي؟ هل في هذه الاتفاقية اليوم قيمة للفلاح التونسي؟ هل في هذه الاتفاقية اليوم قيمة للمنتج التونسي الذي أصبح يخاف على وضعيته اليوم ويعلمك بأنه لن يعد يعمل في المجال الفلاحي، وأنه سيغادر للمغرب ولمناطق

أخرى، وفي كل مرة كلما جاء شيء بخصوص الاحتلال الاقتصادي يتم تهديدنا بالمغادرة للمغرب، من أنتم؟ أنتم "sous-traitance" في تونس وأنتم تشغلون العبيد في تونس، لماذا أتى المستثمر لتونس؟ من أجل ماذا جاء لتونس؟ جاء لتونس لأنه يشغل يد عاملة رخيصة، هذه هي الحقيقة التي علنا التصريح بها، هل أن نفس الأجر الذي يتقاضاه المواطن الأوروبي في أوروبا يتمتع به التونسي؟ هل جاؤوا حبا فيك؟ جاء لتونس لأنه يقوم باستغلالك استغلالا فاحشا.

السؤال المطروح اليوم، ماذا ربحنا من وراء اتفاقية الاتحاد الأوروبي لسنة 1995 والتي تم تجديدها بعد ذلك في سنة 2014؟ نحن بصدد نقد السياسات القديمة واليوم نحن نواصل في انتهاج نفس السياسات القديمة للمسؤولين القداماء الذين نقوم الآن بشتمهم، إذن ما الذي تغير؟ هذا مجرد سؤال أريد فقط إجابة عنه، عندما نتحدث اليوم بهذا الشكل، ما الجديد في ذلك؟

بينما ذكرنا بأن اتفاقية "ALECA" ستضر بالفلاح التونسي وأن اتفاقية الاتحاد الأوروبي السابقة هي عملية استغلال، وأنه لم يعد لديك اليوم إنتاج، وأن تونس لم تعد دولة مصنعة، وتم تصنيفنا كدولة مستهلكة، على المستوى التجاري لا توجد لدينا أسواق خارجية دبلوماسية اقتصادية لنتمكن اليوم من ترويج منتوجاتنا، وليكون لنا اليوم باع وذراع في الأسواق العالمية،

هذا ما يوجد لدينا اليوم، هذا بصل "نبت" في مخازن التبريد، بطاطا "نبتت" في مخازن التبريد، ماذا حصل بخصوص هذا، السيد وزير التجارة؟ ونحن نتحدث عن اتفاقيات وعن استعجال نظر، هذه السلع قيل أنها تمثل احتكارا والسوق الآن فارغة، وهذه السلع تم وضع اليد عليها ومصادرتها، السيد الذي لديه مخازن تبريد والذي يكتري بيوت المخازن للناس، لم تركوا السلع للمواطن ليأخذها ويقوم ببيعها وبعد ذلك يمكنك تسليط خطية عليه لينتفع المواطن بهذه الخيرات،

السيد الذي يمتلك المخزن يقول له لا يمكنك أخذها، ويبقى يدفع ثمن استهلاك الماء والكهرباء وقد تكبد مصاريف بأكثر من 20 مليون كل شهر، والمنتوجات في المخازن أصبحت غير صالحة للاستهلاك، ولم تركوه يزرع الصبابة الآن لتنتج السنة القادمة بطاطا وبصل، ما كل هذا؟ وناقش اتفاقية، هذه الاتفاقية إن أردتم مناقشتها تتطلب شهرا من المناقشة في مجلس نواب الشعب ولا يجب أن تعرض على لجنة العلاقات الخارجية، اليوم تم استدعاء ثلاثة وزراء، ولكن كان من المفروض حضور أكثر من ثلاثة وزراء، يجب مناقشتها مع أربع لجان ويجب قراءته، ويجب أن نعرف ما الجيد فيها وما الغير جيد وفي ماذا يمكننا أن نتعاون، أعلم أنه من الناحية الدستورية لا يحق لنا ذلك، لا يمكننا سوى المناقشة، لكن عندما تتخذون القرار أثناء التفاوض معهم لنصلح ولنغير العديد من الأشياء، هذه هي السيادة الوطنية.

السادة الوزراء، تمنيت اليوم بما أنكم تمثلون الحكومة، أن أجد اليوم استعجال النظر في قانون الاستثمار، تمنيت أن أجد اليوم استعجال النظر في مجلة الصرف، تمنيت اليوم أن أجد نظر في قانون الأراضي الفلاحية المهتمشة والمدمرة، تمنيت أن أجد اليوم استعجال نظر في تغيير قانون منطقة صيانة التي حرمت آلاف التونسيين من إدخال عداد ماء وكهرباء، هذا ما أردت أن أجد استعجال نظر فيه اليوم،

استعجال نظر على ماذا اليوم؟ استعجال نظر على هذه الاتفاقية التي تمس من سيادة تونس، وهذا ليس كلامي، هذا كلام رئيس الجمهورية الذي قال لا بد من مراجعة الاتفاقيات الدولية، أولا، وقال

نحن لسنا "خدمة" لدى الاتحاد الأوروبي وقد قلت أنا هذا هنا، وأعيد ذلك،

الاتحاد الأوروبي اليوم يا سادة يا كرام يا نواب، المجر تريد أن تنسحب من الاتحاد الأوروبي والنائب يجب أن يطلع على الوضع الإقليمي، بماذا طالبت المجر اليوم السيد وزير الخارجية لتبقى مع الاتحاد الأوروبي؟ طالبت بـ 39 مليار من الاتحاد الأوروبي لتبقى معهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة فقط السيد عماد.

السيد عماد أولاد جبريل

لقد أمضوا معنا اتفاقية وقرروا إعطاءنا 3 مليارات في السنة الأولى و3 مليارات في السنة الثانية والثالثة، ولكن لم يتم شيء من هذا، ونحن الآن مع الاتفاقية ونريدها تحمي السيادة الوطنية، فلو يعطينا الاتحاد الأوروبي ربع ما أعطته للمجر سأكون مع هذه الاتفاقية لأنه في هذا الوقت ستشهد تونس انتعاشة وستتمكن من تسديد ديوننا، أم أن أعمل كـ "خماس" لدى الناس، فأنا تونسي لن أعمل لدى أي أحد ولن أعمل كحارس حدود لميلوني، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أطلب من السيدات والسادة النواب المحترمين، الالتحاق بالقاعة. الكلمة للنائب المحترم منير الكموني، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيدة والسيد أعضاء الحكومة وبالوفد المرافق لهم.

للمرة الثانية نعيش ضغطا كبيرا بسبب تقديم مشاريع القوانين في وقت ضيق في علاقة هذه التعديلات على الاتفاقيات الدولية بعد قانون المنشطات سابقا. ضغط زمني أولا لأننا في فترة قصيرة يجب أن نطلع على الاتفاقيات والآراء المختلفة المعارضة والمدافعة وفي نصف يوم يجب أن نناقشها ونصادق عليها، ضغط آخر نعيشه لأن هذا القانون يطرح موضوعا خلافيا في الصراع بين السيادة الوطنية والتبعية الاقتصادية في علاقة باتفاقيات الشراكة غير المتوافقة، لذلك، سادتي الكرام، لا بد من توضيح أسباب هذا التأخير حتى لا يتكرر هذا الموقف وحتى لا نصل للحديث عن نظرية المؤامرة والتعطيل المقصود.

نعود إلى مضمون التعديلات هذه في الحقيقة تحدث زميلي منذ قليل عن ماذا يمكن أن نجني من هذه الاتفاقيات؟ أنا سأطرح الموضوع من جهة أخرى، ماذا يحصل لو أننا لم نصادق على هذه الاتفاقيات؟ سنأخذ قطاعا اقتصاديا أساسيا هو السبب المحرك وراء هذا أو تفعيل هذه الاتفاقية وهو قطاع النسيج، قطاع النسيج اليوم يشغل 155,000 مواطن شغل بالاقتصاد بمساهمات في التصدير بـ 3 مليار يورو، تقريبا 10 مليار دينار، هذا القطاع اليوم مهدد لأنه إذا لم تتم المصادقة اليوم على هذه التعديلات سيكون مجبرا على دفع الضرائب التي تقدر بـ 12%، بالإضافة إلى ما تكبده من قانون المناولة وقانون العقود وغيرها.

اليوم نحن أمام قطاع هام تقريبا تونس بأكملها تعتمد على قطاع النسيج والكوابل وصناعة السيارات اليوم، نحن فعلا في وضع صعب لا بد إذا من مزيد التطمينات، موافقتنا على هذا القانون مشروطة بتطمينات من لديكم أن هذا القطاع أو هذه التعديلات لن تمس

اقتصادنا الوطني خاصة أن في اعتراضات المناوئين يرون أنها ستحول مصانعنا هذه إلى مجرد ورشات كبرى للقصر والفصالة وغيرها وأن هذه المصانع أو الإنتاج التونسي سيفقد هويته اليوم، نحن نرجو منكم أن تقدموا تطمينات أن هذه الاتفاقية هي تعديلات وأنها لا بد أن تكون في تصور عام لتصور صناعة مستقبلية واقتصاد يقوم على التعويل على الذات مستقبلا و يقوم بدوره في التشغيل وفي الجهد الاجتماعي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له سبع دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بأعضاء الحكومة: السيد وزير التجارة، السيدة وزيرة المالية، السيد وزير الخارجية، السادة المديرين العامين، السيد ممثل رئاسة الحكومة، أهلا وسهلا.

والله إننا لفي حيرة من أمرنا وقد استمعتم إلى السادة النواب ورأيتم كيف أن لكل منهم رأيه وطريقة طرحه أما أنا فمن منحي ألا أكرر كلام السادة النواب، بل أحاول أن يكون طرحي دقيقا وعلميا وموضوعيا وعقلانيا لصالح البلاد والعباد.

نحن دولة، وهيبة الدولة كيف لها أن تحترم من طرف المواطن إذا لم تحترم مؤسسات الدولة بعضها البعض؟ ماذا يقول المعارضون عنا؟ يقولون أن مجلس النواب مجرد "مكتب ضبط" والله إن هذه الحقيقة السيدة الوزيرة تؤلم قلوبنا وكأننا قطع وكم من مرة قلنا: نحن نحترم السيد رئيس الجمهورية لكن مستحيل أن نكون له قطيعا نحن نحترمه لأنه وطني وصادق، ولكننا ننتقده نقدا علميا وموضوعيا وعقلانيا.

لقد قلت له مرارا: يا سيد رئيس الجمهورية، المشكلة تكمن عندك، ولماذا قلت هذا؟ لأن الحكومة هي حكومته يا سادتي أعضاء الحكومة، نحن كنواب دعونا نجلس مع المواطن ونستمع إليه، نستمع للمواطن المثقف والمتعلم والقانوني والخبير في الاقتصاد والاجتماع كما نجلس مع المواطن البسيط الذي ليس له من مطلب سوى أن تقوموا أنتم كدولة بحماية منتجاته السيد وزير الخارجية، وقد دار حديث مؤخرا بيني وبين سيادتكم حول وضع قطاع الزيتون.

ما أريد قوله هو أن العلاقة بين البرلمان ورئاسة الحكومة والحكومة والسيد رئيس الجمهورية، يجب أن يقوم فيها كل طرف بدوره المنوط به احترامونا، فماذا يعني أن تأتوني باتفاقية للمصادقة فقط؟ نحن مع تعديل كل الاتفاقيات التونسية ومع ثورة قانونية حقيقية وفعلية من أجل إنقاذ البلاد والعباد.

نحن لسنا هنا للمعارضة من أجل المعارضة وقد قلنا ألف مرة نحن جميعا هنا لنخدم الشعب والحكومة في خدمة الشعب ومجلس النواب في خدمة الشعب والسيد رئيس الجمهورية ورئاسة الجمهورية في خدمة الشعب وفي خدمة تونس.

لماذا هذا النزاع وهذا التشنج؟ تجتمعون بنا لتقدموا لنا قانونا يتطلب البت فيه خلال ثمان وأربعين ساعة فما معنى هذا؟ المعنى الوحيد هو أن دوري قد اختزل في مجرد "مكتب ضبط"، لكنني ومن باب خوفي على تونس لا أعير انتباهها لمهاترات المعارضين ولا أنصت لأهل الفتنة فمن أجل تونس ومن دافع حرصنا عليها سنتحمل مسؤوليتنا ويجب عليكم أنتم كحكومة أن تتحملوا مسؤوليتكم أيضا.

لقد طغى الكيل كفى ألا تلاحظون كثرة الشعارات؟ السيد رئيس الجمهورية، الشعارات وحدها لا توفر العيش الكريم، فالشعب التونسي قالها لك بوضوح الشعارات لا تطعم خبزا والصدق لا يطعم خبزا والقول لا يطعم خبزا، لا بد من اقتران القول بالفعل والتنفيذ، ويجب على حكومتك أن تنفذ ما رفعت من شعارات فدون ذلك لن يخدم تونس ولن يخدم شعبها، دعونا نواجهكم بالحقيقة فنحن لا نود الكذب عليكم، بل لا يمكننا ذلك أصلا.

السيد وزير الخارجية، انظروا في وضع سفاراتنا كما تفضل السادة النواب بذكر ذلك رئيسة الحكومة الإيطالية "ميلوني" تأتي إلى هنا مرارا وتكرارا ونحن نعرف دورنا جيدا إن مهمتكم هي إدارة العلاقات الخارجية والروابط الاقتصادية مع الخارج، لكن هذه الدبلوماسية في حالة ركود تام يا سيد الوزير، إننا اليوم حين نرى خيراتنا تباع للوبيات تتجول في بلادنا لا يسعنا إلا أن نقول لك يا سيد الوزير: أنقذ هذا الموسم.

كما أشار زميلي حسن الجربوعي في حديثه عن الموسم الحالي بإمكانكم إنقاذ هذا الموسم لا سيما وأن 85% من المعاصر مصنفة من طرف البنك المركزي وأنتم تعلمون أن الأمور لن تسير بهذا الشكل من سيجد الحل لقطاع الزيتون؟ هل تريدون ذبح الفلاح؟ إنكم تحابون المصدرين على حساب الفلاح، فالمصدرون يمنعون خروج قطرة زيت واحدة بأقل من السعر العالمي وهذا أمر معيب ولا يجوز الحل يملكه الفلاح البسيط بينما تعجز عنه حكومة كاملة بوزاراتها، التجارة والفلاحة والمالية.

السيدة وزيرة المالية، اضغطي على السيد وزير التجارة فأنت المعنية بالجباية ومكافحة التجارة الموازية إن الأموال موجودة يا سيدة الوزيرة إذا كنا وطنيين بالفعل لذا عليك الضغط لتنظيم التجارة الموازية التي أضرت بالاقتصاد الوطني وأضررت بالمنتجات التونسية.

نحن ليس لنا أي غاية سوى حب هذا الوطن وإنقاذه إن الشعارات التي نرفعها سواء هنا في البرلمان أو في رئاسة الجمهورية يجب أن تتحول إلى قول وفعل من أجل مصلحة هذا الشعب ومن أجل مصلحة تونس ونحن نؤكد دعمنا لثورة تشريعية حقيقية ولمراجعة شاملة لكل ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة مريم الشريف، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيد الرئيس.

أرحب بالسادة الوزراء وكافة الإطارات المرافقة لهم.

التحية والتقدير للجميع.

نناقش اليوم ثلاثة مشاريع حول تعديل اتفاقيات التبادل التجاري الأوروبي المتوسطي، أولا من حيث الشكل، هل يعقل مناقشة اتفاقيات خلال 48 ساعة فقط رغم أنه قد وقع عليها في 22 جانفي 2025؟ لماذا كل هذا التأخير؟ وهل يعقل المصادقة على اتفاقيات دون دراسة معمقة ومناقشة كافية مع العلم أنها تدخل حيز التنفيذ غدا الموافق لـ 1 جانفي 2026 حقيقة، أنا أرى في هذا عبثا وغيابا كليا للاستراتيجيات والسياسات العامة للدولة.

نأتي الآن من حيث المضمون هذه الاتفاقية ستغير قواعد المنشأ وما معنى هذا؟ هذا يعني أن المنتج المصدر يفقد هويته وجنسيته بمجرد تعديله ولو بنسبة ضئيلة جدا ليصبح منتج الدولة المستوردة

ويطرح باسمها في الأسواق العالمية ونحن ماذا نصدر؟ لسنا مصنعين للسيارات ولا للهواتف ولا للروبوتات، نحن لدينا بعض المنتجات الفلاحية وأكثر ما نصدره لأوروبا هو زيت الزيتون والتمور والقوارص والتونة، إذا سوف تفقد هويتها التونسية وبموجب هذا ستصبح هذه المنتجات ملكا لهم خاصة زيت الزيتون الذي نحتل فيه مرتبة ضمن الخمسة الأوائل عالميا إذ يصدر 90% منه خاما فيفقد هويته وجنسيته وأصله التونسي ليستغله الإيطاليون والأتراك والإسبان.

حقيقة عن نفسي كناثبة شعب، وأمام مسؤوليتي أمام الله وأمام التونسيين والأجيال القادمة أنا في حيرة كبيرة وأرجو أن تكون إجابات السادة الوزراء مقنعة وشفافية لإقناعي بهذه الاتفاقية لأنها ستفرض ضريبة بنسبة 12% على منتجاتنا المصدرة من النسيج والأسلاك "les câbles" بداية من يوم الغد لذلك يجب علينا حماية مصالحنا وسيادتنا وصناعتنا وفلاحتنا ونحن على أبواب سنة إدارية جديدة نأمل أن تكون سنة خير للبلاد التونسية ونأمل استعجال النظر في إصلاح التعليم

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم محمد ضو، له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسادة الوزراء أعضاء الحكومة والوفد المرافق.

في الواقع سيدي الرئيس لن ألتزم بما جاء بموضوع الجلسة، ولكن أريد مرة أخرى أن أنبه بأن ولاية مدنين خط أحمر أنا دائما وأبدا أطلب بالتمييز العادل بين الجهات أنا لا أعلم أين يصنف السادة أعضاء الحكومة ولاية مدنين مع كامل احترامي لبعضهم، إنني أعتبر نفسي ابن الدولة وأؤمن جيدا بالعمل التشاركي والتناغم مع الوظيفة التنفيذية، لكنني اليوم، وكنت قد نهيت فيما يتعلق بموسم الحج، أوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الشؤون الدينية، وكنت قد تواصلت مع سيادتكم وكلفتم المكلف بتسيير إدارة الحج بالاتصال بي، ولكن للأسف السيد وزير الشؤون الدينية، إن ولاية مدنين تتعرض للعقاب كل عام فيما يتعلق بالمرافقين للحج.

ولاية مدنين هذه السنة ستوفد 500 حاجا ولم يخصص لها سوى مرافقين اثنين بينما ولايات أخرى يذهب منها 90 حاجا فقط ويخصص لها ثلاثة أو أربعة مرافقين لم أفهم سبب ذلك، هل ولاية مدنين ليست جزءا من البلاد؟ لماذا تنظرون إلينا بهذه الطريقة؟ هذا حقنا وأنا سأدافع عن جهتي وسنصعد المسألة.

إن الإطارات الجهوية في مدنين كلها مستاءة من قرار السيد الوزير، من الذي اتخذ هذا القرار؟ من حق مدنين أن تمثل تمثيلا عادلا كيف يتم تصنيفنا؟ هل لأننا في أقصى الجنوب؟ لا يا سيدي، مدنين برجها ونحن نعلم أن السيد رئيس الجمهورية لا يفرق بين الشمال والجنوب أو الغرب والشرق، لذا نرجو منك يا سيادة الرئيس أن تنصفنا وتسترد لنا حقنا.

مدنين اليوم تطالب بالترفيه في حصتها من مرافقي الحج وهذا حق سندافع عنه إلى آخر لحظة لقد غاب السلم الاجتماعي اليوم في ولاية مدنين وأؤكد لكم أن الإطارات الجهوية للشؤون الدينية في مدنين هم من أكثر الوعاظ والإطارات نشاطا وعملا واحتراما لمؤسسات الدولة.

إننا في ولاية مدنين نعمل جميعا في تناغم تام ونؤمن جيدا بالعمل التشاركي، ولكنني حين أرى هذا الوضع اليوم، فأبني أعتبره كارثة حقيقية والمؤسف أنها تتكرر في كل عام حيث يتم تعيين مرافقين لولايات أخرى على ولاية مدنين، لماذا يحدث هذا؟ هل تفتقر مدنين إلى الإطارات؟

إن هذا حق مشروع لنا وكلنا أمل في أن يصل صوتنا إلى السيد رئيس الدولة وأن تتفهم وزارة الشؤون الدينية هذا الموضوع وتمنح ولاية مدنين حقها ولكم منا كل الشكر والتقدير. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى النائب المحترم معز برك الله، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد معز برك الله

شكرا السيد الرئيس.

نتوجه بالتحية إلى السيدة والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم وكل عام وأنتم بخير.

يسعدني جدا تواصلنا مع اليوم حيث سأحدث بصفتي خبيرا استراتيجيا وسأتناول الاستراتيجيات بعيدا عن القراءات الجانبية.

عندما نتحدث عن الشراكات الدولية، فإن تحويلها من علاقات استغلال إلى شراكات حقيقية يتطلب مبدأين استراتيجيين أساسيين:

أولا: بناء الثقة لقد تم إقرار هذا المبدأ عالميا منذ سنة 1990 على أساس مدى احترام قواعد الجودة واليوم، على مستوى الدولة التونسية أوجه سؤالي إليكم السيدة والسادة الوزراء: ما مدى التزام تونس بتطوير معايير الجودة؟ فحين نتحدث عن الجودة نحن نتحدث عن معايير دولية وقع اعتمادها في هذا القرن الذي يوصف بـ "قرن الجودة"، ولكننا نرى دورنا اليوم متخلفا بشكل كبير سواء على مستوى التربية والتعليم في تنشئة الجيل القادم على احترام قواعد الجودة أو على مستوى الوزارات في مدى تطبيقها الفعلي لهذه المعايير.

ثانيا، الشفافية وهي القاعدة الاستراتيجية التي أقرت عالميا منذ سنة 2000 وهنا أتساءل أيضا عن مدى احترام الأجال المتعلقة برقمنة الدولة التونسية وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزاراتكم في هذا المجال خاصة على مستوى إقرارها كقاعدة أساسية للشراكات الدولية.

النقطة الثانية في الشراكات الدولية تتعلق بالرؤية والرسالة المشتركة فالتوجهات الاستراتيجية للدولة التونسية لم تكن واضحة أثناء الميزانيات المتعاقبة التي ناقشناها معا خلال السنوات الثلاث الماضية وهنا وبالنسبة إلينا تبرز مسألة الاستفادة من الشراكات والتبادل الحر وسأكتفي نظرا إلى ضيق الوقت بالنقطة التي أثرت وهي النفاذ التفاضلي في مجال منتجات المنشأ وبالنسبة إلينا فإن قواعد المنشأ هي معايير قانونية لتحديد جنسية المنتج أو بلد المنشأ وهنا أتساءل عن مدى تفاعل الدولة التونسية وخاصة وزارة التجارة في هذا المجال لا سيما وأننا نعلم أن تركيبات مختلف المنتجات هي مستوردة في أغلبها، إذا ما استثنينا المنتجات الفلاحية التي تعد إنتاجا تونسيا خالصا منذ البداية.

ما مدى تعامل الوزارة في هذا المجال؟ والحقيقة أننا نعيد التأكيد على أن لديكم أجالا قريبة جدا في عديد من النقاط الاستراتيجية العالمية ونرجو ألا تنتظر حتى اللحظات الأخيرة لنسمع ذات الانتقادات التي ترددت مؤخرا نأمل الحصول على إجابة استراتيجية توضح سبب

انتظارنا دائما حتى الدقيقة الأخيرة وأذكركم بمشروع الرياضة الذي أثار الكثير من الجدل وأؤكد لكم أن قانون الجودة الذي سيدخل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

ارجعوا المصحح للسيد معز برك الله لمواصلته فكرته تفضل.

السيد معز برك الله

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة إلينا، سنواجه نفس الإشكالية المتعلقة بأجال الجودة التي وضع لها سقف زمني محدد الأمر ينطبق أيضا على مشروع بطاقة التعريف الرقمية وجواز السفر الرقمي وبالمثل، فإن قواعد الجودة ستكون هي الحد الفاصل في سنة 2030، فغدا لن تنزل طائرة في مطاراتكم ولن يتعامل معكم أحد ولن يرسل إليكم السياح ولن يبيع أو يشتري منكم أحد في غياب قواعد الجودة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسادة الوزراء وبالإطارات المرافقة.

اليوم نود الحديث عن الاتفاقيات الدولية باعتبارها إحدى الأدوات التي تضع الاقتصاد في إطاره العالمي أو الدولي أو الإقليمي ونحن نعلم أن اقتصاد البلاد التونسية يعرف منذ عقود بأنه اقتصاد منفتح وقد اكتسبت تونس حقيقة مكانة هامة كشريك اقتصادي موثوق به على الساحتين الدولية والإقليمية، لقد اطلعنا على استراتيجية وزارة التجارة للسنوات 2024 و2025 و2026 ورأينا التشخيص والواقع والفرص المتاحة كما رأينا الاستراتيجية ملخصة في نقاط معينة.

أود أن أشير هنا السيد الوزير، إلى أن من بين أهم أهداف الاتفاقيات الدولية: تعزيز النمو الاقتصادي وفتح الأسواق والمحافظة عليها وجذب الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية وضمان الاستقرار والشفافية والحقيقة أننا نبحث عن آليات واضحة وجليّة لتنفيذ كل هذه الأهداف وهو ما لم يرد إلينا بصفة كافية واليوم نرى اتفاقيات تعرض علينا في وقت ضيق جدا مما لا يترك لنا الفرصة الكافية وهنا أضرم صوتي إلى صوت زملائي.

كما أود الإشارة أيضا السيد الوزير، إلى نقطة هامة وردت في استراتيجية وزاراتكم وهي تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها، نحن كنواب شعب نرى ضرورة ربط علاقات بين القطاعات أو بين المهام في حد ذاتها ولنضرب مثلا بسيطا إن رقمنة أسواق الجملة للخضر والغلال تتطلب التنسيق مع وزارة الداخلية باعتبارها المشرفة على البلديات والبلديات هي المتصرف الرئيسي في الأسواق خاصة الأسواق ذات الإشعاع.

لقد كانت لنا مبادرة طالبنا فيها السيد وزير الداخلية بضرورة إلزام البلديات برصد اعتمادات في ميزانياتها للانتقال نحو رقمنة أسواق الجملة للخضر والغلال وقد اتخذت من هذا المثال نموذجا بسيطا، لكن على الرغم من أهمية ذلك فقد لاحظنا بطنا شديدا في تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تمتد من سنة 2024 إلى 2026 ورغم أن سيادتكم قد شرفتم جهتنا بالزيارة وقمتم مشكورين بتفعيل السوقين

الهامين في جهة "قربة وتازركة" وهما سوقا الجملة للخضر والغلال، إلا أن الأمر يتطلب السيد الوزير، إذا أردنا المرور بسرعة نحو الرقمنة وجود اتفاق أو قرار مشترك بين الوزارتين المعنيتين وهما الداخلية والتجارة.

نحن ندرك أن البلديات اليوم تكتفي بتصريف الأعمال اليومية فقط ولا يوجد توجه نحو المشاغل الكبرى كالرقمنة وغيرها رغم أننا استمعنا في خطاب السيدة رئيسة الحكومة إلى التوجه نحو التحول الرقمي بحلول سنة 2026، لقد أردت الإشارة هنا إلى بعض التعثرات من قبيل البطء الشديد الذي تشهده رقمنة أسواق الجملة للخضر والغلال مما يجعلنا نبحث عن سبل عملية ونقترح عليكم عقد اتفاقيات أو إصدار قرارات مشتركة مع السيد وزير الداخلية، للإلزام وإرغام البلديات التي تمتلك أسواقا مشعة.

لقد مضى قرابة العامين على مراسلةٍ وجهت إلى سيادتكم عن طريق السيد وزير الداخلية وقد تم رصد الاعتمادات بالفعل، ولكنني أؤكد لكم أن المرور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي سيشهد مزيداً من البطء رغم أن بلدية تازركة قد خطت خطوات هامة، نحن نود تعميم هذه التجربة لأننا نتحدث اليوم عن اقتصاد وطني ولا أتحدث عن جهتي بصفة خاصة وهذا ما أردت الإشارة إليه.

شكرا ونأمل في الميزانيات القادمة أن تكون مهمة وزارة التجارة مرفقة بمشاريع اتفاقيات من قبيل هذه الاتفاقيات خصوصا وأن استراتيجيتكم قد ورد فيها أن الوزارة أو الدولة بشكل عام تتوجه....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أرجعوا المصحح للسيدة نورة الشبراك تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

إن هذه النقطة المتعلقة بالتحرك في اتجاه تطوير الدبلوماسية الاقتصادية التونسية من خلال العمل على مواكبة المتغيرات الدولية والانفتاح نحو تكتلات ناشئة وقوى اقتصادية صاعدة تحيلنا مباشرة إلى القول بأننا ننتظر اتفاقيات أخرى حتى وإن كانت بنسبٍ أقل من الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة أسماء الدرويش على كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

بصفتي مقررة للجنة العلاقات الخارجية تمعننا جيدا في المشاريع الثلاثة وفي العناوين الكبرى للاتفاقيات وقضيت ثلاثة أيام قبل الاجتماع ومنذ نشر الاتفاقيات على شبكات التواصل وكنت في قراءة تامة لكافة التعاليق وكافة التفاعلات للشعب التونسي وطلبت توضيحات من عديد الكفاءات حتى أدافع عن مشاريع القوانين وأنا ملمة بأغلبية جوانبها.

أريد الحديث بخصوص القول أننا لم نجد الوقت لقراءة هذه الاتفاقيات، إذ أن شرح الأسباب ليس إجراء شكليا، بل هو جزء لا يتجزأ من الملف المعروض علينا، فمن خلاله نتضح لنا أهداف الاتفاقيات ومضامينها الأساسية ونطاق الالتزامات التي تلزم الدولة في حدود ما سنصادق عليه. وعندما تكون الوثيقة الأصلية مطولة والأجال ضيقة يصبح شرح الأسباب المرجع الذي يبني عليه الفهم البرلماني للمصادقة، لذلك فإن أي غموض أو نقص فيه لا يمس بحق

النواب فحسب، بل يفتح الباب لتأويلات لاحقة تحمل الدولة التزامات لم تعرض بوضوح على هذا المجلس وعليه فإن التمسك بشرح أسباب واضح ومفصل هو ضمان لمصادقة واعية ومسؤولة وحماية للمصلحة الوطنية وهذا ما اعتمدنا عليه بالأساس.

في هذا الإطار أثير جدل واسع حول مشاريع القوانين المتعلقة بتحديد قواعد المنشأ في الفضاء الأورومتوسطي وذهبت بعض التحاليل إلى اعتبارها مساسا بالسيادة الوطنية تحت غطاء تقني ومن الضروري هنا وضع الأمور في إطارها الصحيح بعيدا عن التخويف أو القراءات الأحادية.

أولا، قواعد المنشأ ليست آلية جديدة ولا إجراء استثنائيا فرض اليوم على تونس، بل هي جزء من كل اتفاقيات التبادل الحر المعمول بها منذ عقود والجديد اليوم يتمثل في تحديث منظومة قديمة لم تعد تواكب تحولات سلاسل الإنتاج العالمية ولا مستوى المنافسة الإقليمية.

ثانيا، السيادة الوطنية لا تختزل في الرفض المطلق، بل تقاس بقدرة الدولة على الفهم والتفاوض والاختيار، هذا المسار لم يكن أليا ولا خضوعا ولا إملاءات، بل جاء بعد مفاوضات طويلة شاركت فيها كفاءات تونسية أفضت إلى انتزاع قواعد انتقالية وميزات تفاضلية تحمي القيمة المضافة الوطنية وتراعي خصوصيات الاقتصاد التونسي.

ثالثا، تجاهل اعتماد دول الجوار لنفس القواعد أو ما يشابهها يضع الصناعة التونسية في موقع هش، فالإبقاء على منظومة أكثر تشددا داخليا في محيط إقليمي يعتمد قواعد أكثر مرونة لا يحمي مؤسساتنا، بل يعزلها ويقصمها من الأسواق الخارجية.

السيادة هنا تعني تكافؤ الأدوات لا تكبير الذات.

رابعا، بخصوص قطاع النسيج فإن تصوير التحويل المبسط كنسف ممنهج للقطاع يتجاهل واقعه الحالي وتحدياته. هذه القواعد لا تلغي الطموح في الاندماج الصناعي لكنها تمنح هامش تحرك مرحلي يحافظ على ديمومة النشاط ومواطن الشغل ويجنب القطاع الانكماش في انتظار تطور شروط الاندماج الحقيقي ومن الضروري التمييز بين التكيف الاستراتيجي والتبعية.

هذه القوانين لا تفتح القطاعات الحساسة ولا تمس بالسياسات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم رياض جعيدان، له عشر دقائق، تفضل.

السيد رياض جعيدان

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

فرصة اليوم لمناقشة علاقتنا بالاتحاد الأوروبي وعلاقتنا التونسية الأوروبية وإذا أردنا أن نناقش الإطار الأوسع وفرصة لمناقشة جزء من هذه العلاقات المتعلقة بقواعد المنشأ.

سأتحدث أولا على مستوى الشكل ثم على مستوى المضمون.

على مستوى الشكل أبارك حضور ثلاثة وزراء معنا في نفس الوقت وهذا ما طالبت به في عديد المناسبات وفي عديد مشاريع القوانين التي هي متعددة الاختصاصات، إذ نجد أنفسنا غالبا نتحدث فقط مع السيد وزير الخارجية أو السيدة وزيرة المالية، لذلك فإن حضور ثلاثة وزراء يعد أمرا إيجابيا ونأمل أن تحضر رئيسة الحكومة في مثل هذه المشاريع وكذلك وزراء آخرون، فقد كنا نود اليوم حضور وزير

الصناعة أيضا. هذه ظاهرة إيجابي، لكن الإشكال يبقى، كما أشار إليه جميع الزملاء، أنه لم يتم الاستماع إلى السادة الوزراء أمام لجنة الشؤون الخارجية واقتصر الأمر على السيد وزير التجارة وهو ما انعكس في خلط كبير في الأذهان بين قواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية والتشريع العامة واتفاقية الشراكة لسنة 1995 واتفاقية الشراكة مع "AELE".

كما نفهم أن هذه المشاريع الثلاثة أحييت إلى المجلس الوزاري يوم 22 ديسمبر ثم إلى مجلس نواب الشعب يوم 26 ديسمبر لتحال إلى الجلسة العامة اليوم في أجل قياسي يعد الأسرع في تاريخ المجلس، إن لم يكن في تاريخ المجالس وكنت أود أن تقابل هذه السرعة سرعة مماثلة في ملفات أخرى، إذ لدينا منذ عامين ملفات عالقة تتعلق بمجلة الصرف، مجلة الاستثمار، عقود الإذعان الدولية، قانون المنافسة الذي ينبغي تعديله إضافة إلى العديد من القوانين التي تحدث الثورة التشريعية الحقيقية التي ننشدها جميعا.

على مستوى الشكل أيضا، لستم فقط من يمكنكم القيام بـ "des reproches"، بل نحن أيضا مجلس نواب الشعب الذي حرم من فرص التشاور مع النظراء الأوروبيين ومع الفضاء الأورومتوسطي حول مثل هذه الملفات وعلى سبيل الذكر لا الحصر، شاركت جميع البرلمانات الأعضاء في البرلمان الأورومتوسطي في الندوة التي نظمها الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة يومي 22 و23 أكتوبر 2025 حول قواعد المنشأ. كانت ندوة موجهة إلى الحكومات ولا أعلم إن كانت الحكومة التونسية ممثلة بوزارة التجارة أم لا أو البرلمانيون، فقد حضروا جميعا وتناقشوا لمدة يومين أو ثلاثة مع جميع البلدان المعنية، إلا تونس، إذ لم تكن ممثلة وكما تعلمون فإن برلماننا قرر تجميد عضويته في البرلمان الأورومتوسطي وهذا موضوع آخر، مما حرماننا من مثل هذه الفرصة، كما حرماننا أيضا منذ أكثر من عامين كمجموعة برلمانية أوروبية تونسية مشتركة وهو ما حال دون لقاء زملائنا الأوروبيين للحديث في مثل هذه المواضيع المهمة جدا.

وعندما ننظر إلى جيراننا الجزائر أو المغرب، نجد أنهم كل ستة أشهر سواء في بروكسيل أو في الجزائر أو في الرباط، يتداولون في هذه الملفات وذلك لأن الدبلوماسية البرلمانية مكتملة للدبلوماسية الرسمية وهي فرصة لنا لفهم هذه المسائل من الداخل وفرصة أيضا لإيصال رسائل نرغب في تبليغها إلى الزملاء الأوروبيين.

وعلى كل حوكمتنا للعلاقات التونسية الأوروبية على مستوى الشكل، كما قلت، ليست سليمة والمسؤولية جماعية تتحملها الحكومة والمجلس لأنه كما قال جميع الزملاء، من غير المعقول أن نناقش مثل هذه المسائل الحيوية يمثل هذا التسرع وحقيقة لا بد من إصلاح العلاقات بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية إذا أردنا الارتقاء ببلادنا خاصة اقتصاديا بما أننا نتحدث اقتصاديا وعلى مستوى علاقاتنا الخارجية أو على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية.

أما على مستوى المضمون، فإن مشاريع القوانين الأساسية الثلاثة تتمحور حول مسائل تقنية تتعلق أساسا بالتعديلات المدخلة على الاتفاقية الإقليمية الأورومتوسطية لقواعد المنشأ وكما تعلمون فإن اتفاقية الشراكة لسنة 1995 أو اتفاقية التبادل الحر مع دول المجموعة الأوروبية "AELE" تتضمنان ملاحق تقنية "annexe 4" بهدف إلى ضبط قواعد المنشأ للمنتجات التي تستفيد من الامتيازات الجمركية عند التصدير وما تزالان ساريتي المفعول.

الاتفاقية الأورومتوسطية التي أبرمت سنة 2012 الهدف منها هو التجميع والانتقال من علاقات ثنائية بين كل دولة وأخرى إلى علاقات إقليمية، بحيث يصبح هناك نص موحد يطبق على جميع الدول الأورومتوسطية لتسهيل المبادلات ونعلم أن هذه الاتفاقية الجديدة المعروضة علينا اليوم تتسم بمرونة أكبر مقارنة باتفاقية 2012 ومن الممكن أن يكون لها دور إيجابي في دعم صادراتنا، بما أنها تيسر الحصول على الوضع الأصلي للسلع المصدرة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي لكن في المقابل لا ينبغي إغفال الجانب السلبي لمثل هذه الاتفاقيات خاصة إذا لم تكن مستعدين، فعملية الانفتاح على الأسواق الخارجية تظل معقدة ومحفوفة بالمخاطر إذا لم تستند إلى دراسات جدوى دقيقة وقد ترتب عنها عواقب وخيمة على اقتصادنا، كما يمكن أن تؤدي مثلما ذكر الزملاء إلى تكريس نموذج المناولة والتجميع والتصدير ذي القيمة المحدودة، صحيح إذا لم نحمل أنفسنا.

إن الهدف المنشود هو صناعة وطنية متكاملة ونريد ألا تتحول تونس إلى مجرد مسدي خدمات للأسواق الأوروبية، بل نريد اقتصادا وطنيا مستقلا قادرا على خلق قيمة إضافية ولهذا لا نريد أن تدرج ببلادنا قسريا في المنظومة الأورومتوسطية دون إجراء دراسات جدوى ودراسات أثر مستقلة، إلى جانب فتح نقاش عام واسع وإن جاء متأخرا، كما يجب أن يكون التفاوض، عندما ذهب السيد الوزير للتوقيع في جانفي 2025، كان بoudna معرفة تفاصيل التفاوض لأن قواعد المنشأ أحببنا أو كرهنا لسنا نحن من قام بها، من كتبهم؟ "La commission européenne"، من حدد نسبة القيمة المضافة؟ "La commission"، من فرض الأجل؟ "La commission" وفي هذا السياق كان من المهم معرفة تفاصيل التفاوض، من حيث المطالب التي قدمتها تونس والمكاسب التي تحققت، فهذه المسائل ذات طابع تفاوضي بالأساس، صحيح قال الزملاء أن الاتحاد الأوروبي يظل شريكنا الاقتصادي الأول.

وصحيح أن الدول الأعضاء تجمعنا بها روابط اقتصادية كبيرة وأن هذه الاتفاقيات يمكن أن تساعد مؤسساتنا خاصة التصديرية منها، لكنها قد تنهك أيضا بعض القطاعات خاصة المحلية أمام المنافسة الأوروبية ولهذا لا بد من إعداد دراسة جدوى توضح ما الذي سنريه وما الذي سنخسره وهي الدراسة التي كنا نأمل جميعا أن تكون متوفرة، حتى يكون قرارنا في التصويت قرارا موضوعيا يستند إلى معطيات دراسة الجدوى.

ومن الضروري كذلك معرفة آثار هذه الاتفاقية على مستوى التشغيل، على النسيج الصناعي، على الأسعار وتذكر في هذا السياق أنه عندما شرعت الحكومة في مفاوضات اتفاقية "ALECA" سنة 2016، كان أول سؤال كتابي وجهه مجلس نواب الشعب إلى رئيس الحكومة السيد الحبيب الصيد حول اتفاقية "ALECA"، هل يوجد دراسات جدوى وهل يوجد "des études d'impact" وقد طالبنا حينها بإيقاف المفاوضات، فاستجابت الحكومة في ذلك الوقت وأوقفت المفاوضات بعد سؤال كتابي وجهه مجلس نواب الشعب.

واليوم من الضروري التأكيد مجددا على أهمية دراسات الجدوى لأنها الكفيلة بضمان تقييم موضوعي ومستقل لاتفاقية الشراكة لسنة 1995، قبل الشروع في أي مفاوضات جديدة أو إقامة علاقات مباشرة مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نريد أن تكون رؤيتنا واضحة بالنسبة إلى هذا في رسم سياسات عامة اقتصادية واجتماعية بديلة في تونس، تقطع مع التبعية ومع كل

أشكال "mimétisme" ونحن نريد أن يقوم كل شيء على المصلحة الوطنية، على حق الشعب التونسي في نموذج تنموي عادل وفي علاقات الشراكة وأن تقوم دائما على أساس الند للند...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم يوسف الطرشون، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسادة الوزراء السيد وزير الخارجية والسيدة وزيرة المالية والسيد وزير التجارة وبأعضادكم الميامين،

سعيد بحضوركم،

أود أن أتحدث اليوم عن مبدأ التنافسية، ولكن من زاوية أخرى. لو لم يكن لهذه الاتفاقية من فضل سوى المحافظة على مواطن الشغل، إن لم نقل ضمان مزيد توفير مواطن شغل أخرى، في علاقة بالتنافسية، ليس فقط فيما نتجه أو لا نتجه أو في قدرتنا على التصدير أو منافسة الاتحاد الأوروبي، وإنما تنافسنا لو وضعنا فرضية عدم التصويت على هذه الاتفاقية، فإننا نعلم جيدا أن هناك من ينافسنا على استقطاب بعض القطاعات التي هي أساسية في بلادنا في قدرتها التشغيلية، وقعوا على الاتفاقية الأردن ومصر والمغرب.

زملائي الأفاضل، إذا افترضنا أننا لن نوقع على هذه الاتفاقية ولن نوافق عليها، فماذا يترتب عن ذلك؟ إذا كنت أنا صاحب مصنع نسيج أو مصنع "câblage" أو غيره وهي قطاعات لها قدرة تشغيلية كبيرة وتشغل عشرات الآلاف في بلادنا، والمسألة حساسة جدا وأقطن في منطقة تضم العديد من مصانع النسيج وأعلم "impact" هذه المسألة، فلو لم نوقع، ماذا سيحصل؟ ستستفيد الدول الأخرى التي تنافسنا، لذلك قلت سأحدث على المنافسة، من ماذا؟ ستستفيد من الإعفاءات الجمركية وأي إنسان لديه حد أدنى من الذكاء يعلم أن الشركات الأجنبية لن تستثمر في بلادنا، بل ستنقل استثماراتها إلى البلدان التي هي معفية من هذه الضرائب.

إذن، ربما ما يغفر لهذه الاتفاقية، على المدى القصير، على الأقل بالنسبة إلى النسيج الاقتصادي الموجود في بلادنا اليوم والذي له خصوصيته لأننا نستطيع أن نتحدث عن الصناعة الوطنية وبناء اقتصاد وطني ونرفع شعارات كبرى، لكن ذلك يظل مشروعنا على المدى الطويل.

أما اليوم فلا يمكنني أن أغامر حتى ولو 1 % بإمكانية غلق أي مصنع من مصانع النسيج أو مصانع تركيب قطع الغيار أو "câble" وأن أجد عشرات الآلاف من العمال مطرودين، رأس المال البشري هو ما يهمني بالدرجة الأولى والمسألة التشغيلية بالنسبة إلينا هي عصب القضية.

سادتي الأفاضل، ها نحن نعمل معكم في إطار الممكن لأنني أستطيع أن أحلل هذه الاتفاقية وأتحدث عن السيادة الوطنية وعن الإذعان وعن علاقتنا بالطرف الآخر الذي سيستفيد أكثر منا في هذه المرحلة، لأن نسيجنا الاقتصادي نحن نعرفه، لكن الطريق ما زال طويلا حتى نصل إلى اقتصاد مصنع حقيقي ونخشى على تنافسية بضائعنا إلى آخره، ما زال هناك شوط آخر.

إذن، أنا سأحدث بشكل موضوعي وبشكل واضح، أن نحافظ على مواطن الشغل يقتضي أن نوقع هذه الاتفاقية، لأن تنافسنا اليوم

ليس مع الاتحاد الأوروبي في التصدير من عدمه، بل مع مصر والمغرب والأردن، الذين يمكن أن يستقطبوا هذه المصانع وهو ما قد يؤدي إلى طرد العمال وهو بالنسبة إلي أمر غير مقبول مطلقا، ولكن، سادتي الأفاضل، مثلما نحن نفكر في إطار الممكن، هل تفكر الحكومة كذلك كما نفكر نحن في مصلحة الشغاليين؟ أحيطكم علما سادتي الأفاضل، أننا أصدرنا قانونا يسي قانون منع المناولة وتنظيم عقود الشغل.

بكل لطف سادتي الأفاضل، عندكم من بين منظوريكم التابعين لوزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية ووزارة التجارة قطاعات إلى اليوم لم تتم تسوية وضعياتهم.

سيدي وزير الخارجية المحترم، ماذا فعلنا بالسفارات والمنظمات الدولية؟ إلى اليوم ما زال العمال يتعرضون للتمييز ويمكنني تقديم أمثلة على ذلك: إلى متى سنصبر؟ لماذا لا تتم تسوية هذه الوضعيات؟ هل السفارات والمنظمات الدولية فوق القانون؟

هناك مبدأ أرضية القوانين ويجب أن يطبق هذا القانون أي كائن ينتصب على هذه البلاد، هو ملزم بتطبيق القانون الذي شرعناه نحن وصادق عليه رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير، أرجو منك أن تجيبني بشكل واضح عن مصير العمال، خاصة عمال الحراسة في السفارات والمنظمات الدولية الذين تواصلوا معنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم هشام حسني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

من حيث الشكل، فقد تطرق إليه الزملاء، إذ لا يمكن أن تبقى هذه الاتفاقية مركونة ثم تأتي فيما بعد تحت الضغط وبدون دراسة، حتى نتمكن على الأقل من معرفة انعكاساتها ولم يقع تمكين الزملاء من دراستها، لذلك سأجاوزها.

أعود إلى الجانب الشكلي للاتفاقية، عندما نقول اتفاقية فإن ذلك يعني وجود نوع من الندية. غير أن هذه الاتفاقية وردت بجميع اللغات، بما في ذلك اللغة العبرية، باستثناء اللغة العربية وهي اللغة الرسمية للبلاد التونسية وكان من المفروض عند احترام الاتفاقيات أن تصاغ بلغة البلدين، غير أن هذه الاتفاقية لم ترد باللغة العربية وهذا خلل من حيث الشكل.

وأود أن أطرح تساؤلا حول القيمة المضافة لهذه الاتفاقية بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي، فهي في الواقع تركز استغلال اليد العاملة الرخيصة ولن يخشى على مواطن الشغل، أقول إن هذه المواطن تصبح بلا قيمة، عندما نجد قميصا صنع في تونس يباع بـ 800 أورو في حين يتقاضى العامل على القميص الذي صنعه 400 مليون فقط. هنا تتضح حقيقة هذه الاتفاقيات، إذ كان من المفترض أن تقوم على احترام القوى العاملة وقوى الإنتاج والعامل التونسي.

يأتون إلى هنا لا حبا فينا، بل لاستغلال اليد العاملة الرخيصة، ولكن ما هي القيمة المضافة التي نحققها من ذلك؟ هل تعلمون ماذا نفعل نحن؟ نحن في الواقع نقضي على المبادرة والمنافسة، إذ عندما تأتيني بـ "loi n° 72" والمصادرة الكلية ونقلها لا يقتل المنافسة لأن من يشار إليهم برجال الأعمال، الذين تجرى لهم الاتصالات اليوم، لا

يلحقهم أي ضرر، بل عندهم "un manque à gagner" إن ذلك يمثل دعماً لهم، لأنهم لا يرغبون في خوض منافسة حقيقية ما داموا يحققون أرباحهم.

هناك استغلال للعمال واستغلال للإعفاءات الضريبية المتواصلة، حتى أصبحت شبه جنة ضريبية، إذ يصدر في كل مرة قانون يمنحهم إعفاءات جديدة، بدعوى أنهم مصدرون كلياً، دون وجود رؤية استراتيجية واضحة ولذلك فإن حكومتنا تتعامل مع الأمر بسهولة وأكد أن الحل لا يكون فقط بإبرام مثل هذه الاتفاقيات، بل بتشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار الوطني الداخلي فأين مجلة الاستثمار؟ وأين التسهيلات والإعفاءات؟ لا توجد.

السيد وزير الخارجية، أراد مصنع هندي أن يفتح، طلب تأشيرة واعطاهم أسبوع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للنائبة المحترمة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحباً بالسيد وزير التجارة ومرافقيه،

السيدات والسادة النواب،

نحن اليوم أمام تعديل في اتفاقية التبادل التجاري الحر بين تونس والدول الأورومتوسطية، قد تبدو الاتفاقية تقنية في ظاهرها، لكنها تحمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية عميقة، لا خلاف حول أهمية اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسطي ولا حول ضرورة مواكبة التغييرات التي أقرها الاتحاد الأوروبي بخصوص قواعد المنشأ منذ سنة 2023، لكن هناك نقطة شكلية هامة.

لقد عرضت هذه الاتفاقية على البرلمان على عجل ودون جلسات استماع مع الأطراف المعنية، أو توسيع الرؤية لتشمل أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة والقطاع الصناعي، هذه السرعة تثير هواجس موضوعية حول الشفافية والقدرة على تقييم آثار الاتفاقية بشكل كامل.

السؤال الجوهرى هو من سيستفيد فعلياً من هذه التعديلات؟ هل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني صعوبات النفاذ إلى التمويل والتعقيدات الإدارية، أم المؤسسات الكبرى القادرة على التكيف السريع؟

هناك أيضاً تحفظات موضوعية تتعلق بالاتفاقية في ذاتها. فمبدأ التراكم الكلي لعمليات التصنيع، صحيح أنه يحول المنطقة الأورومتوسطية إلى مصنع واحد وكبير، بما يتيح نقل مراحل التصنيع بين دول الجنوب والاتحاد الأوروبي، لكنه قد يقيد الابتكار ويضعف قدرة تونس على تطوير صناعات متكاملة.

كما أن مبدأ التحويل المبسط في قطاع النسيج والملابس، وإن كان يوسع هامش التصدير، لكنه قد يحول تونس إلى ورشة قص وخياطة تعتمد على مدخلات من الخارج، بعيداً عن الاستراتيجيات الوطنية للاندماج الصناعي، وهو ما يهدد استدامة القطاع وخلق فرص شغل مستقرة.

هذه الهواجس تظل موضوعية، لأنها تتعلق بالسيادة الاقتصادية وبقدرة المؤسسات على المنافسة، وبحمية هوية المنتج الوطني وليست

تحاملاً على أي طرف. ولا يفوتني أن أشير إلى أن تسريع المصادقة على هذه الاتفاقية في إطار التزامات الدولة تجاه الخارج، لا يحظى بنفس وتيرة حرص الدولة على التزاماتها الداخلية.

وهنا أود أن أعرج على موضوع قد ترون مجاله غير هذه الجلسة، لكني أراه يمس جوهرها، فالدفعة الثانية من الأساتذة المعوضين المدرجين في قاعدة بيانات وزارة التربية، كان من المفترض إدماجهم الكامل قبل 01 جانفي 2026 بمقتضى أمر رئاسي عدد 21 لسنة 2025 فأين التزامات الدولة؟

نراها تسارع إلى تنفيذ التزاماتها الخارجية، بينما تتلصق عندما يكون التزامها تجاه شعبها وشبابها، وفرصهم في التشغيل والكرامة.

ختاماً، فإن أي اتفاقية دولية يجب أن ترافقها آليات حماية واضحة للمؤسسات الوطنية وصون للهوية الصناعية، كما أن الدولة مطالبة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين بنفس الجدية التي تظهرها في التزاماتها الدولية، ضماناً للعدالة الاقتصادية والاجتماعية واستدامة حقوق الشغل وإن احترام هذا التوازن بين الداخل والخارج هو جوهر مصادقية الدولة وكرامة المواطن، إذا كنا فعلاً نريد الحديث عن كرامة المواطن وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للنائب محترم شكري بن البحري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

مرحباً بالسادة الوزراء،

وإن شاء الله كل عام وتونس بألف خير،

مع انقضاء سنة 2025، يبدو لي أن الحكومة ماضية في القضاء على كل مقومات العمل التشاركي الذي يجمعها بالوظيفة التشريعية ويجمعها بها، كما يبدو لي أن هذه الحكومة تترجم توجهات وقرارات رئيس الجمهورية القائمة على السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتعويل على الذات بشكل معكوس، فهي ماضية في تفسير كلماته ومقاصدها بشكل مغلو، خاصة عندما تحدث عن ضرورة المرور إلى السرعة القصوى.

يا حكومة إن السرعة القصوى التي نريدها هي في تنفيذ البرامج التنموية، وفي حلحلة المشاريع المعطلة وفي تطبيق القانون وتبسيط الإجراءات الإدارية، والقضاء على البيروقراطية ومراجعة المنظومات القانونية الوطنية، وتسريع إحالة المشاريع ومشاريع القوانين التي يحتاجها شعبنا والتي ظلت راكدة في أدراجكم لسنوات.

السرعة القصوى التي نريد أن نراها في تفعيل حلول عملية لمختلف مشاكل قطاعات النقل والتعليم والصحة والبيئة والفلاحة والصناعة، والثقافة والشباب والرياضة.

نريد أن نراها ونلمسها في بعث المشاريع، وفي التشغيل، والحد من البطالة ونسب الفقر وفي تحسين ظروف عيش التونسي وقدرته الشرائية وفي تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية وابتكار حلول للاقتصاد الموازي، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وتجسيد مبادئ المراقبة والمساءلة والمحاسبة والعدالة والحرية. غير أن السرعة القصوى لا يمكن أن تقبل ولا أن تبرر عندما يتعلق الأمر بثلاثة مشاريع قوانين أساسية دفعة واحدة، ذات بعد وتأثيرات استراتيجية واقتصادية واجتماعية. فلا يمكن أن يطلب منا دراستها، وعقد جلسات استماع بشأنها والمصادقة عليها في أقل من أربعة أيام.

أولاً، نرفض أن يتحول استعجال النظر إلى غطاء وذريعة لتغييب النقاش، وتتمر دون شرح أو توضيح أو دراسات، ونرفض أن تقدم هذه النصوص دون دراسات أثر ولا دراسات جدوى ولا أرقام ولا إحصائيات ولا أهداف ملموسة قابلة للنقاش وقابلة للقياس.

كما أنه من غير المعقول عقد جلسة واحدة يتيمة في يوم واحد لدراسة ثلاثة قوانين والاستماع فقط إلى السيد وزير التجارة دون الاستماع إلى السيد وزير الخارجية والسيدة وزيرة المالية والسيدة وزيرة الصناعة ومن غير المقبول أيضاً تغييب الخبراء والتخب والفاعلين الاقتصاديين والمنظمات وعدم الاستماع إلى آرائهم ومواقفهم.

هل من المعقول أن تمر هذه المشاريع دون تقييم شامل لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي برمتها التي ورطنا فيها النظام السابق، والتي أبرمت سنة 1995، والتي أدت إلى إضعاف مفهوم الاقتصاد الوطني وتفكيك النسيج الصناعي التونسي وتحويله إلى مجرد ورشات ودكاكين خلفية بلا أفاق ولا مستقبل ولا قيمة مضافة؟

هل من المعقول أن تقدم هذه النصوص باعتبارها تعديلات تقنية فنية فقط، في حين أنها تمس جوهر وهوية المنتج التونسي، وتمس بقواعد المنشأ ونسب القيمة المضافة وسلاسل القيمة التي حددت خارج تونس مسبقاً؟

هل يعقل أن يختزل دور البرلمان في إجراء شكلي مرتبط فقط بالمصادقة؟

فإن صادقنا يا ويل وإن لم نصادق اهتمنا بالتعطيل.

إن هذه الحكومة تريد توريطننا بأي شكل من الأشكال وهذا أمر مرفوض وغير مقبول.

وأخيراً، ليس من المعقول أن تمر في بلادنا مشاريع قوانين ذات أهمية كبرى بهذه الطريقة وبهذا الشكل.

أنا قد بلغت، اللهم فاشهد.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، هكذا نصل إلى نهاية مداخلاتنا.

شكراً لكل الزميلات والزملاء المتدخلين.

سنأخذ استراحة لمدة ساعة، قبل أن نعطي الكلمة إلى الوفد الوزاري، ممثل الحكومة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

نرفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنف أشغالنا على الساعة الرابعة، تفضلوا.

(كانت الساعة الثالثة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشاريع القوانين

(كانت الساعة الرابعة وخمسا وثلاثين دقيقة عصرا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أجدد لكم التحية،

أرحب مجدداً بأعضاء الحكومة الحاضرين معنا السيد محمد علي النفطي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، السيدة

مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية، السيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وكافة أعضاء الوفد المرافق لهم.

وبعد أن تم ختم النقاش العام نستأنف أشغالنا وأحيل الكلمة إلى الوفد الوزاري الممثل للحكومة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضلوا.

الكلمة للسيد وزير التجارة وتنمية الصادرات تفضل.

السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب الموقر،

السيدات والسادة النواب الكرام،

اسمحوا لي في مستهل هذه المداخلة باسمي وباسم زملائي أن أتقدم لكم شخصياً بخالص الشكر والتقدير وإلى السيدات والسادة النواب على حضورهم وكذلك السادة أعضاء لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج على ما أبدوه من اهتمام وجدية خلال جلسة الاستماع المنعقدة يوم الإثنين الفارط وعلى ما خصص لنا من وقت هام ونقاش معمق داخل اللجنة وهو ما يعكس حرصهم الصادق على حماية المصالح العليا للبلاد، وعلى التدقيق في كل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والتجارية والعمل في تكامل وانسجام.

وكما تعلمون سيدي الرئيس، فإننا ندير هذه الملفات في انسجام وتنسيق مع كل الهياكل التونسية الأخرى من القطاع العام والقطاع الخاص، شعارنا في ذلك السيادة الوطنية أولاً ووفقاً لرؤى السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد.

السيد الرئيس،

السيدات والسيدات النواب،

إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية التونسية وشركائها في الفضاء الأوروبي المتوسطي تكتسي أهمية بالغة وأبعاداً تاريخية وثقافية خاصة في ظل اقتصاد عالمي يقوم على التكتلات الكبرى ومناطق الاندماج الاقتصادي والتجارة الحرة وتعد المنطقة الأورومتوسطية بحكم التاريخ والجغرافيا الفضاء الطبيعي للمصادرات التونسية لما توفره من قرب جغرافي وتكامل اقتصادي وتشابك عميق في سلاسل القيمة.

وتمثل هذه المنطقة الوجهة الأولى للمنتجات التونسية كما تفضلتم جميعاً في مداخلاتكم، لا سيما المنتجات الفلاحية والغذائية والصناعية، حيث تستأثر بحوالي 80% من جملة الصادرات الوطنية مستفيدة من اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر التي تتيح نفاذاً تفضيلياً إلى سوق يفوق عدد مستهلكيه كما ذكرتم أيضاً هذا الصباح ب 500 مليون نسمة.

وقد شكلت العلاقات التونسية الأوروبية المتوسطية على امتداد العقود الماضية نموذجاً متقدماً للتعاون الإقليمي، إذ يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لتونس بما يفوق 70% من جملة الصادرات وقرابة 40% من الواردات، كما شهدت المبادلات التجارية خلال السنوات الأخيرة تطوراً إيجابياً متواصلاً حيث بلغ معدل نمو الصادرات حوالي 9% سنوياً مقابل 7% للواردات وهو ما انعكس إيجابياً على الميزان التجاري بنسبة تغطية تجاوزت في بعض الحالات

120% مدعومة بفوائض تجارية مع عديد البلدان الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والنمسا وتشيكيا وسلوفاكيا.

كما يمثل الاتحاد الأوروبي المستثمر الأجنبي الأول في تونس من خلال 3400 مؤسسة تنشط في قطاعات حيوية على غرار الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والصناعات الغذائية وتوفر طاقة تشغيلية تناهز 460 ألف موطن شغل.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

رغم هذه المؤشرات الإيجابية فإن هامش التطوير لا يزال كبيرا إذ تتركز 75% من صادراتنا الأوروبية في ثلاث دول فقط، كما لا تمثل الصادرات التونسية سوى 0.5 من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي وهو ما يبرز وجود إمكانيات تصديرية غير مستغلة تقدر بحوالي 20 مليار دينار سنويا.

السيدات والسادة النواب،

في هذا السياق تكتسي قواعد المنشأ الأورومتوسطية الموحدة التفاضلية أهمية محورية في دعم الصادرات والاستثمار باعتبارها أداة أساسية لتسهيل نفاذ المنتوجات التونسية إلى الأسواق الخارجية، فهي تمكن المؤسسات المصدرة من الاستفادة من الإعفاءات الديوانية داخل الاتحاد الأوروبي وبقية بلدان الفضاء الأورومتوسطي، كما تسمح آلية تراكم المنشأ باستعمال مواد أولية ومكونات قادمة من دول مختلفة داخل المنطقة مع اعتبارها منشأ واحد بما يعزز اندماج سلاسل القيمة الإقليمية ويخفض من كلفة الإنتاج ويرفع القدرة التنافسية للصناعة التونسية خاصة في القطاعات التي ذكرتها منذ حين وهي للتذكير الصناعات الكهربائية والالكترونية، النسيج، الصناعات الغذائية ومكونات السيارات.

وبالرجوع إلى التفاصيل الفنية الدقيقة فقد عرف النظام الأورومتوسطي الجديد لقواعد المنشأ والمطروح على أنظاركم تطورا نوعيا مقارنة بالنظام السابق من خلال اعتماد مقاربة أكثر مرونة وملاءمة لواقع سلاسل القيمة الحديثة، ففي القطاع الفلاحي والغذائي تم تبسيط شروط التحويل لعدد المنتجات مع الحفاظ الصارم على القواعد المشددة للمنتجات الحساسة لبلادنا وعلى رأسها التمور وزيت الزيتون حيث يشترط التحصيل الكامل في بلد المنشأ وهذا نوعا من الحماية والتدابير التي تسأل عنها أغلب النواب المحترمون وهذا يمنع كليا إسناد منشأ تونسي لمنتجات غير تونسية، بما في ذلك زيت الزيتون المعلق وفي المقابل تم تخفيض متطلبات القيمة المضافة المحلية التي كانت 40% وفي القانون الجديد ستصبح 50% وهذا بالنسبة إلى الصناعات الميكانيكية والكهربائية مع السماح باستخدام مكونات تكنولوجية مستوردة دون فقدان صفة المنشأ.

كما استفادت الصناعات الكيميائية والبلاستيكية من تبسيط قواعد التحويل في حين منحت الحرف والصناعات التقليدية مرونة أكبر في التزود بالمواد الأولية المستوردة وهو ما يفتح في رأينا آفاقا حقيقية أمام المؤسسات التونسية يعني "les PME" الذين تحدثنا عنهم صباح اليوم في تساؤلاتكم لاكتساب صفة المنشأ وتعزيز صادراتها نحو الأسواق الأوروبية. كما تم في إطار هذه التعديلات إقرار حصة تصديرية استثنائية في قطاع النسيج والملابس لفائدة بلادنا تقوم على قاعدة التحويل الواحدة لمدة خمس سنوات وبحجم جملي يناهز 2500 مليون دينار.

وفي نفس السياق أسوق إليكم فيما يلي الجديد بالنسبة إلى الاتفاقيات بالمقارنة مع الاتفاقيات السابقة، إن شاء الله في صورة مصادقتكم على الاتفاقية، هناك سماح باستخدام مواد أولية ونصف مصنعة، يعني لا تكون من تونس "non originaire" إلى حدود 50% من سعر المنتج النهائي أيضا، تبسيط قواعد التحويل واعتماد قاعدة مبسطة وهذا ما سيجعل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تسعى إلى تأكيد تموقعها في هذه الأسواق يعني أسواق الفضاء الأورومتوسطي وأيضا التعديلات التي تفاوضنا بشأنها تسهل القاعدة المتعلقة بمنتجات البحر ومثلما تعلمون الأوروبيون منعوا عنا الأسماك التي تربي هنا ولا يمكن أن تدخل السوق باعتبارها غير ذات منشأ، نحن والحمد لله أسماك التربية خاصة أصبحت بموجب الاتفاق تتمتع بالدخول بالمنشأ التونسي.

وأیضا في إطار العمل على حماية المنتج الوطني وعلى سبيل المثال زيت الزيتون وتسأل عنه بعض النواب، زيت الزيتون بحول الله سيحافظ على وضعيته الحالية وغير مشمول بمسألة القواعد الجديدة التي يتم اعتمادها بموجب الاتفاقية، وسأجيب على تساؤلات بعض النواب المحترمين في هذا المجال.

كذلك تطبيق مبدأ عدم رد الرسوم أو الإعفاء منها ونسبها "no drawback" على مدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها من خارج الفضاء الأورومتوسطي، وبهذه الطريقة نحن من جهة ندعم التكامل داخل الفضاء، ومن جهة أخرى نعطي حماية إضافية للمنتج التونسي وهذا خاصة في مجال النسيج يعني وهو القطاع الذي يعطي الصورة المثلى لحماية المنتج عندما نستعمل آلية "no drawback".

سيدي الرئيس،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

أود أن أكون واضحا معكم وحاسما أيضا بحيث أن التعديلات المقترحة على قواعد المنشأ الأورومتوسطية من خلال ما قدمته هي في رأينا تخدم مصلحة تونس أولا وأخيرا وهي موجهة بالأساس إلى حماية الصناعة الوطنية وتدعم قدرتها التنافسية داخل الأسواق الأوروبية وكذلك في هذه الظروف التي تتسم بحدة المنافسة وتشدد الشروط التجارية، ففي رأينا أيضا المصادقة على التعديلات التي قدمناها لمجلسكم الموقر ليست خيارا شكليا ولا إجراء تقنيا معزولا، بل تمثل قرارا استراتيجيا دفاعيا يهدف إلى الحفاظ على الامتيازات التفاضلية التي تتمتع بها مؤسساتنا الصناعية حاليا وضمان عدم إقصائها من سلاسل القيمة الأوروبية لفائدة بلدان منافسة شرعت فعليا في تطبيق هذه القواعد الجديدة وأسواق مثلا كمصر، المغرب واستعداد بلدان أخرى للانضمام إلى نفس التمشي كالجزائر والأردن.

كما أن هذه التعديلات تمنح الصناعة التونسية مرونة محسوبة في التزود بالمكونات دون المساس بالمنتجات الحساسة أو بالسيادة الاقتصادية الوطنية وكذلك تساهم في الحفاظ على مواطن الشغل واستقرار المؤسسات المصدرة، وتعمل أيضا على جذب استثمارات صناعية جديدة التي تبحث بالخصوص عن فضاء إنتاجي تنافسي وقريب من السوق الأوروبية وأؤكد بكل مسؤولية أن التعديلات المعروضة على مجلسكم الموقر ستتمكن تونس من تعزيز موقعها كشريك صناعي موثوق وقادر على مواكبة التحولات العالمية.

السيدات والسادة النواب،

من المهم التأكيد على أن هذه التعديلات تظل في جوهرها ذات طابع فني وتقني وتهدف أساسا إلى تحسين تنفيذ الاتفاقيات الحالية دون أن ترقى إلى مستوى إعادة صياغة التوجهات الإستراتيجية للسياسة التجارية لبلادنا أو الانتقال إلى جيل جديد من الاتفاقيات وهي وهذا المهم إجراءات مرحلية في انتظار مراجعة شاملة للاتفاقيات التجارية وعلى رأسها الاتفاقية التي تربطنا بالاتحاد الأوروبي في إطار رؤية سيادة رئيس الجمهورية التي تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية والتحديات الاقتصادية الوطنية.

وفي هذا الإطار يتم العمل على تطوير النفاذ التفاضلي للمنتجات التونسية خاصة زيت الزيتون الذي لا يزال يخضع إلى حصة محدودة كما تعلمون بـ 56 ألف طن دون تمييز بين الزيت السائل والمعلب مع السعي إلى التحرير الكامل لصادراته، هذا هو هدفنا إن شاء الله على غرار ما تم التوصل إليه مؤخرا مع بريطانيا التي بفضل المفاوضات معها تحصلنا على حرية تصدير عديد المنتجات ومنها زيت الزيتون دون أي معاليم ديوانية في سابقة هي الأولى من نوعها وكذلك أريد أن أقول وسيؤكد ذلك السيد وزير الشؤون الخارجية أنه في الفترة القريبة القادمة إن شاء الله ستدخل المفاوضات في نسق معتبر مع الاتحاد.

السيدات والسادة النواب،

في ختام كلمتي أريد أن أؤكد على أهمية المصادقة على البروتوكولات المعروضة على مجلسكم الموقر وأريد أن أشير في هذا الإطار إلى أن الساحة الدولية الآن تشهد تحولات جذرية ومتسارعة، كما تعلمون هذه التحولات منذ أزمة الكوفيد وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية ومن مخاطر على الأمن الغذائي والصحي وأيضا من اضطراب في سلاسل الإمداد للصادرات والواردات وارتفاعا لتكاليفها على كاهل الدول وقد تفاقمت هذه الآثار من جراء التوترات والصراعات الدولية والإقليمية ومنها الحرب الروسية الأوكرانية والحروب التجارية بين القوى الكبرى في العالم كما تعلمون.

وللتعامل مع هذه التطورات برزت توجهات مهمة على مستوى سياسات الدول وتوجهات التكتلات الإقليمية تمثلت بالخصوص في إعادة إحياء مفهوم الدولة الوطنية ودورها في ضمان احتياجات شعوبها وخاصة في مجال الأمن الغذائي والصحي كما كنت أقول، أهمية تعميق التكامل الإقليمي والشراكات الإقليمية من أجل خلق سلاسل قيمة إقليمية على مستوى الإنتاج والتجارة وضمان سلاسل إمداد مستقرة وهذا ما يدفعنا للقول أن تتعامل الآن داخل الفضاء الأوروبي متوسطي هو أمر مهم بالنسبة إلى تونس وكذلك حتى بالنسبة إلى كل البلدان الأعضاء في هذا الفضاء.

وأيضاً أريد أن أسوق أن جل التكتلات الإقليمية وخاصة المحيطة بنا شرعت منذ سنوات في تطوير الاتفاقيات التجارية وتعديل قواعد المنشأ لتحقيق هذه الأهداف وللتعامل مع هذه الوضعية المركبة في الساحة الاقتصادية الدولية.

أريد أيضاً أن أشير أن تونس استفادت من مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED" الذي انعقد في أكتوبر الأخير وكما تعلمون هي مؤسسة رائدة في مجال التجارة والتنمية وتدعم البلدان النامية في الوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر إنصافاً وفعالية وتوفر المساعدة التقنية لمساعدة البلدان النامية على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة على ما يكتسبه التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة من أهمية متزايدة لمعالجة حالة

عدم اليقين في التجارة الدولية في ظل الإجراءات التجارية الأحادية الجانب التي أصبحت أكثر تواتراً ومن المستحيل التنبؤ بها وكان أثرها مفرطاً على البلدان النامية وكذلك على الشركات الصغيرة.

لا يفوتني قبل أن أتوجه إليكم بالشكر على حسن الإنصات أن أؤكد على أهمية البروتوكولات المعروضة على مجلسكم الموقر وأشركم مرة أخرى على الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصداق للسيد وزير الخارجية فليتفضل.

السيد محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدة وزيرة المالية،

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات،

المعروض اليوم للتداول من قبل المجلس الموقر هو المصادقة على تعديل الاتفاقية الجهوية الأوروبية لقطاع المنسأ وما سترتب عنها من جانب تونس من تعيين للبروتوكولات الملحقة باتفاقية التبادل الحر المبرمة بين تونس وشركائها في الفضاء الأوروبي، يعد في الحقيقة جزءاً لا يتجزأ من شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي. أقول ذلك لأن هذه الشراكة تشمل تحديداً مجالات عدة نحن بصدد مراجعة العديد منها، سواء تعلق الأمر بالتعاون المالي أو بالتعاون العلمي والابتكار والتكنولوجي، فعندما انطلقت الشراكة التونسية الأوروبية منذ ثلاثين سنة خلت لم تكن بهذا الشكل الذي هي عليه الآن وإنما كانت تنحصر في إطار يتعلق بالتعريفات الجمركية، ثم انطلقت إلى المجالات الأخرى الصناعية وتوسعت إلى مجالات أخرى.

اليوم نحن بصدد التداول والأمل يحدوننا في أن بعد هذا النقاش المستفيض الذي سبق تقديم زميلي وأخي السيد وزير التجارة في كل مناحي هذا الإطار القانوني الجديد الذي هو بصدد التحين، إنما يعد مرحلة متقدمة للشروع في التفاوض الجدي في مجالات أخرى أشمل، لكن اليوم وأنطلق من حيث بدأ زميلي السيد وزير التجارة، من حيث أن الأمر يتعلق أولاً ونحن على ثقة بأنكم تؤمنون بنوايا هذه الحكومة التي لا تسعى إلا لتكريس سيادة تونس في كل مناحي الأمنة والاقتصادية والاجتماعية وكل مناحي السيادة، فهذا أمر مفروغ منه باعتباره ركناً أساسياً في السياسة الخارجية التي رسمها ويرسمها رئيس الدولة الأستاذ قيس سعيد.

نحن اليوم كما تفضل السيد الوزير في وضع اقتصادي عالمي وإقليمي يفرض علينا الحركية الجديدة والديناميكية الجديدة وتكريس مبدأ المصالح المشتركة قولاً وفعلاً، نحن في صراع دائم مع التحديات الماثلة وهي معلومة لديكم أمنية كانت أو اقتصادية أو تجارية، هذا أمر مفروغ منه أننا نتحدث في إطار البوتقة التي نحن فيها وهي السيادة الوطنية في كل معانها وأشكر كل السيدات والسادة النواب الذين تفضلوا بالحديث في هذا الموضوع.

كما تم تبيان ذلك في تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وأشكر كل القائمين على هذه اللجنة رئيساً ومقرراً ونائب رئيس على جهدهم الاستثنائي لإعداد هذا التقرير لنمر إلى مرحلة المصادقة

ونعتقد أن هذه النصوص السيدات والسادة النواب المحترمين تكتسي فعلا أهمية خاصة، لا سيما وأنها وضعت في سياق عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تجمع تونس بالاتحاد الأوروبي، باعتباره يعد موضوعيا الشريك التجاري الأول لبلادنا حيث تستأثر السوق الأوروبية بالنصيب الأكبر من صادراتنا الصناعية، كما تمثل المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا فضلا عن كونها الفضاء الأساسي لاندماج مؤسساتنا فيما يسمى بسلاسل القيمة الإقليمية الدولية.

ولقد تأسست هذه العلاقات منذ دخول اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ سنة 1998 على مبدأ النفاذ التفاضلي التدريجي إلى الأسواق وهو مبدأ لا يمكن تفعيله عمليا إلا من خلال قواعد منشأ واضحة ومرنة وقابلة للتطبيق ومن هذا المنطلق فإن قواعد المنشأ لا تعد مسألة تقنية محضة، بل تمثل أداة مركزية لتجسيد الامتيازات التفاضلية وتحقيق التوازن في الشراكة، فهي التي تحدد الهوية الاقتصادية للمنتوج وتمكن مؤسساتنا من الانتفاع بالإعفاء أو التخفيض من المعاليم الديوانية عند التصدير.

وانطلاقا من هذا التشخيص وبناء على توصيات الندوة الأوروبية المتوسطية لوزراء التجارة منذ سنة 2007، فقد شاركت تونس بفاعلية في المفاوضات الرامية إلى اعتماد اتفاقية جبهوية موحدة تمثل مرجعية لمجمل البروتوكولات الملحقة باتفاقيات التبادل الحر الثنائية وذلك بهدف تسهيل وتنسيق التعديلات على القواعد العامة والتفصيلية للمنشأ وتجدر الإشارة إلى أن أهمية هذا المسار برتمته تشمل كل من علاقاتنا التجارية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي وكذلك مع الرابطة الأوروبية للتبادل الحر التي أبرمت تونس معها اتفاقية تبادل حر سنة 2004، يعني منذ أكثر من عشرين سنة.

ويشمل أحد النصوص القانونية المعروضة على التصويت اليوم على المجلس الموقر، إدراج مقتضيات الاتفاقية الأوروبية المتوسطية لقواعد المنشأ الجديدة ضمن البروتوكول المتعلق بالمنشأ والملحق باتفاقية التبادل الحر مع هذه الرابطة، كما يندرج هذا المسار ضمن رؤية أشمل تهدف إلى إدماج الاقتصاد التونسي في سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية ذات القيمة المضافة العالية، إذ أن تنوع الشراكات الاقتصادية والتجارية مع دول وتجمعات إقليمية ودولية وازنة يمر حتما عبر تعزيز مكانة تونس داخل فضاءها الجغرافي والجيوسياسي القريب أي الفضاء الأورومتوسطي الذي يشكل الامتداد الطبيعي الجغرافي لاقتصادنا ومجال اندماجه الأول.

ومن هذا المنطلق فإن اعتماد قواعد منشأ أوروبية متوسطة حديثة وموحدة لا يقتصر أثره على تسهيل المبادلات مع الإتحاد الأوروبي أو الرابطة الأوروبية للتبادل الحر فحسب، بل يسهم كما تعلمون أولا في تعزيز جاذبية تونس كمنصة إنتاج وتصدير نحو أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط بالخصوص ودعم تموقعها كمحور صناعي ولوجيستي في حوض البحر المتوسط وتعزيز مصداقيتها كشريك اقتصادي أثبت قدرته على الاندماج في شبكات إنتاج إقليمية متقدمة.

وفي هذا السياق وإلى جانب اتفاقيتي التبادل الحر مع كل من الإتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتبادل الحر، نؤكد على أهمية تعميم اعتماد قواعد المنشأ الأورومتوسطية الجديدة في مرحلة لاحقة على بقية اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها تونس في هذا الفضاء، ضمانا للانسجام القانوني وتفاديا لتعدد الأنظمة وتشمل اتفاقية أغادير للتبادل الحر واتفاقية التبادل الحر مع تركيا والتي دخلت حيز النفاذ جويلية 2005.

إن اعتماد القواعد الأورومتوسطية للمنشأ الجديد من شأنه أن يضمن الانسجام القانوني بين مختلف الاتفاقيات ويسهل العمليات التجارية ويقلص أساسا من الكلفة ومن الأجل ويعزز موقف تونس وموقعها كقطب إنتاج موجه للتصدير.

حضرات السيدات والسادة النواب،

تمثل مشاريع النصوص القانونية الثلاث المطروحة كما ورد على لسان زميلي السيد وزير التجارة ولاحقا السيدة وزيرة المالية ضمانا هاما لتوحيد قواعد المنشأ وتحقيق ما نعتبه انسجاما وتناسقا بين مجمل الاتفاقات التجارية وتمكين المتعاملين الاقتصاديين من الاستفادة الفعلية من الامتيازات التي يتيحها النظام الأورومتوسطي الجديد لقواعد المنشأ وعليه فإن موافقة المجلس الموقر سيدي الرئيس على هذه النصوص تمثل خيارا نعتبه هاما، بل إستراتيجيا لحماية مصالح تونس الاقتصادية ودعم فرص التشغيل وتعزيز مكانة تونس داخل الفضاء الأورومتوسطي بما يؤسس لشراكات أوسع وأكثر توازنا في المستقبل.

هذا طبعاً لا يعني أننا لسنا حريصين على تنوع شراكتنا في مختلف أنحاء العالم ولقد تجندت الآلة الدبلوماسية مسنودة بكل هيكل الدولة من أجل أن تنفرد هذه السنة خصيصا علاوة على مجهودنا الاقتصادي في جلب الاستثمارات وفي تطوير قاعدة صادراتنا لتتعامل مع هذا الكنز الذي وهبه الله وحبا الله به تونس وهو زيت الزيتون الذي تجندت له الآلة الدبلوماسية كما قلت في أنحاء العالم.

وأستسمحكم طالما تعرض الكثير من السادة النواب للتعريح على تقوم به السفارات في دائما في تناغم تام مع مختلف هيكل الدولة من أجل ترويج أفضل وواقعي وولوج أسواق جديدة في العالم لمنتوجنا الذهبي، فعلى المستوى المؤسسي والتشريعي، سنشرع قريبا في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي من أجل تطوير الإطار القانوني باعتبار أن اتفاقية الشراكة لسنة 1995 قد كرست مبدأ تحيين الامتيازات المتبادلة في إطار البروتوكول الفلاحي دوريا كل خمس سنوات ولم يتم تفعيل هذا المبدأ إلا في مناسبة واحدة سنة 2000، مما مكن من الترفيع في عدد من الحصص التصديرية، من ذلك الترفيع في حصة زيت الزيتون من 50 إلى 56.7 ألف طن ونحن عندما سندخل إلى مرحلة متقدمة للتفاوض مع الجانب الأوروبي نطمح أن نصل إلى عتبة 100,000 طن وأكثر من ذلك بإذن الله، هذا فيما يتعلق بالسوق التقليدية، أما فيما يتصل بالأسواق الأخرى لا سيما الجانب الأمريكي فإنكم أكيد تعلمون أننا شرعنا ونحن في مرحلة متقدمة من المفاوضات مع الجانب الأمريكي لمراجعة الرسوم الجمركية التي عرضها على الجانب التونسي.

ومن ناحية أخرى بلغت المفاوضات مع الجانب الأندونيسي مراحل متقدمة مما سيسهم في تسهيل ولوج هذا البلد الكبير في آسيا لزيت الزيتون، فضلا عن الجهود المتواصلة لولوج الأسواق الصينية واليابانية والكورية والهندية وغيرها من هذه المنطقة، كما أننا بصدد استكشاف أسواق جديدة فيها تنافس كبير على مادة زيت الزيتون في أمريكا اللاتينية.

كما أننا أيضا بصدد التفاوض في مارس 2026 وسيدخل الإعفاء الجمركي الكلي مع دولة البرازيل، هذا فيما يتعلق بزيت الزيتون دون أن نغفل أيضا الأسواق الإفريقية وما يتصل بدخولنا أو انضمامنا منذ أربع أو خمس سنوات إلى منطقة "COMESA" ولاحقا إلى المنطقة الحرة القارية في إفريقيا التي برهنت النتائج أن مثل هذه التجمعات الإقليمية

جديرة بأن تكون تونس موجودة فيها وقد حققت نتائج جد مرضية، بل جيدة على مستوى دخول هذه البضاعات.

لقد تحدثتم عن حضورنا الدبلوماسي التونسي في إفريقيا، إفريقيا التي نريد وكما نريد أن تكون، تونس موجودة، صحيح أن الإمكانيات البشرية محدودة باعتبار أننا نغطي دول الإقامة في عشر دول، لكن الجهد الدبلوماسي الاستثنائي مكنتنا أيضا من ربط علاقات مع دول أخرى، في انتظار أن نستكمل التغطية الدبلوماسية بإذن الله حتى تكون تونس التي وهبت اسمها إلى هذه القارة في موضع أفضل بحكم طاقتها البشرية ويمكن أن تتوجه بتحية من هذا المنبر إلى كل التونسيين والتونسيات المتواجدين في إفريقيا والذين أناروا لنا السبيل وأناروا إلى بقية الشركات الكبرى والمتوسطة والذكية الموجودة في إفريقيا والتي تعد بالفعل مصدر فخر سواء تعلق الأمر بقطاعات البنية التحتية أو المشاريع المتوسطة الصغرى "startup".

كلمة أتوجه بكل تقدير إلى السادة والسيدات النواب، لأقول لهم أن الدبلوماسية البرلمانية كما يرونها وكما نراها تستند أساسا على تناغم في توجهات الدولة والبرلمانات المتاحة لهم الدولية أو العربية أو الإسلامية أو الإفريقية أو البرلمانات الأوروبية لن تكون إلا سندا لنا متى تحركت الآلة الدبلوماسية البرلمانية لمساندة توجهات تونس والتي هي توجهات الدولة وفي مصلحة الشعب التونسي متى تمكنت من ربط علاقات مع النواب الأوروبيين وغيرهم الأفارقة، فذلك لن يكون إلا سندا لنا.

هذا ما تفضلتم به من أسئلة خارج الموضوع، لكن لب الموضوع يبقى هذا الإطار القانوني المعروض عليكم وكلنا ثقة في تصويتكم أو مصادقتكم على هذا الاتفاق أو هذا الإطار القانوني وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة وزيرة المالية، تفضلي.

السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

لم يمض وقت طويل على لقائنا الأخير، فقد كانت أياما اتسمت بالتعب وبالكد وبالسهر للسادة النواب وللسيد الرئيس وأيضا للسادة نواب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، أجدد التحية والشكر لكم جميعا وأشرف بقدومي من جديد للمجلس صحبة زملائي السيد وزير الخارجية والسيد وزير التجارة وتنمية الصادرات.

حضورنا اليوم مهما جدا، أود قبل الشروع في الموضوع أن أقدم بشكر كبير وخاص إلى السيد رئيس مجلس النواب الذي ما فئى ينصت إلينا ويحتضننا، فنحن في هذا المجلس وبحضوركم جميعا لدينا دائما شرف تقديم القوانين أو المشاريع وكل ذلك بإذن الله لمصلحة تونس، راجين أن يمر هذا اليوم وهو آخر يوم في السنة بخير على دولتنا وشعبنا، كما نتمنى أن تكون سنة إدارية جديدة مكللة بالنجاح لكم أنتم أولا وأتمنى التوفيق لكم دائما ونحن على يقين أن مجهوداتكم متواصلة وجميع المدخلات التي استمعت إليها لها غاية واحدة، فكما لاحظت أن غايتكم دائما معرفة ما يوجد في هذا البروتوكول للمصادقة عليه لفائدة تونس، هذا ما تؤكدون عليه وهذا مشروع جدا.

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب الحضور،

كل المستشارون والإداريون والفريق التلفزيوني والفرق التقنية والفنيون وكل من يشتغل في هذا المجلس، أشكركم جميعا على ما تبذلونه من جهود، أخذنا اليوم من وقتكم وأنا أعلم أن هناك منكم من هو على سفر وهناك منكم من كان عليه أن يكون مع عائلته، باعتبارها نهاية السنة الإدارية التي أتمنى أن تكون مباركة عليكم وهي كذلك عطلة، غير أن حضورنا اليوم -كما رأيتم وكما ذكرتم- كان بدافع الاستعجال، نظرا إلى قيمة هذه المشاريع التي تقدمنا بها، أتقدم بشكر كبير دون أن أنسى العمل الهام للجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، السيد رئيس اللجنة، السيدة النائبة والسيدة المقررة للعمل المهم الذي قاموا به وفي الحقيقة فإن التدخل والعمل والاستماع إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات والفريق المرافق له بالسرعة التي رأيناها كان عملا مهما جدا ولولا هذه اللجنة لما بلغنا هذه النتائج.

صحيح أننا كنا نرغب في توفر مزيد من الوقت، غير أن المفاوضات بصفة عامة في كل الاتفاقيات وخاصة الاتفاقيات ذات الصبغة التجارية والتي لها تأثير على الدول وعلى التكتلات تفرض ذلك، فنحن لسنا وحدنا في العالم، بل نتنهي إلى تكتلات وإن شراكتنا في الأورو متوسطة أو مع الاتحاد الأوروبي هي شراكة مهمة، جلبت لهذه البلاد العديد من المنافع والعديد من الامتيازات.

وفي نفس الوقت، وأنتم تعرفون هذا أكثر مني، لأنكم تتجولون وربما لديكم علاقات مع برلمانات أخرى، نريد تصدير منتجاتنا إلى الخارج، نريد أن يكون منتوجنا التونسي سواء في علاقة بقواعد المنشأ أو بأي قواعد أخرى، نريد أن يكون المنشأ التونسي هذا وليس العلامة التونسية، نحن لا نتحدث عن علامة، بل المنشأ التونسي الذي يمكن تونس، كما ذكر السيد وزير الخارجية أن كل البلدان تعمل على تتمكن وهذه المعركة في العالم وأنتم تعلمون ما حصل سنة 2025، من يتمكن من تخرجه سلعه على المستوى التصدير في كل المجالات بقطع النظر عن المجالات الحساسة سواء كان لها صبغة تجارية أو غيرها يصدرها بأقل التكاليف،

وفي نفس الوقت فإن كل الدول تحتاج إلى مدخلات تعرفونها جميعا وتعمل عليها كثيرا في قانون المالية وعلى مستوى الديوانة، تريد أن تدخلها بأقل المعاليم الديوانية وعند تصديرها فإن عملية التحويل التي يتم القيام بها -وأنا أتحصل على هذه المصطلحات من وزارة التجارة ومن الإدارات الفنية لأنها بالفعل هي "des protocoles" لمشاريع قوانين تتميز بالصبغة الفنية، لكنها تتضمن أيضا الصبغة السياسية، كما ذكر السيد وزير الخارجية والصبغة الاقتصادية ونحن ما زلنا نطمح للدخول في شراكات أخرى، كما نود أيضا أن نحسن من شراكتنا التقليدية، كما نريد الحصول على شراكات أخرى وكل الدول تمضي في هذا الاتجاه، هذا من ناحية التقديم.

نعود إلى قانون المالية كما قدمناه في الشهر الفارط، كما ترون فإن روح قانون المالية وبدعم منكم وبوصول عدة مقترحات وكذلك بتلقينا مقترحات من الحكومة، كلها تعد إجراءات مساندة للسلع التونسية، كلها مساندة لدعم القيمة المضافة، كلها محاولة إعفاء من عدة معاليم سواء ديوانية أو جبائية، من أجل ماذا كل هذا؟ من أجل تشجيع الصنع المحلي التونسي، إن الصنع المحلي التونسي دائما أقول وأعيد فإنه على مستوى الاستهلاك المحلي والداخلي، نحن نقوم بالدور

الكامل للتسويق له على مستوى كل هياكل الدولة، المشكل يكمن في التصدير وفي كيفية الدخول إلى الأسواق، فالدخول إلى الأسواق لا تعد مسألة تقنية فحسب، بل تحتاج إلى المفاوضات.

كان لي في الحقيقة شرف أن أكون ممثلة لوزارة معينة باللجنة الوطنية في علاقة بالمنظمة العالمية للتجارة، فالمنظمة العالمية للتجارة عندما تدخل كدولة تونسية في الاتفاقيات وفي البروتوكول وفي إجراءات الدخول إلى هذه المنظمة فإنك تدخل في حروب كبرى وأنت تعرفون هذا، على مستوى القارة الإفريقية فتونس لها صوت، لتونس صوت مسموع منذ السبعينات ودائما لديها من يساندها من البلدان العربية الشقيقة والصديقة وفي نفس الوقت توجد بيننا منافسة وهي دائما منافسة شريفة ونحن نفتخر أن تونس منذ الاستقلال إلى اليوم دخلت في عدة اتفاقيات ذات صبغة تجارية.

وكما تعلمون فإن نظامنا القانوني سيادي والذي نسعى دائما إلى المحافظة عليه والمشرف دائما هي وزارة الخارجية والسادة السفراء الذين يبذلون مجهودا كبيرا في كل جهات العالم وكما تؤكد أيضا أن المفوضين الموجودين في المنظمات العالمية، حسب شهادتي الشخصية، يقومون بعمل كبير في علاقة سواء بوزارة الخارجية أو بوزارة التجارة وبغيرها من الوزارات وكذلك وزارة الصناعة التي تتولى الإشراف على المؤسسات وهي تعد وزارة خاصة، لماذا؟ لأن لنا الإشراف التجاري على كل ما هو قطاع عام وقطاع خاص.

عندما نذكر هذه البروتوكولات فإنه عند تقديمنا لمشاريع القوانين هذه فليس في إطار اتفاق أورو متوسطي يتضمن مبادلات ويتضمن اتفاقيات ويتضمن تعديلا لقواعد المنشأ وليس قوانين جديدة، بل هي قوانين موجودة، كل ما هو موضوع اتفاق جهوي والتي يسميها البلدان العربية أشقاءنا في الشرق "اتفاق إقليمي"، فقد صادقتنا عليها وهي موضوع اتفاق مع منطقة التبادل الحر والاتفاقية المشتركة الأورو متوسطية وكلنا ننضوي تحت شراكة وكل بلد تدافع عن حقوقها لتتحصل على أكثر ما يمكن من الامتيازات والتسهيلات الممكنة، هذا هو هدفنا دائما عند الدخول في المفاوضات.

وما أكدته لكم أن تونس في كل الاتفاقيات التي حضرت فيها لم تعمل أبدا على التقليل من حقوقها، فحقوقها دائما مرتفعة وعالية ودائما رأينا مرفوع ونذهب إلى التفاوض، ولكن هذه سنة التفاوض، سنة التفاوض أن تصبر وأن تترك الإمكانية لدراسة الملفات وأنت تحاول شيئا فشيئا الحصول على أكثر ما يمكن من مستحقات وإعفاءات، لماذا كل هذا؟ لأن لدينا نسيج اقتصادي وطني علينا حمايته والدفاع عنه ولدينا أيضا كما تفضل السادة النواب الكرام في جل مداخلاتهم وكانت مداخلات قيمة جدا، فقد ذكروا بأن لدينا يد عاملة، نختلف إن كانت هذه اليد العاملة تتحصل على أجر مجزي أم لا، فتلك مسألة أخرى، لكن بالنسبة إلينا فإنه على مستوى المؤسسات الصناعية عندما لا ندخل وننهي المفاوضات والبروتوكولات التي تقدمنا بها وما زالت هناك مفاوضات أخرى وما زال هناك كما ذكر السيد وزير الخارجية، استراتيجية كاملة لتعديل عدة اتفاقات مع عدة دول، إن لم يتم القيام بهذا، فإن النسيج الاقتصادي التونسي سيتضرر من ذلك، لماذا؟

لأنك عندما لا تصادق على هذا البروتوكول سواء في 1 جانفي 2026 أو حتى بالنسبة إلى اتفاقيات أخرى، فإنهم سيقولون لك بأنك لا تتعاون معنا، وأنت لم تحترم الأجل ولهذا سأعيد القواعد العامة إليك وسأحرمك من الامتيازات ولا يمكنك الحصول على الامتيازات

وعلى الإعفاءات إلا إذا كنت قد صادقت على البروتوكول والحمد لله نحن في منظومة قانونية سليمة تتضمن كل القوانين الأساسية التي يتم تمريرها بعد مجالس الوزراء وبعد إمضاء السيد الرئيس على مصادقة مجلس النواب الذي يمثل بالفعل الضمانة والأمان لنا حتى لا يتم تمرير اتفاقيات دون أن يتم عرضها على مجلس النواب، وتتم الموافقة عليها من قبله.

أشكر مرة أخرى اللجنة التي أشرفت على هذا الملف وسيادتكم لم تكن موجودا معنا، ولكن مداخلتك كانت قيمة وكل المداخلات كانت قيمة ونحن هنا للنظر في مصلحة البلاد وأنا أعلم أنكم جميعا معي تريدون مصلحة البلاد،

السادة الوزراء زملائي معي وأخوتي الذين قدموا المعطيات اللازمة بخصوص كل ما هو مسائل تقنية، أنا معكم أنه أحيانا نزعجنا قليلا الأمور التقنية وتترك لدينا شكوك بأنه ربما في طيات ما هو تقني هناك ما هو مخفي وغير واضح، ولكن أكد لكم باعتبار اطلاعي وباعتبار أنني أشرف على الإدارة العامة للديوانة وهي شريك في هذه الاتفاقيات وهي مؤسسة من المفروض أن تكون من بين المؤسسات التي لا تسعى لمثل هذه الاتفاقيات، لأن الإدارة العامة للديوانة أو الدولة لن تستخلص معالم ديوانية محددة، ولكن بالرغم من ذلك فإننا ننتظر بفارغ الصبر والإدارة جاهزة من ناحية الرقمنة أو من الناحية اللوجستية وكل المعطيات والمنظومات الموجودة في الإدارة العامة للديوانة حريصة على تنفيذ هذا البروتوكول الذي يخص تعديل قواعد المنشأ، كما رأيتم حسب التقديم الذي تقدمتم به وزارة التجارة ولماذا وزارة التجارة بالذات؟

لأنها الوزارة المشرفة، الوزارة المكلفة، الوزارة التي أعدت البروتوكول، الوزارة التي تجري الاتفاق والتفاوض على مستوى أعلى مع وزارة الخارجية بالنسبة إلى هذا البروتوكول، وهي تسعى دائما، وهذا ديدن الدولة التونسية، أن تبحث عن كل الامتيازات للمنتوج التونسي لأننا أولا كانت تونس دائما بلدا محافظا وحتى المنطقة المتوسطية والمنطقة الأوروبية والاتحاد الأوروبي محافظ، كل منطقة تجارية في العالم هي منطقة محافظة، هذه المسألة مفرغ منها، لماذا؟

لأن كل منطقة تجارية معينة من بين مصالحها أن تكون لديها منتجات بقيمة أرفع، بتكلفة أقل والمعالم والأداءات التي ستقوم بدفعها في الفضاءات المقابلة لها أو التي في تبادل معها تكون أقل ومن سيكون الأقوى، لكن تونس صحيح ليست بنفس قوة المنظومات العالمية المتكاملة، عندما نقول أن 28 دولة أوروبية قامت بعمل جبار منذ الثمانينات لخلق الاتحاد الأوروبي وبحق لها القيام بكل التعديلات لكن دون المساس بسيادة الدول ودون وجود عدم توازن بين حقوق هذه الدول التي قامت هي بنفسها بهذه التسهيلات الموجودة في هذه التعديلات بعد أن رأت بأنه قد أن الأوان لأن تنفتح هذه الدول أيضا، لأنها تؤمن بالموارد البشرية لبلدان جنوب القارة الموجودة في إفريقيا، كما تؤمن أيضا بأن كل الامتيازات التي تسند لكل الدول، والتي تطالب بالتفاوض الندي للند، أريد أن أؤكد على أنه في كل المفاوضات التي نقوم بها الند للند وهذا لمصلحة المؤسسات التونسية خاصة في الصناعة وفي صناعات معينة وبالتحديد صناعة النسيج،

تعلمون صناعة النسيج وما تخللها على مدى التاريخ من تطورات وتعديلات وإن لم تقدر تونس على الخروج من بعض الأزمات ذات الصبغة المحافظة فإن هذا ليس في تونس فقط، بل في كل الدول المماثلة لنا، والتي لديها نسيج ونذكر هنا بالتحديد مصر والمغرب وهما

تعملان مثلنا على نفس هذا النمط ونحن جميعا بصدد بذل الجهود سواء تونس أو البلدان المماثلة لتونس لدينا -دائما أعيد وأقول- اقتصاد مشابه أو وضعنا في منطقة الشرق الأوسط.

وخلافا لما يقال، فإن هذه الدول تغزو الأسواق، وهي تقوم شيئا فشيئا بمراجعة اتفاقياتها التجارية، ونحن في كل مرة بصدد ربح شوط، وأكد لكم أن هذه البروتوكولات إن كنا نتحدث عن 2004-2005 لا يمكن للاتحاد الأوروبي تمريرها، وإن الفضاء الأورو متوسطي لم يكن يقبل بهم لكن نظرا لندرة متوجههم ونظرا للحروب التي حصلت وخاصة حرب أوكرانيا، جعلتهم يفتحنون على أسواق أخرى ويذهبون إلى بلدان كالجمهورية التونسية، التي أكدت مرة أخرى أنها منفتحة على كل الدول، على كل الشراكات ونحن نحترم جميع شركائنا، ولا نقلل من قيمة شركائنا، بل نقوم بتطويرها.

المهم أن تكون هذه الشراكات لفائدتنا وليست ضدنا وكلما نتفطن لفصل أو بند أو أي مسألة تقنية أو غير تقنية لها ضرر على بلادنا وتمس من نسيجنا الاقتصادي وتمس برؤيتنا ورغبتنا في أن نتقدم وأن تكون لدينا رؤية استراتيجية جديدة، لأن الدول المشابهة لنا والتي كانت مثلنا، أحيانا تقولون ولكم الحق في ذلك، أن هذه البلدان شهدت تقدما وتطورا بهذا لأنها قد دخلت في كل الشراكات الممكنة، لأننا نتحصل على كل ما نحتاجه من معطيات تكنولوجية، لأنهم قد سبقونا في هذا، وهذا ليس عيبا، نعم لقد سبقونا ويمكننا بهذه الشراكات أن نأخذ ما يمكن من التطور الصناعي والتكنولوجي ونطور من منظوماتنا وعلينا أن نتحصل على ما يمكن الحصول عليه من قواعد المنشأ وبالذات من منافع من هذه القواعد.

وفي الحقيقة كان لدي العديد من الكلام الذي أردت أن أقوله وهذا الكلام مكتوب، ولكنني أذكره الآن بطريقة ارتجالية وليس بطريقة فنية، كما هو مطلوب مني لأنني أرى أنها قواعد مهمة جدا، عندما نقول تراكم منشأ، عندما نقول أن منشأ هذا البلد، كيف يمكننا الأخذ بذلك البروتوكول 19 و 20 و 21 منافع بالنسبة إلى التجارة والصناعة خاصة صناعة النسيج الذي منذ عشر سنوات مضت لم يكن لنا الحق في الحصول على نسبة منها وكانت محجرة على كل الدول، في الوقت الحاضر تم إسنادنا نصيبا بالنسبة إلى النسيج ودخلنا إلى مرحلة بالنسبة إلى قواعد المنشأ أن نذهب في "simple transformation" التي هي قواعد بسيطة ومبسطة وخرجنا من "transformation" المعقدة التي كلفتنا وكانت ستؤثر على مبادلاتنا التجارية مع الدول التي نتعامل معها.

ما أريد التأكيد عليه هو أن قواعد المنشأ عندما نقول منشأ المنتج فهذا يعني صفته وجنسيته الاقتصادية، صحيح أن هناك عدة مداخلات أشكرهم على ذلك السيدات والسادة النواب يقولون أن عملية تراكم المنشأ أو مسألة التحويل الذي ذهبنا إليه أو كل ما هو امتيازات بحكم هذه البروتوكولات التي هي أمام سيادتكم بإمكانها التأثير على المنتج التونسي، فالمسألة فيها تبادل.

ما نؤكد عليه كما ذكر السيد وزير التجارة والسيد وزير الخارجية أن لدينا منتجاتنا، عند الحديث عن التمور وعندما نتحدث عن زيت الزيتون هناك تصاريح معينة، فإن علامتنا ومنشأنا مميز ويبقى خاصا بنا وبدولتنا وإن التبادل في إطار قواعد المنشأ لن يؤثر على أي شيء بالنسبة إلى هذا المنتج ولا يمس بمنتوجنا ولا يمس بموارد الدولة التي ستدخل بمقتضاه في عمليات التصدير وكما ذكرت لكم فإن هذا سيسهل للنسيج الاقتصادي التونسي الاندماج الاقتصادي وسيساهم

في كل ما هو تطور تقني وعلمي وإن هذه الدول عندما تعطي امتيازات كهذه الامتيازات فمن مصلحة الدول التي تشاركها والتي تدخل معها في هذه البروتوكولات أن تتطور هي أيضا لأن فكرة الدخول معك في بروتوكول ليفتك منك، هذا لم يعد موجودا، لم تعد هناك نظرية وجود طرف أو دولة تريد الافتكاك للدولة الأخرى موجودة، كل الصراع يدور الآن حول من سيدخل في التكتلات بطريقة سليمة ويدافع عن حقوقه ويجعل اقتصاده يتطور ويقوم بالاندماج الاقتصادي اللازم حتى وإن لم يكن الاقتصاد الموجود ليست له نسبة النمو المرجوة التي تنمى الوصول إليها في سنة 2026 وخلال السنوات التي تليها بإذن الله.

فأهم المسائل التي تفكر فيها جميعا والتي تفكرون فيها أنتم أيضا هي المحافظة خاصة على الصناعات التي ذكر السادة النواب وذكر السيد وزير نسبة تشغيلها، فالطاقة التشغيلية مهمة.

سمعت في بعض المداخلات أننا نحافظ على حقوقنا كدولة تونسية وكسيادة ولا توجد مشكلة سواء شغلنا أم لا، هذا الطرح نرجو الذهاب فيه لكنه طرح نظري، لا يمكننا العمل بهذه الطريقة، نريد من المؤسسة والقائم عليها الذي هو صاحب المؤسسة ويشغل الناس وعندما تكون مبادلاته التجارية معفاة وعندما يقوم بـ "transformation simple" فإنه بانضمام تونس لقواعد المنشأ المعدلة في هذه البروتوكولات فإننا سنريح الكلفة، سنريح يد عاملة، كما سنريح دخولنا في صفوف البلدان التي أمضت على هذا البروتوكول.

وأنا أؤكد لكم أننا لن نتوقف عند هذا التعديل، فالاتفاقية الأورو متوسطة التي قطعت أشواطاً من العمل ومن المفاوضات وخاصة من المصادقات والتعديلات ما زال لدينا عمل وأنا سأؤكد على مسألة مهمة جدا، لا يمكن لأحد أن يجرمنا من حقنا في التفاوض الثنائي، فإن هذه الاتفاقيات فتحت في 2019 وخلال السنوات التي سبقتها عندما أردنا التفاوض الحق لكل الدول من القيام باتفاقيات ثنائية، ما معنى هذا؟ أي عندما نجد أننا لا قدر الله -كما ذكر أحد السادة النواب- أمام دولة لا يمكننا الاتفاق معها في الشراكة الأورو متوسطة، فإننا نعب عن عدم رغبتنا في عقد الاتفاق معها الذي له صبغة جهوية أو إقليمية ونصرح بأنه لا يمكننا الاتفاق مع هذا البلد ولا نمضي معها الاتفاقية.

فمن حقنا إبرام الاتفاقيات التي نريدها وتكون اتفاقيات ثنائية وهذا مخول لكل البلدان المشاركة والموجودة وإسرائيل غير موجودة ونحن لا نشارك معها ولا نعمل معها ولم نعقد أي اتفاق شراكة مع الكيان الذي تعرفون ما يقوم به تجاه أبنائنا وأطفالنا في فلسطين، نحن ننتمي لفلسطين ولكل الشعب الفلسطيني في كل مكان وإن شاء الله معا جميعا وتاريخ هذا ليس بعيدا بإذن الله، سنذهب جميعا لزيارة القدس الشريف ويكون القدس عاصمة دولة فلسطين بإذن الله.

أريد أن أعود إلى موضوعنا -لا أدري هل ما زال لي بعض الوقت- على كل حال أؤكد على أمر هام جدا، أنا كوزيرة مالية أرغب في إدخال أموال لكن في هذه الاتفاقيات عكس ذلك، دائما أؤكد أن اتفاقية قواعد المنشأ وتراكم المنشأ، وأؤكد خاصة على النسيج سأذكر شيئا سأنهي به وهو أمر مهم جدا، 2019 لم توافق تونس على شروط تم وضعها في هذه الاتفاقية، فرفضت تونس وعدة دول أخرى عربية هذه الشروط وأذكر منها الجزائر ومصر وعادوا إلينا وتم التفاوض معنا من جديد وتم وضع البروتوكول في 2023-2024-2025 وكان ذلك حسب الشروط التي فرضتها الدول العربية ومن أهمها تونس وتحصلنا على نصيبنا من النسيج ولدينا المبالغ المحددة التي سنتفق عليها وكل هذا الاتفاق موجود أمامكم ومضمون، صحيح أنه اتفاق تقني ولكنه مهم

للبلاد، مهم للنسيج التونسي، للمؤسسات الصناعية التونسية، مهم لجامعة النسيج، مهم لكل المؤسسات التي عملت.

وما أؤكد لكم أن 1 جانفي إن لم يقع المصادقة عليها، فإنه سيكون هناك تأثير سلبي على هذه المؤسسات وعلى الصناعة التونسية وأنتم حريصون وأنا معكم في قانون المالية، تريدون أن تتحسن الصناعة التونسية وترغبون في رفع كل الضيم على المؤسسات التونسية التي هي قادرة أن تكون لديها الصبغة التنافسية اللازمة وعندما نقوم بالتفاوض وأنا أؤكد لكم هذا مرة أخرى، على مستوى الوزارات المعنية بالمفاوضات التجارية، فإن التفاوض يكون الند للند ونحن لن نفرط أبدا في حق البلاد وكل ما هو بند يخالف سيادة الدولة، لا نوافق عليه وعذرا على الإطالة.

كل سنة وأنتم بخير، أبقاكم الله، كل الشكر لكم لأنني قد أخذت من وقتكم، شكرا سيدي الرئيس والسادة النواب وكل عام وأنتم بخير والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للوفد الوزاري الممثل للحكومة على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في عملية التصويت وعملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 114 من النظام الداخلي ونظرا إلى إمكانية تعذر التصويت الإلكتروني ببعض المقاعد، نعلن عن إمكانية الجمع بين التصويت الإلكتروني والتصويت برفع الأيدي.

تفضل نقطة نظام، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

طلبت نقطة نظام، منحني إياها وبارك الله فيك السيد الرئيس ومشكور، سبق في نفس المقاربة والسيدة الوزيرة تقدمت لك بالشكر الآن على حسن التسيير والتدبير ونتمنى أن نواصل على نفس المنوال وسنة طيبة للجميع، اليوم في ظل عدد الزميلات والزملاء النواب المتواجدين بالقاعة، نرجو درءا لكل التباس يمكنه المساس بصورة المجلس على مستوى التصويت، نرجو أن يتم التصويت حسب عدد الحضور الموجودين في القاعة، كما تم القيام به في الفصول الأخيرة في الميزانية. لذلك رجاء أن يكون التصويت على حسب عدد حضور الزميلات والزملاء النواب الموجودين في ظل غياب العديد لأسباب نجعلها ونتمنى أن يكونوا بخير، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أولا وبالذات لقد تم اتخاذ قرار من المرة الفارطة،

السيد النائب المحترم عندما تتقدم بنقطة النظام، عليك أن تستمع للجواب.

أولا، لقد تم اتخاذ القرار من المرة الفارطة عند القيام بكل عملية التصويت، يقع احتساب الحاضرين والإدارة استعدت لاحتساب الحاضرين وسوف يقع التطابق بين عدد المصوتين وعدد الحاضرين، لذلك رجاء عدم تكرار هذه المسألة في المستقبل لأن ما حصل في قانون الميزانية والزملاء بعد أن يقوموا بالتصويت يخرجون، أصبحنا نحسب عدد الحاضرين عند عملية التصويت وتقع مطابقتها مع المصوتين، هذه المسألة حسمت.

الآن نطلب من السادة الزملاء الالتحاق بمقاعدكم، نظرا إلى كوننا سوف نشعر في عملية التصويت، علما وأني كنت قد ذكرت بأنه سيقع الانتهاء لعملية التصويت الإلكتروني وبالنسبة إلى المقاعد التي لا يتوفر فيها التصويت الإلكتروني سيقع الالتجاء إلى التصويت بالأيدي وسيقع الجمع بين العمليتين.

الآن نمر إلى التصويت على مشاريع القوانين المعروضة تباعا:

أولا، مشروع القانون الأساسي عدد 119 لسنة 2005: في البداية يجري التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين. الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 95 موافقون، 3 محتفظون و3 معترضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الراضون برفع الأيدي؟

النتيجة: 96 موافقون، 3 محتفظون و4 رافضون. نعلن عن نتيجة التصويت ويتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضوا.

تفضل المصحح للسيدة المقررة.

السيدة مقررة

شكرا،

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة

على تعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على تعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا قبل ذلك، التصويت على العنوان أولا، لذلك قبل كل شيء أعيدي قراءة العنوان.

السيدة المقررة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة

على تعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة الزملاء المحترمون، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 83 موافقون، 11 محتفظون، 6 رافضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الراضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 84 موافقون، 11 محتفظون، 6 رافضون. وقعت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضلي السيدة المقررة.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على تعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر المتعلق بتعريف مصطلح منتوجات المنشأ وأساليب التعاون الإداري المدرج بمقتضى قرار اللجنة المشتركة التونسية للشراكة الأوروبية للتبادل الحر عدد 1 لسنة 2024 بتاريخ 9 أكتوبر 2024 والملحق بهذا القانون الأساسي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 88 موافقون، 10 محتفظون، 6 رافضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 89 موافقون، 10 محتفظون، 6 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برتمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 84 موافقون، 10 محتفظون، 6 رافضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 85 موافقون، 11 محتفظون و6 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول ب لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية والدول للمجموعة الأوروبية للتبادل الحر عدد 119 لسنة 2025.

ثانيا، نمر بعد ذلك إلى مشروع القانون الأساسي عدد 120 لسنة 2025 ويجري التصويت في البداية على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بإحكام الفصل 109 من النظام الداخلي بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون 88، محتفظون 11، رافضون 4. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية 89 موافقون، 11 محتفظون و4 رافضون. يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

أحيل الكلمة إلى مقررة اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضوا، تفضلي.

السيدة المقررة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة

على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة

بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 85 موافقون، 11 محتفظون، 6 رافضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

النتيجة: 86 موافقون، 11 محتفظون، 6 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للسيدة مقررة اللجنة، تفضلي.

السيدة المقررة

شكرا،

فصل وحيد:

تتم الموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى المدرج بمقتضى قرار مجلس الشراكة التونسي الأوروبي عدد 1 لسنة 2025 بتاريخ 22 جانفي 2025 والملحق بهذا القانون الأساسي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 85 موافقون 9 محتفظون، 8 رافضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

النتيجة: 86 موافقون، 9 محتفظون و8 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن استعدادا للتصويت على مشروع القانون برتمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 85 موافقون، 9 محتفظون، 7 رافضون. الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 87 موافقون، 9 محتفظون و7 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى عدد 120 لسنة 2025.

نمر إلى المشروع الثالث وهو مشروع القانون الأساسي عدد 121 لسنة 2025، في البداية يجري التصويت على الانتقال إلى مناقشة

المشروع عملاً بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 85 موافقون، 12 محتفظون، 4 رافضون.
الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الراضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 86 موافقون، 12 محتفظون و4 رافضون.

والآن أحيل الكلمة إلى السيدة مقرر اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضواً.

السيدة المقررة

مشروع قانون أساسي يتعلق

بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً،

زملائي الأفاضل، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 88 موافقون، 10 محتفظون، 6 رافضون.
الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الراضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 89 موافقون، 10 محتفظون و6 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تمت الموافقة على تعديلات الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطة المعتمدة بمقتضى قرارات اللجنة المشتركة للاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطة عدد 1 لسنة 2023 بتاريخ 7 ديسمبر 2023 وعدد 1 لسنة 2024 وعدد 2 لسنة 2024 بتاريخ 12 ديسمبر 2024 الملحقة بهذا القانون الأساسي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، زملائي الأفاضل الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 84 موافقون، 8 محتفظون و8 رافضون.
الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الراضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 86 موافقون، 9 محتفظون و8 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برتمه.

زملائي الأفاضل، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 86 موافقون، 9 محتفظون و7 رافضون.
الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الراضون برفع الأيدي؟

النتيجة النهائية: 88 موافقون، 10 محتفظون و8 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة للاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطة عدد 121 لسنة 2025.

شكراً جزيلاً للجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج، الشكر الموصول وبالغ التقدير لكل من السيد محمد علي النفطي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والسيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية والسيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وكافة الوفد المرافق لهم، متمنياً لهم جميعاً التوفيق والسداد في مهامهم.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بمناسبة السنة الإدارية الجديدة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة المحترمون،

إننا مقبلون بعون الله وتوفيقه على سنة إدارية جديدة 2026، نتمنى صادقين أن تكون سنة خير ويمين وبركة على بلادنا وعلى الأمة الإسلامية قاطبة وبهذه المناسبة وباسمكم جميعاً نتوجه بخالص عبارات التهاني إلى سيادة رئيس الجمهورية وإلى السيدة رئيسة الحكومة وكافة أعضائها وإلى الشعب التونسي بجمع ربوع تونسنا العزيزة، راجين من الله عز وجل أن يعيدها علينا جميعاً بموفقور الصحة والسلامة والنماء والاستقرار.

ولا يفوتني أيضاً أن أخص كافة إطارات وأعوان الإدارة البرلمانية بالتهنئة بالسنة الجديدة وأن أتوجه إليهم مجدداً بالشكر على كل ما يبذلونه من مجهودات متواصلة.

كما أتقدم بهذه المناسبة بالتهنئة إلى كافة العاملين بمؤسسة التلفزة الوطنية والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني وكافة المؤسسات الإعلامية والصحفية التي ترافق أشغالنا، كذلك أصدق عبارات التهاني إلى كافة أعوان وإطارات الأمن الرئاسي ومختلف الأسلاك الأمنية الساهرة على الأمن بمحيط المجلس.

كل عام وأنتم بخير،

كل عام وتونس بألف خير،

ولا أنسى أن أذكر الوظيفة التنفيذية، فعند استعراض خطاب السيدة رئيسة الحكومة، عند تقديم قانون المالية وكذلك عند استعراض مهمة الحكومة ومن مثل السيد رئيس الحكومة، أنه تم التأكيد على أن هناك العديد من مشاريع القوانين ونحن استبشرنا بها وأكد أنها ستحقق الثورة التشريعية التي نريدها بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والنسبة إلى تحسين الوضع الاجتماعي.

وأؤكد مرة أخرى أن مجلسنا متعطش لاستقبال هذه القوانين، لكي ندرسها بكل تدقيق، كل ذلك خدمة لمصلحة الشعب العليا خاصة أنني أؤمن الإيمان القاطع بوجود تناغم الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لأنه لا قدر الله، إذا وجد خلل في الوظيفتين، فإن ذلك من شأنه أن يخلق الاختلاف وهو ما لا نرجوه لأنه إذا حصل ما يعبر عنه باللغة الفرنسية "Dysfonctionnement des fonctions de l'état"، هذا يجب علينا أن نتفاداه.

ولذلك ومن هذا المنبر وباسم كافة زملائي النواب، فأني أتوجه إلى الوظيفة التنفيذية، السيد رئيس الدولة والسادة أعضاء الحكومة، بالإسراع في تقديم كل تلك القوانين للمجلس لكي تتمكن من دراستها بعمق وتبني خدمة للمصلحة العليا للوطن ولطموحات الشعب التونسي وكذلك لكي يكون المشرع على اقتناع تام عندما يقوم بالتصويت على القوانين.

نحن مجندون ونعتبر أنفسنا في الخط الأول من أجل الدفاع عن وطننا وعلى مصالح شعبنا ولذلك نعيد ونكرر فإننا عندما أقسمنا اليمين على خدمة الشعب، اليمين على الدفاع عن الوطن فإننا مجندون لتحقيق ذلك واخترت أن نصرح بذلك اليوم وفي هذه الجلسة العلنية ولكي يسمع الجميع وخاصة الشعب التونسي، أن هذا المجلس مستعد تمام الاستعداد للقيام بواجبه في الذود عن حصى الوطن وشكرالكم.

نرفع الجلسة مؤقتا لكي نقوم بتوديع الوفد الحكومي والوفد المرافق له ثم نستأنف الجلسة وأطلب من السادة رؤساء الكتل ممثلي غير المنتمين الاجتماع، شكرا لكم.

تدخلات السيدة والسادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد نائب لرئيس مجلس نواب الشعب

قائمة التدخلات للسيدات والسادة النواب المحترمين على معنى الفصل 108 كالاتي: السيدات والسادة عبد السلام الحمروني وسيرين المرابط وأيمن بن صالح وغسان يامون والسيد مسعود قريرة وعلى بوزوزية.

الكلمة للنائب المحترم عبد السلام الحمروني تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

مداخلتي إلى السيد وزير الداخلية والسيد والي مدين، وسأتحدث فيما يخص الشأن البلدي بمعتمدية بني خدّاش وأريد القول أن هذا المنصب أو هذه الوظيفة ليست مخبر تجارب في بلدية بحجم بلدية بني خدّاش والتدخل وتبليغ المشاكل وصوت المواطن في كل المجالات متاح لنا وبكل الوسائل طالما لم يتم فيه التهجم على أي كان وإعطاء مغالطات، ومن يرى عكس هذا فالقانون يكفل له الرد وبالطرق التي يراها مناسبة، فما بالك عندما نتحدث عن نائب شعب ومنبر المجلس وتحت قبة البرلمان أو المؤسسة التشريعية ومن يقلقه هذا فذلك شأنه.

أعود إلى الشأن البلدي ببلدية بني خدّاش ورغم أن الجميع يعرف محدودية الإمكانيات البشرية وأيضا من حيث المعدات، ولكن عندما تزيد عن هذه الوضعية تعيين مسؤول يفترض أن يكون الجهد مضاعفا، ولكن يحمل نفسه بين ظفريين مسؤولية لم يحمله إياها أحد وهي الاصطفاف والدفاع عن عينه.

وهنا فلننسى الأشياء بمسمايتها وأتوجه إلى السيد كاتب عام بلدية بني خدّاش، ماذا فعلتم في وضعية المسلخ البلدي رغم مسؤولياتكم المشتركة مع مندوبية الفلاحة؟ اليوم صحة المواطن في خطر وسنعود إلى الملف في مداخلة قادمة قريبا مع وزير الفلاحة وطلب فتح تحقيق بات أمرا ضروريا وهذه بعض الصور (عرض السيد النائب صورا) وهناك مقطع فيديو نزلته على صفحتي للمسلخ البلدي، الصور التي توضح المسلخ البلدي وكيف تقدم اللحوم لمواطنينا في الجهة

والمسلخ هذا حسب ما بلغنا تم تخصيص له ما يقارب 180 ألف دينار، لا بد من فتح بحث فيما يخص هذه الاعتمادات، أين صرفت؟ ماذا فعلتم في مسألة رخص البناء وتعطيل مصالح المواطنين؟ ماذا فعلتم في مسألة الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء؟ أين فرض تطبيق القانون فيما يتعلق بالانتصاب الفضوي وإخلاء الأرصفة؟ ماذا فعلتم في مسألة النظافة وتراكم النفايات؟ وهنا كل شخص سيأخذ حقه، فكل الشكر للسيد كاتب عام البلدية السابق على الجهود الرغم من أنها نفس الإمكانيات الموجودة اليوم والتي قلنا أنها إمكانيات محدودة. ما مآلات المشاريع المعطلة والتي تم أو تحت إشراف البلدية مثل التنوير العمومي في بعض العمادات وأيضا الأشغال في مقر البلدية نفسها منذ سنوات؟ أين نتائج المناظرتين التي تم الإعلان عنهما سابقا، والتي يفترض أن تحل جزء من هذه المشاكل؟

هذا فعلا الشغل الشاغل لكل مواطني البلدية وهذه فعلا الأولويات التي يجب على كل مسؤول أول على رأس البلدية الاشتغال عليها، عدا هذا ليس لدينا أي إشكال شخصي مع أي مسؤول جهويا كان أو مركزيا وشكرا.

السيد نائب لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذة سيرين مرابط، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة أردت اليوم أن أتقدم بتعازي الحارة لكل أهالي الرديف وعلى رأسهم السيد المولدي بن حميدة إثر وفاة الممرضة أزهار بن حميدة التي توفيت يوم 25 ديسمبر بعد أن أصيبت بحروق أثناء أداء عملها بالمستشفى المحلي بالرديف يوم 20 ديسمبر.

من غير المعقول اليوم أن تصبح حياة إنسان في تونس مجرد رقم، اليوم وزارة الصحة مطالبة أولا بتعزية أهل الفقيدة وثانيا ألهدأ الحد أصبحت الروح البشرية رخيصة لماذا لا ننشر نعيها؟ ننشر نعيها عن مدير المستشفى ورئيس الإدارة عندما يتوفى في نفس الصفحة، لماذا لا ننشر عن الممرضة؟

اليوم، أستمع إلى والد الممرضة يطالب بفتح تحقيق في ملابس وفاتها إثر اندلاع الحريق مثلما ذكرنا، لماذا تتركون الناس تؤول وتتحدث وتشكك ويظهرون أن السلك لم يحترق ويظهرون أن الكرسي سليم ونصف الطاولة سليمة؟ أنتم مطالبون بفتح تحقيق وان قمتم بفتح تحقيق في الإبان نريد أن نعرف أين وصل التحقيق؟ اليوم من غير المعقول أن نتعامل بهذا الاستخفاف مع المواطنين.

كل التعازي لأهالي الفقيدة وأهالي الرديف، قلوبنا معكم وسنواصل متابعة التحقيق نواب مجلس نواب الشعب جميعا ونواب قفصة.

أردت في الدقيقة الأخيرة المتبقية أن أتوجه بنداء إلى السيد وزير الصحة فمن غير المعقول أن أدوية مرضى السكري التي لا فقط "CNAM" لا تتكفل بها، 148 دينارا بالنسبة إلى "Levemir" و"NovoRapid" 85 دينار لكن حتى من يستطيع شراء الدواء فنحن اليوم نعاني من فقدان الأدوية، يعني حتى من لديه المال لا يستطيع الشراء. اليوم مريض السكري عندما لا يأخذ الأنسولين الخاص به ماذا ينجر عن ذلك؟ سيلحق الضرر بالعينين والشرايين والقلب، إنه مرض خطير جدا، هذا بالنسبة إلى مرضى السكري فماذا عن مرضى السرطان؟ نفس الشيء الأدوية مفقودة.

ما الفائدة من الصناديق إذا لم تقم بدورها الاجتماعي؟ ما معنى أن لا تتكفل بالدواء؟ نتحدث عن دواء بـ 4 آلاف دينار و3 آلاف دينار وألف و300؟ يعني في تونس يعيش فقط ميسوري الحال والفقير له الله، الفقير يجب أن يموت ولا يجب أن يتكلم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل ضياف لك الكلمة تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

سأوجه كلامي اليوم إلى السيد وزير الشباب والرياضة، أردت توضيح موضوع على قدر من الأهمية خاصة وأن لدينا براعم ولدينا طاقات من الأطفال والشباب لم يجدوا اليوم قاعات يتدربون فيها رغم أنهم حققوا نتائج وطنيا وإقليميا ودوليا في عديد المناسبات وفي المقام الأول مشكلة الترفيه في معلوم التدريب أو النشاط داخل قاعات الرياضة الراجعة بالنظر إلى وزارة الشباب والرياضة.

يعني أن تقوم في الهي الشعبي بالترفيه في معلوم التدريب والنشاط داخل القاعات المغطاة من 250 دينارا إلى 650 دينارا، هنا نرى توجهنا نحو القضاء على كل ما هو طاقة وعلى هذه البراعم والتوجه نحو العنف ونحو الجريمة ونحو السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، نحن نريد تجنب كل هذا ونريد توجيه شبابنا وأطفالنا نحو صقل مواهبهم ونخلق منهم أبطالاً يشرفون تونس.

في منطقتي سيدي حسين في بطولة إفريقيا لرياضة "Jiu-jitsu" وهي رياضة يابانية شرفوا تونس ورفعوا قرابة 50 ميدالية ذهبية وأنا حضرت المباريات ودورة بطولة إفريقيا وكانوا ضمن المنتخبات التونسية وهذا شرف للأحياء الشعبية فلماذا تقارن الأحياء الشعبية بالأحياء الراقية؟ يمكن أن يدفع في حي راقى 650، أما في حي شعبي فهذا كثير؟ فاللباس حسب ما تواصلت معهم يحصلون عليه من الملابس المستعملة، هل برأيك يمكنه دفع 50 دينارا شهريا فما بالك بالأولياء الذين يعانون. لذلك أرجو من وزارة الشباب والرياضة مراجعة هذا المعلوم وأرجو من سيادة رئيس الجمهورية التدخل لفائدة أطفال وبراعم وطاقات الأحياء الشعبية الذين شرفونا في بطولات العالم ولدينا بطل عالمي وشرفونا في المحافل الدولية والإقليمية خاصة في الرياضات الفردية والجماعية.

ومن هذا المنبر أرجو من وزارة الشباب والرياضة إعفاء هذه الجمعيات من الديون الموجودة وتسليمها الشهادت وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم أيمن بن صالح تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

نبي اليوم سنة 2025 وإن شاء الله بداية من يوم الغد من سنة 2026، نرجو أن لا نعيد الحديث عن نفس النقاط التي سأذكرها اليوم.

موضوع الأدوية وخاصة دواء الغدة الدرقية، اليوم لا يتوفر دواء الغدة الدرقية، أتحدث هنا عن كبار سن أبائنا وأمهاتنا، كل هؤلاء يستحقون هذا الدواء وهناك أيضا مرضى السرطان رجاء وفروا الأدوية للمرضى لكي لا نتركهم يصلون إلى عواقب صحية سيئة، هذا في الشأن الوطني.

كذلك هناك موضوع سأطرحه بشأن الحادث الذي صار في قابس، البحارة الذين لقوا حتفهم وحقيقة حسب الروايات المتعددة لسنا بحاجة إلى تأجيل الأوضاع في قابس ولا لأمر يمكن أن تصعد أكثر، السيد وزير الداخلية بكل لطف الرجاء فتح تحقيق في ملابسات حادث غرق هذا المركب الذي حصل والذي توفي فيه شخصان والشخص الثالث مفقود إلى حد الآن، إن شاء الله نجده سالما.

سأتحدث عن قطار قابس تونس فمند يومين ينطلق من قابس تونس على الساعة منتصف الليل ويصل إلى تونس على الساعة الحادية عشرة صباحا إلى تونس، يعني في عطلة و"locomotive" يتوفر فيه عربتان فقط ويشهد اكتظاظا كبيرا وأكثر من هذا السيد وزير النقل يتم تشغيل المكيف في هذا الطقس البارد، هذا غير معقول.

في الدقيقة الأخيرة أريد أن أؤكد على مسألة تخص سكرة، نهج المطار، دار فضال، حي الفاتح، سيدي فرج، الزوايدية، شطراثة، سيدي سفيان، والفيلاج، هذه المناطق حصل فيها غزو للمهاجرين غير النظاميين، فرجاء مع الحملات التي تقوم بها الوحدات الأمنية مشكورة والتي تسهر يوميا إلى غاية الساعة منتصف الليل وفي كل وقت ومكان ومنطقة أريانة الشمالية مشكورين لكن اليوم نحن بحاجة إلى دعم أكثر وحملات أكثر لأن الأمر تجاوز حده واليوم من يأوي المهاجرين غير نظاميين على خلاف الترتيب المعمول بها يجب أن يحاسب فهناك قانون وهناك من يتجاوزه.

حان الوقت لكي نبدأ سنة 2026 بتطبيق القانون لأن الأحياء التي ذكرتها كلها فيها غزو مطلق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أيمن، الآن الكلمة للنائب غسان يامون تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد رئيس المجلس على إحالة الكلمة،

إلى السيد وزير الصحة،

سيدي الوزير، اليوم الخدمات الصحية في جزيرة جربة تشهد ترديا غير مسبوق وسبق في جلسات سابقة أن ثمننا بعض الأعمال التي قمتم بها مثل تخصيص سيارة إسعاف وإحداث أقسام جامعية لكن اليوم للأسف الخطوات التي سبق وقمتم بها تشهد تراجعاً كبيراً.

أولا التجربة النموذجية في جزيرة جربة حيث كان هناك طبيبان يعملان "SMUR Médicalisée" ويتنقلون في أرجاء جربة لمدة أربع سنوات بصيغة تعاقدية، هؤلاء عبروا عن رغبتهم في العمل في الصحة العمومية عكس ما تروجون له السيد الوزير عن وجود عزوف كبير من السادة الأطباء عن العمل في القطاع العمومي، هؤلاء يريدون العمل لكننا نفاجاً بالسيد المندوب الجهوي للصحة بولاية مدين يرفض تجديد عقدهم ويرفض انتدابهم أصلا، وهذا قرار اعتباطي غير مقبول، ونحن نرفضه في جزيرة جربة لأنها تجربة نموذجية قدمت الإضافة للمواطنين وقربت المرفق الصحي وخاصة الحالات الاستعجالية في كافة أنحاء جزيرة جربة.

لذلك السيد الوزير نطلب منك في أسرع وقت ممكن إرجاع طبيبا الإنعاش والإسعاف الذين يعملون على الوحدة المتنقلة في جزيرة جربة وإرجاعهم إلى العمل ونستغرب قرار السيد المندوب الجهوي للصحة الذي من المفروض أن يعمل على تجويد الخدمات الطبية لكن للأسف في أغلب القرارات نجده يعمل على مزيد تهميش الوضع الصحي بجزيرة جربة.

كذلك لا يخفى عليكم السيد وزير الصحة الحالة التي وصل إليها المستشفى الجهوي الصادق المقدم اليوم، استقلالات بالجملة أنا سأعرض عليك السيد الوزير الاستقلالات: استقالة رئيسة قسم الأعصاب بالمستشفى الجهوي الصادق المقدم وهو القسم الوحيد بالجنوب الشرقي، استقالة رئيسة قسم السكري، استقالة رئيس اللجنة الطبية وهذا ناتج للأسف ونقولها عن سوء تعامل السيد المندوب الجهوي للصحة مع الكفاءات الطبية والسادة الأطباء في المستشفى الجهوي الصادق المقدم، طريقة التسيير التي يمارسها أفضت إلى استقلالات بالجملة وإذا استمرت الحالة على ما هي عليه أرى أننا سنتوجه نحو انهيار الوضع الصحي بجزيرة جربة.

السيد الوزير، نطلب منك تدخلا عاجلا لإنقاذ المستشفى الجهوي الصادق المقدم بجزيرة جربة وقد تواصلت مع السيد المندوب الجهوي للصحة والسيد والي مدينين لكن للأسف لم يحركا ساكنا أمام هذه الأزمة. عشرات الاستقلالات يوميا إذا وصلنا بهذا النسق أؤكد لك السيد وزير الصحة أننا لن نجد طبيبا ولا ممرضا في المستشفى المذكور.

كل ما نطلبه منك هو التدخل لإنقاذ الجهة الصحية بجزيرة جربة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا غسان، الكلمة للسيد مسعود قريرة تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مداخلتي موضوعها صابة زيت الزيتون، أطرافها السيد وزير الفلاحة ووزير التجارة.

قبل البداية أرجو الشعب التونسي سنة إدارية جديدة مباركة، كما أدعو أن تكون هذه السنة مباركة على الأمة العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء وتحية إلى كل فلاح يمكننا من الغذاء ويساهم في توفير العملة الأجنبية لتغطية وارداتنا من وسائل النقل والأدوية وغيرها.

تدخلني بهم مرة أخرى الفلاحين الذين يقومون بجمع الصابة في فترة موسم الليالي والبرد وفي بعض الحالات الأمطار.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد مدير ديوان الزيت،

الصابة مقدرة بـ 500 ألف طن أي قرابة 2 مليون طن زيتون وحسب التقديرات في الجمع وصلنا بين 20 و25% من الجني والصابة قد انطلقت في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر، بعد شهرين جمعنا الربع يعني لا زالت ثلاث أرباع مما يجعل هذه الصابة كي نجمعها تمتد إلى شهر جوان وهذا غير ممكن والصابة ستلتف، فعليكم دراسة هذا الموضوع واتخاذ الاحتياطات اللازمة للإسراع بجني الزيتون كي لا تتلف الكمية.

النقطة الثانية أن هذا التأخير الذي حصل في الجني ناتج عن ارتفاع السعر والضبابية في تسعير السعر المرجعي.

السيد الوزير، صابتنا مقدرة مثلما ذكرت بـ 500 ألف طن 56 ألف موجهة للاتحاد الأوروبي 30 ألف طن للسوق الداخلية، ماذا

سنفعل بـ 400 ألف طن؟ لا بد من التفكير جديا في التخزين، ديوان الزيت لا يمكن أن يستوعب أكثر من 100 ألف طن، الولايات المتحدة الأمريكية فرضت علينا أداءات على المنتوجات الفلاحية بـ 12% فماذا أنتم فاعلون؟

التسعيرة التي وضعتوها 10 دينار للكيلوغرام من الزيت فهي تسعيرة منخفضة جدا لا تغطي التكلفة وهذا القطاع مهدد وسيحدث له ما حدث لقطاع الحليب وقطاع اللحوم الحمراء وإذا لا قدر الله تضرر هذا القطاع لا يمكن لنا إعادة بناءه لأنه تكون عبر آلاف السنين، وصلنا إلى هذا الإنتاج وإلى غابة تعد 120 مليون شجرة بعد جهد كبير جدا والآن عند توفر الصابة ماذا أنتم فاعلون لإنقاذ هذه الصابة؟ والإجراءات المتخذة إلى حد الآن لا تفي بالغرض والصابة مرشحة في السنوات القادمة للارتفاع لأن غابات جديدة مازالت لم تدخل طور الإنتاج وستدخل طور الإنتاج سواء في ولاية مدينين وتطاوين وفي جهة سيدي بوزيد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد مسعود، الكلمة للسيد علي بوزوزية.

السيد علي بوزوزية

اليوم 31 جانفي 2025 يعني سوف نطوي صفحة 2025 نهائيا، ولكن الشيء الوحيد الذي يبعث الفرح في نفوسنا السيد الرئيس هو أننا مازلنا على قيد الحياة ما عدا ذلك لا شيء يسعدنا أو بوادر انفراج في معتمدية دوار هيشر التي تعاني من عديد النقائص.

هناك امرأة سيدي الرئيس هي واحدة من النساء اللاتي حرمن من المنحة ومن بطاقة العلاج المجانية ترغب في بعث رسالة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وهي امرأة مسنة وتقول له: بمناسبة السنة الجديدة حسبنا الله ونعم الوكيل.

أيضا نتمنى في سنة 2026 أن يتم فتح حوار جدي للنهوض بمنطقة دوار هيشر في جميع المجالات، أصبح المكان كأنه لا يتبع الجمهورية التونسية، كأنها منطقة منكوبة بعيدة كل البعد على الدولة التونسية من جميع المقاييس، من ناحية النقل ومن ناحية البنية التحتية من ناحية الفضلات المنزلية الموجودة أمام المدارس الابتدائية والإعدادية في جميع الأماكن ومن ناحية انعدام الماء والكهرباء في عدة أحياء، أحياء على سبيل المثال أرض السيار، أرض الرياحي، أرض الدخلاوي، أرض رمانة وأنهج بدون شبكات تطهير هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الجريمة التي أصبحت في وضوح النهار بسبب الظروف التي هيئتها السلطة منذ سنوات مثلا منتزه حي النسيم وكان يسمى سابقا 26 وهو مشروع منتزه كلفته أكثر من 400 مليون ولكن للأسف اليوم أصبح وكر فساد ودعارة ومخدرات.

دار الجمعيات أيضا لا يمكن أن تقترب منها في الليل الذي كان من المفروض أن يكون منتزه ومشروع استثماري ناجح أصبح الآن وكر دعارة وفساد.

حي الصفاقسي لم تبدأ فيه الأشغال إلى الآن في علاقة بالتهيئة وبالطرق وفي علاقة بالكهرباء والتنوير العمومي وغيره.

يعني أردت القول أن ثلاث دقائق غير كافية لأن الوضع كارثي بمعتمدية دوار هيشر، أقولها للمرة الألف وستحملون المسؤولية وحسي الله ونعم الوكيل مرة أخرى.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً لكل الزميلات والزملاء المتدخلين على معنى الفصل 108.

هكذا نصل إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم، نرفع الجلسة وأتمنى للجميع سنة إدارية موفقة لكل الزميلات والزملاء، كل سنة وأنتم بخير، سنة إدارية إن شاء الله ملؤها النجاحات والتألق، تصبحون على خير.

(كانت الساعة السادسة وأربعون دقيقة مساءً)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملاً بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداورات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025:

الطاهر بن منصور بتاريخ 12 ماي 2025، بوبكر بن يحيى بتاريخ 23 جويلية 2025، عبد العزيز الشعياني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 16 أكتوبر 2025، عماد الدين السديري بتاريخ 21 جويلية 2025، عماد أولاد جبريل بتاريخ 14 أكتوبر 2025، محمد ضو بتاريخ 16 أكتوبر 2025، النوري جريدي ومحمد ماجدي بتاريخ 31 جويلية 2025، عواطف الشنيقي بتاريخ 17 أكتوبر 2025، منال بديدة بتاريخ 24 جويلية 2025، نور الهدى سبائطي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 24 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025.

حاتم لباوي بتاريخ 30 جوان 2025، محمد ماحدي والنوري جريدي بتاريخ 23 جانفي 2025، ريم الصغير بتاريخ 24 أكتوبر 2025، فاطمة المسدي بتاريخ 23 جويلية 2025، هالة جاب الله 20 أكتوبر 2025، وليد حاجي بتاريخ 8 أكتوبر 2025، رمزي الشتوي بتاريخ 23 جويلية 2025، عبد العزيز شعياني بتاريخ 14 أكتوبر 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025.

أيمن البوغديري بتاريخ 13 أكتوبر 2025، حاتم الهواوي بتاريخ 11 نوفمبر 2025، حاتم لباوي بتاريخ 8 نوفمبر 2025، حسن جربوعي بتاريخ 21 أكتوبر 2025، صابر المصمودي بتاريخ 29 ماي 2025، نبيل الحامدي بتاريخ 28 أكتوبر 2025، مريم الشريف (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 16 أكتوبر 2025 و10 نوفمبر 2025، مهى عامر بتاريخ 22 أكتوبر 2025، نجلاء اللحياني بتاريخ 22 سبتمبر 2025، هالة جاب الله بتاريخ 28 جويلية 2025.

كما تقدمت كل من السيدة النائبة أسماء الدرويش بتاريخ 20 أكتوبر 2025 والسيدة النائبة فاطمة المسدي بتاريخ 21 أكتوبر 2025 والسيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 17 أكتوبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقين الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025.

وتقدم السادة الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025:

حاتم الهواوي بتاريخ 8 نوفمبر 2025، حسن جربوعي بتاريخ 29 أكتوبر 2025، عدنان العلوش بتاريخ 10 نوفمبر 2025، عماد الدين السديري بتاريخ 18 نوفمبر 2025، مسعود قريرة بتاريخ 28 أكتوبر 2025.

كما تقدم السيد الناصر الشنوفي بتاريخ 13 نوفمبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير البيئة وتلقى الإجابة عنه في شهر ديسمبر 2025.

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أنشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

السؤال: ما مدى تقدم مصالح وزارتك في تنفيذ برنامج تحديث طاقات خزن الحبوب والذي رصد له مبلغ 38.457 مليون دولار (115 مليون دينار تونسي) من مجمل القرض المبرم مع البنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب عدد 08 لسنة 2023 بمبلغ جملي قدره 87.1 مليون دولار (267.56 مليون دينار تونسي)؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب الطاهر بن منصور

الموضوع: حول برنامج تحديث طاقات خزن الحبوب.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 12 ماي 2025.

وبعد، جواباً على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص مدى تقدم تنفيذ برنامج تحديث طاقات خزن الحبوب، الممول في إطار القرض المبرم مع البنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج المستدام لمنظومة الحبوب عدد 08 لسنة 2023، أنشرف بإفادتكم بما يلي:

مشروع الاستثمار	تقديرات الإنجاز (دولار أمريكي)	مستوى تقدم الإنجاز
تأهيل الخزان الخرساني بميناء رادس وإحداث خزان معدني جديد بطاقة خزن	24.855.000	- إعداد تقرير تقييم وفرز العروض الخاصة بطلب الانتقاء عدد 2025/01 والمتعلق بتقييم ملفات التأهيل المسبق للمؤسسات الخاص بصفقة الإنجاز المفتاح في اليد لإنشاء خزان معدني جديد وجميع ملحقاته المخصصة لخزن الحبوب (القمح والشعير) وإعادة تأهيل

إضافية بـ 40 الف طن	الخزان الخرسانى الحالى بميناء رادس.
تأهيل الخزان الخرسانى بميناء بنزرت	-إرسال التقرير بتاريخ 01 ديسمبر 2025 الى البنك الافريقى للتنمية لطلب إبداء الرأى.
3.318.000	- الإعلان عن إبداء الاهتمام Avis de Manifestation d'Intérêt وكراس الشروط المرجعية Terms de Références المتعلقان بانتداب مكتب دراسات مكلف بإنجاز الدراسات الفنية والبيئية المسبقة لتنفيذ أشغال إعادة التأهيل والتحديث للخزان الخرسانى بنزرت. - إرسال الملف بتاريخ 05 ديسمبر 2025 الى البنك الافريقى للتنمية للحصول على عدم الممانعة.
2.592.000	- إصدار طلب عروض دولي أول عدد 04/2024 بتاريخ 2024/03/22 تم إعلانه غير مثمر، ثم طلب عروض ثاني عدد 08/2025 بتاريخ 2025/03/25 واللجنة المكلفة بصدد تقييم العروض.

وتوزيع الاختصاصات بما يتماشى مع حاجيات سوق الشغل والاولويات الوطنية، وتشمل هذه المراجعة:

- دراسة إمكانية توسيع مهام معهد المناطق القاحلة بمدنين ليصبح مؤسسة مزدوجة الوظيفة، تعنى بالبحث العلمي والتعليم العالي في

مجالات الفلاحة الصحراوية،

- الإبقاء على الصبغة الإدارية والمالية الحالية للمعهد ضمانا لاستمرارية الأداء المؤسساتي، والحفاظ على الاستقرار التنظيمي والقانوني

الذي يكفل حسن سير الموفق العمومي.

ويتم في هذا الإطار إعداد مذكرة تفسيرية مفصلة وستعرض على أنظار المصالح المعنية بالموضوع قصد دراسة المقترح والبت فيه في أقرب الأجل.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول التزود بالماء الصالح للشرب بمعمدية حاسي الفريد- ولاية القصرين

نظرا لمعاناة عديد المناطق الريفية من صعوبات حادة في التزود بالماء الصالح للشرب، فقد أصبح من الضروري التسريع في ربط التجمعات السكنية بشبكات المياه وتحسين الخدمات المتوفرة.

وتشمل المناطق التالية:

البيبات-قرعة العنز- الزميلة - جبل الزيتون- القفا - السوالمية- جبل الخروب- الساهلة 1 و 2 - الجخالطة - دوار الحرايقية - المحافير- أولاد عيشة- القويرة- دوار علي بالعربي- دخلة الزميط- واددة.

متى ستولى الوزارة إدراج هذه المناطق ضمن برامج التزود بالماء الصالح للشرب؟

وهل هناك إجراءات عاجلة لتأمين الحد الأدنى من التزود في انتظار الحلول الدائمة؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام التقدير.

والسلام

وتجدر الإشارة أن المبالغ المتعلقة بهذه التمويلات تمثل 80 بالمائة من قيمة المشروع وان نسبة 20 بالمائة المتبقية يتم تمويلها ذاتيا من قبل ديوان الحبوب.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب بوبكر بن يحيى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: طلب إحداث المعهد العالي لعلوم الصحراء بقبلي

تحية طيبة وبعد،

يعتبر التكوين الجامعي في علوم الصحراء عموما والفلاحة الصحراوية بالخصوص مجالاً واعداً وفريداً لم يلق اهتماماً يذكر في منظومة التعليم العالي الوطني والدولي كما تتوفر لهذا المشروع كل فرص النجاح والتميز.

لذلك يعتبر بعث معهد عالي لعلوم الصحراء بولاية قبلي من الأولويات المطلوبة والملحة، فمتى يمكن ان يتم إقرار هذا المشروع بالتفاعل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب بوبكر بن يحيى

الموضوع: حول إحداث معهد عالي للفلاحة الصحراوية بقبلي.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 جويلية 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص احداث معهد عالي لعلوم الصحراء بقبلي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

يشهد القطاع الفلاحي بالجنوب التونسي تحديات متزايدة مرتبطة بالتغيرات المناخية وندرة الموارد المائية وضمان الأمن الغذائي، وهو ما يجعل الحاجة الى مؤسسة تعليم عالي فلاحي في هذه الجهة حاجة ملحة وذات أهمية استراتيجية لدعم التنمية الجهوية والوطنية.

وفي هذا السياق، وانسجاما مع الأهداف الوطنية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتنمية الجهوية فقد شرعت مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي الراجعة بالنظر الى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مراجعة شاملة لمنظومة التكوين

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول التزود بالماء الصالح للشرب بمعمدة حاسي الفريد

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 16 أكتوبر 2005.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص التزود بالماء الصالح للشرب بمعمدة حاسي الفريد 2025، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

1. منطقة البيبات – قرعة العنز:

تم برمجة حفر بئر تعويضية للبئر العميقة البيبات الهشيم 5 وحاليا في طور تقييم العروض.

2. منطقة الرميطة:

تم برمجة إعادة تهيئة شبكة التوزيع بعد الاعتداء عليه من قبل بعض المواطنين ضمن مشروع التنمية المندمجة بجنوب ولاية القصيرين وحاليا في انتظار موافقة البنك الممول للانطلاق في الاشغال.

3. منطقة جبل الزيتون:

تم برمجة بئر تعويضية للبئر العميقة جبل الزيتون ضمن مشروع التنمية المندمجة بجنوب ولاية القصيرين لسنة 2025.

4. منطقة القفا - جبل الغروب:

تم نشر طلب عروض لدراسة احداث شبكة ماء صالح للشرب على البئر العميقة جبل الخروب وتجدر الإشارة الى أن البئر العميقة جبل الخروب حاليا مجهزة وقتيا.

5. منطقة السوالمية:

تم برمجة تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

6. منطقة الساهلة 1 و2:

تتوزد حاليا عن طريق آبار خاصة وسيتم مستقبلا إحالة هذه المنظومة الى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بهدف تحسين جودة التزويد.

7. منطقة الجخالفة - المحافير - أولاد عديشة:

يتزودون من البئر العميقة مقرون الساهلة التي توقفت عن النشاط منذ سنة 2015 بسبب ديون لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

8. دوار الصالحية:

في طور النظر في إمكانية إحداث بئر عميقة.

9. دوار الحرايقية - ووداة:

يتم النظر في إمكانية الربط على شبكة الماء الصالح للشرب بالكامور ضمن المشروع الذي سيتم إحالته الى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وهو حاليا بصدد عرضه على أنظار اللجنة الجهوية.

10. القوية - دوار على بالعربي:

النظر في إمكانية الربط على شبكة الماء الصالح للشرب ببئر حمودة.

11. دخلة الزميط:

تم إحداث حفرة وتبين ان المياه غير صالحة للشرب وسيتم النظر في إمكانية حفر بئر تعويضية.

وتجدر الإشارة الى ان مصالح المندوبية في تنسيق متواصل مع السلط المحلية لتزويد المناطق الريفية المعطشة بمياه الشرب عن طريق الصهاريج بتمويل من العديد من البرامج التنموية وذلك رغم النقص الحاصل في الموارد اللوجيستية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للسيد النائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول إحداث مناطق سقوية جديدة بمعمدة حاسي الفريد.

نظرا لضعف الموارد المائية واعتماد أغلب الفلاحين على الزراعات البعلية، فقد أصبح من الضروري إحداث مناطق سقوية جديدة لتعزيز الإنتاج الفلاحي ودعم استقرار الأهالي بالأرياف.

وتشمل المناطق المقترحة التالية:

الحمائية - أولاد هنية - المحافير - الجخالطية - أولاد عديشة - الطرش - عين مشري - الزاطلي - مقسم التارب - الفرضة - العمامرية - قصر الطويل - الفكّة - ووداة - السوالمية - الساهلة 1 و2 - المزيرعة 2 - حنية البطومة - الصغائرية - الحراشنية .

● فهل انطلقت الوزارة في اعداد الدراسات الفنية الخاصة بهذه المناطق؟

● وإن لم يتم ذلك بعد، فمتى ستعتمد الوزارة برمجة هذه المشاريع ضمن برامج التنمية الفلاحية القادمة؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول إمكانية إحداث مناطق سقوية جديدة بمعمدة حاسي الفريد.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 16 أكتوبر 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص إمكانية إحداث مناطق سقوية جديدة بمعمدة حاسي الفريد 2025، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

- تم القيام بإنجاز آبار عميقة بمعمدة حاسي الفريد بهدف إحداث مناطق سقوية الا ان النتائج كانت سلبية (على سبيل المثال حفرة الساهلة 2) حيث لا يتجاوز دفق الآبار الموجودة 5 ل/ث وهو معدل غير كاف لإحداث منطقة سقوية.

- يشكل ضعف الموارد المائية المتاحة في المناطق المذكورة عائق في تلبية حاجيات المواطنين من الماء الصالح للشرب ومن المناطق السقوية.

- تم برمجة بأربعين عميقين بمعتمدية القصيرين الجنوبية بهدف جلب مياه الشرب الى معتمدية حاسي الفريد نظرا لضعف المائدة المائية بالمنطقة وذلك لتلبية حاجيات المواطنين من الماء الصالح للشرب.

والسلام

السؤال الكتابي

للقائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تحديد المسؤوليات وفتح بحث إداري مدقق حول الاخلالات على مستوى المحطة الكهرومائية بنبر.

تحية طيبة وبعد،

ظهر جليا للعيان وجود تدفق الترسبات الترابية على مستوى مخارج محطة الضخ بسدّ ملاق. وبالتحري ثبت وجود أشغال صيانة على مستوى المحطة الكهرومائية بملاق نبر حيث تعطل المولد الكهربائي عن العمل بحكم الترسبات التي طالت المحطة الشيء الذي يؤكد وجود إخلال في التسيير ومراقبة الأشغال لذا:

وجب القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لتحديد المسؤوليات والأطراف المشاركة ومحاسبة من أجرم في حق هاته البلاد بسوء تقدير أو بتعمد الإهمال.

وشكرا على حسن متابعتكم.

وفي انتظار ردكم، لكم منافق التحية والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد القائب عماد الدين السديري

الموضوع: حول وضعية محطة إنتاج الطاقة الكهرومائية بسد ملاق معتمدية نبر.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 21 جويلية 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية محطة إنتاج الطاقة الكهرومائية بسد ملاق معتمدية نبر، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تمّ بتاريخ 22 جويلية 2025، إعلام الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى من قبل إدارة محطة إنتاج الطاقة الكهرومائية بالسد التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بوجود تسرب للأحوال الى داخل المحطة وذلك نتيجة عطب بسكورة مأخذ المياه الخاصة بها.

واستجابة لهذا الطلب، تم اسداء التعليمات للفريق الفني بالإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى قصد التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات الضرورية على مستوى التجهيزات الهيدروميكانكية بالسدّ في انتظار استكمال الأشغال المستعجلة لإصلاح العطب والشروع في

عمليات استخراج الاحوال والتي تتولى تنفيذها مقاولة مختصة تحت إشراف الشركة التونسية للكهرباء والغاز وقد ساهمت الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى في معاوضة هذا العمل من خلال التدخل بالتجهيزات المائية للسد بهدف تسهيل عملية سحب الاحوال المتراكمة.

وتجدر الإشارة الى أنّ الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى تواصل تنفيذ أشغال الصيانة الوقائية على مستوى سكورة تفريغ القاع الواقعة بالضفة اليسرى للسد عن طريق مقاولة مختصة وذلك في إطار ضمان سلامة وجاهزية المعدات والتجهيزات وتوفير شروط الاستغلال الآمن للمنشأة.

والسلام

السؤال الكتابي

للقائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: حول إحداث إقليم تابع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

تمّ منذ ميزانية سنة 2018 رصد اعتمادات مالية وادراج مشروع إحداث إقليم تابع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "صوناد" ليشمل معتمديات السواسمي، بومرداس، الجمّ، شريان، هبيرة، وأولاد الشامخ، وذلك بهدف تقرب الخدمات من المواطنين وتحسين نجاعة التدخلات الفنية والإدارية.

غير أنّ هذا القرار ظل الى اليوم غير مفعّل رغم مرور أكثر من سبع سنوات على برمجته، في حين تمّ الشروع في بناء مقر إداري بتكلفة تفوق مليون دينار دون صدور قرار رسمي بإحداث الإقليم، بما يطرح تساؤلات جدية حول غاية المشروع وجدواه:

هل يعقل ان تخصص هذه الاعتمادات الضخمة لإنشاء مقر إداري لا يتجاوز دوره مكتب استقبال؟

أليس من حق متساكني هذه المعتمديات، الذين يمثلون مساحة شاسعة وعددا كبيرا من المستهلكين، أن تكون لهم خدمات قريبة من مناطقهم بدل الاضطرار الى التنقل الى مركز الولاية لقضاء أبسط شؤونهم؟

أم أن الدولة تعتبرهم مواطنين من درجة خامسة لا تنطبق عليهم معايير اللامركزية والعدالة المجالية؟

لذلك، ألتمس من سادتك توضيح الأسباب الحقيقية وراء تأخر إصدار قرار إحداث الإقليم رغم جاهزية المشروع واعتماد تمويله منذ سنوات، وبيان مآل المقر الذي تمّ بناؤه والغاية الفعلية منه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد القائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: حول إحداث إقليم تابع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 14 أكتوبر 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليه بالمرجع أعلاه، بخصوص برمجة مشروع إحداهن إقليم تابع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه منذ 2018 ليشمل معتمديات السواسي وبومرداس والجم وشريان وهبيرة واولاد الشامخ، أشرف بإفادتكم انه أمام الارتفاع المطرد في عدد حرفاء الشركة بعدة مناطق، حيث يفوق مائة الف حرف في بعض الأقاليم، واعتبارا لعدم ملاءمة هذا التطور للإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة على ذمة هذه الأقاليم مع ضرورة تأمين الخدمات الموجبة الى الحرفاء بالجودة المطلوبة عن طريق تطوير وتعزيز الهياكل الجهوية للشركة وتدعيمها بالموارد اللازمة لذلك برمجت الشركة في مرحلة أولى ومستعجلة احداث 7 أقاليم جديدة لما في ذلك إقليم السواسي وهو في طور المصادقة.

وسيتم في أقرب الاجال تفعيل قرار إحداث إقليم السواسي مع الإشارة أن الفرع الحالي للشركة يسدي كل الخدمات الفنية والتجارية لحرفاء المنطقة دون أي إشكال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ضو

الموضوع: سؤال كتابي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تم بعث شركة أهلية للصيد البحري بمعتمدية سيدي محلوف ولاية مدنين، وبعد ما تم تصنيف البحر بالجهة المذكورة واستكمال كل التحاليل الخاصة بالقفالة والتي كانت إيجابية. متى سيتم فتح موسم الصيد؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب محمد ضو

الموضوع: حول فتح موسم صيد القفالة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 16 أكتوبر 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص فتح موسم صيد القفالة، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

تعتبر منظومة القفالة وحدة هشة ومتكاملة تنطلق من عملية الصيد مرورا بعملية التنقية وإرسالها بمراكز متحصلة على المصادقة الصحية وصولا الى الترويج بالسوق المحلية او التصدير والذي يمثل النسبة الأكبر خاصة في ظل القيمة الاقتصادية الهامة التي تحظى بها بالأسواق الخارجية.

نظرا للوضعية المتردية جدا لمخزون القفالة في الوقت الحالي والتي لا تسمح باستغلاله حسب ما بينته التقارير العلمية للمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، وحيث أنه استنادا على النصوص القانونية الحالية التي لا تسمح بفتح منطقة وغلق أخرى او فتح الموسم لمدة قصيرة، فقد تم تعليق صيده للموسم السادس على التوالي بموجب مقرر من السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 2616 المؤرخ في 10 سبتمبر 2025 حفاظا على استدامة المنظومة

وتجدد المخزون بنسبة مرضية تسمح باستغلاله خلال المواسم القادمة.

هذا وتجدر الإشارة انه لا يوجد مناطق صيد قفالة مصنفة صحيا بولاية مدنين بالقائمة الرسمية لمناطق صيد القفالة بالبلاد التونسية وبما أنه "يمنع صيد القفالة خارج المناطق المصنفة" عملا بمقتضيات الفصل عدد 12 من قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 01 أفريل 2022 يتعلق بضبط الشروط الخاصة لتصنيف مناطق انتاج وتزريب الرخويات الحية ذات الصدفتين فإنه لا يمكن استغلال هذا الصنف في ولاية مدنين.

كما أن مراكز تنقية وإرسال القوقعيات ليست جاهزة للعمل نظرا لكونها مغلقة منذ خمس سنوات ولم تقم بتجديد المصادقة الصحية للموسم الحالية مع العلم ان القفالة هي من أصناف القوقعيات ذات الصدفتين التي تقوم بتنقية مياه البحر للحصول على غذائها وهو ما يجعلها عرضة للملوثات الميكروبيولوجية والفيزيائية والكيميائية. وحيث انه في غياب مرحلة التنقية تعتبر القفالة غير صالحة للاستهلاك البشري مما من شأنه إلحاق الأضرار بصحة المستهلكين.

يصنف ترويج مثل هذه المنتجات بصفة غير قانونية ضمن الجرائم الخطيرة في القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 والمتعلق بالسلامة الصحية للموارد الغذائية وأغذية الحيوانات.

وحرصا على ديمومة هذه المنظومة وفتح مناطق صيد جديدة قابلة للإستغلال من الناحية الصحية فإن مصالح الوزارة قد قامت بإعادة ضبط وتعيين احداثيات مناطق صيد القفالة بولاية مدنين التي علقت مند سنة 2017 (مدنين 1 و3 و4) كما استحدثت ثلاث مناطق جديدة متواجدة ببحيرة بوغرارة وهي تقوم حاليا برفع عينات حسب بروتوكول عليم مضبوط قانونيا في إطار تصنيف هذه المناطق الستة.

ويتم حاليا العمل على النهوض بمنظومة القفالة باستزراعها في المناطق المصنفة صحيا للمساهمة في تحدد المخزون وتكاثره. كما يتم القيام حاليا بأيام تحسيسية وتوعوية لجامعات القفالة حول التصدي للصيد العشوائي لهذا الصنف من القوقعيات ذات الصدفتين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائيب النوري جريدي ومحمد ماجدي

الموضوع: مراجعة بعض شروط إجراء امتحان الكفاءة المهنية.

عملا بمقتضيات احكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

بعد ورود مذكرة من وزارة الفلاحة تفيد بأن المعنيين بامتحان الكفاءة المهنية وجب عليهم ان يمتلكوا حجة أرض فلاحية مضت عليها خمسة سنوات على الأقل أو أن يمتلكوا عقد كراء مضى عليه خمسة سنوات.

ويعتبر هذا الاجراء إجراء تعجيزيا بالنسبة الى شباب جميع ولايات الجمهورية وليس ولاية قفصة فقط.

وعندما طلبنا استفسارا أجابونا بأن البنك التونسي للتضامن يستند على هذه الوثيقة ويعتبرها أساسية حين يتم إسناد قرض فلاحى للشباب، في حين أننا تأكدنا من مصالح البنك المذكور انه لا يعتمدها

كوثيقة أساسية، بل مهمته التثبت في الشهادة والفاثورات التقديرية فقط.

فمتى سبتم التراجع عن هذه المذكرة التي كبلت قطاع التكوين المهني الفلاحي بقفصة وباقي ولايات الجمهورية التونسية؟

وهل هناك صيغة في الوقت الراهن لتسهيل عملية القيام باختيار الكفاءة المهنية لأن المراكز تشكو من تعطيل كبير من جراء هذا القرار؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدين النائيين النوري جريدي ومحمد ماجدي

الموضوع: حول مراجع بعض شروط إجراء امتحان الكفاءة المهنية **المرجع:** مراسلتكم بتاريخ 31 جويلية 2025

المصاحيب: نسخة من المقرر عدد 1260 بتاريخ 01 نوفمبر 2004 الصادر عن وزير الفلاحة والتربية والتكوين والمتعلق بإسناد شهادة في إثبات الكفاءة المهنية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مراجعة بعض شروط إجراء امتحان الكفاءة المهنية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تشرف وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي على 39 مؤسسة تكوينية في الفلاحة والصيد البحري، حث تسهر هذه المؤسسات التكوينية على تأمين التكوين الأساسي والمستمر في جميع الاختصاصات المطلوبة من طرف المهنة والمؤسسات الاقتصادية.

بالنسبة للتكوين المستمر: فهو تكوين قصير الاجل (من 06 الى 12 أسبوع حسب الاختصاص) موجهة لعدة فئات على غرار الفلاحين واليخارة وأبنائهم والبايعين الشبان والمرأة الريفية وخريجي التعليم العالي والعاملين بالمؤسسات الاقتصادية، ويتكون ملف المشاركة في التكوين المستمر من الوثائق التالية: مطلب باسم مدير المؤسسة التكوينية، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، نسخة من شهادة علمية أو شهادة مدرسية، معاليم التسجيل والتأمين.

ويمكن في نهاية التكوين الحصول على نوعين من شهادات التكوين المستمر حسب عدد الوحدات التكوينية المنجزة وهي على التوالي:

- شهادة مزاولة حلقات تكوين مستمر لمباشرة نشاط: تمنح للمتكوينين المباشرين للعمل في القطاع الفلاحي والذين تابعوا التكوين بنجاح في وحدة تكوينية أو أكثر من برنامج التكوين،
- شهادة مزاولة حلقات تكوين مستمر للإنتصاب للحساب الخاص: تمنح للمتكوينين الذين تابعوا التكوين بنجاح في كل الوحدات التكوينية لبرنامج التكوين.

بالنسبة لإختبار إثبات الكفاءة المهنية: فإن إسناد شهادة إثبات الكفاءة المهنية في قطاع الفلاحة والصيد البحري منظم حسب المقرر عدد 1260 بتاريخ 01 نوفمبر 2004 الصادر عن وزير الفلاحة والتربية والتكوين والمتعلق بكيفية إجراء اختبار إثبات الكفاءة المهنية حيث تجدون نسخة من هذا المرجع بالمصاحيب. علما أنه تم إعداد مشروع جديد لهذا المقرر أخذ بعين الإعتبار كل الطلبات المتعلقة بصعوبة توفير الوثائق الخاصة بإثبات مدة ممارسة النشاط الفلاحي ونحن بانتظار رد المصالح المعنية حول مشروع القرار المقترح.

وفي إطار مساندة مجهودات السلط المحلية والجهوية في تسهيل حصول أصحاب الشهادت العليا على التمويلات الضرورية لبعث مشاريعهم، نقترح ان تقوم ولاية قفصة بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ومركز التكوين المهني الفلاحي بقفصة لتنظيم دورات تكوينية على عين المكان في المجال المطلوب لمدة قصيرة الأمد والحصول على شهادة مزاولة حلقات تكوين مستمر لمباشرة نشاط على ان تتم الموافقة المسبقة على قبول هذه الشهادة من طرف مؤسسة التمويل.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم سؤالاً كتابياً:

الموضوع: برنامج الوزارة الخاص بتهيئة المسالك الفلاحية بمعتمديات باجة الجنوبية وتيباز وتبرسق من ولاية باجة لسنة 2025. تحية طيبة وبعد، سيدي الوزير،

ما هو برنامج الوزارة الخاص بتهيئة المسالك الفلاحية بمعتمديات باجة الجنوبية وتيباز وتبرسق من ولاية باجة لسنة 2025 والتي سيتم تنفيذها عن طريق اعتمادات الوزارة؟

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب عواطف الشنيتي

الموضوع: حول برمجة تهيئة مسالك فلاحية بمعتمديات باجة الجنوبية وتيباز وتبرسق بولاية باجة لسنة 2025.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

وبعد، وجوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص برمجة تهيئة المسالك الفلاحية بمعتمديات باجة الجنوبية وتيباز وتبرسق بولاية باجة لسنة 2025، يشرفنا بإفادتكم بما يلي:

مجال التدخل يقتصر على المناطق السقوية حيث تمت برمجة إعادة تهيئة 3.6 كلم من المسالك الفلاحية بمنطقة سيد إسماعيل التابعة لمعتمدية باجة الجنوبية خلال سنة 2025 وقد تم في هذا الاطار إعادة نشر طلب العروض عدد 2024/05 في مناسبتين دون تسجيل أي مشاركة ليتم في المرة الثالثة الحصول على عرض وحيد إثر جلسة الفتح المنعقدة بتاريخ 10 أكتوبر 2025 ويجري حاليا تقييم هذا العرض وفق الإجراءات المعتمدة وفي حال التوصل الى نتيجة إيجابية سيتم الشروع في تنفيذ الأشغال المبرمجة بما يضمن تحسين ظروف تنقل الفلاحين وتيسير وصولهم الى المناطق السقوية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسربات المياه المتكررة والدائمة في شبكة توزيع المياه بمعتمدية باء علي بن خليفة

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير،

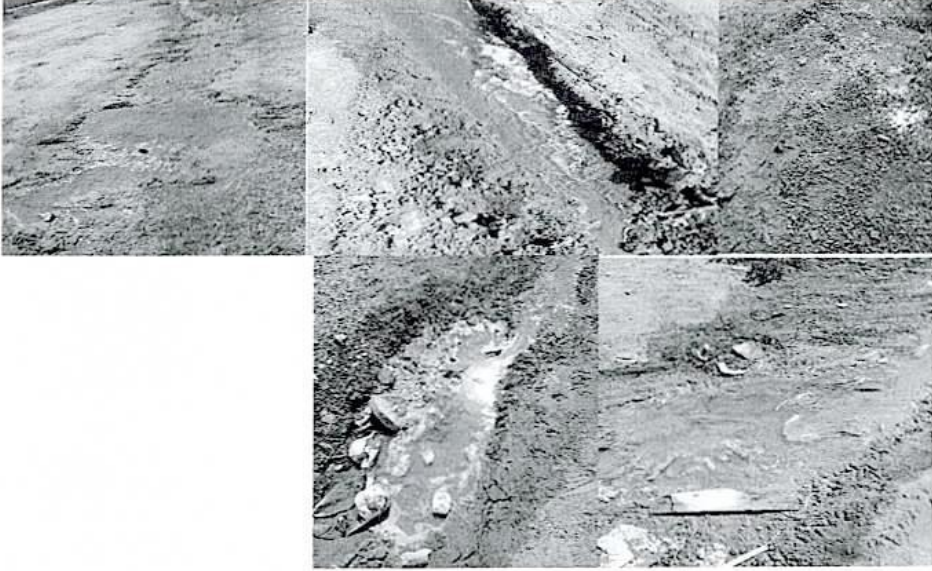
بينما يمضي متساكنو معتمدية بئر علي بن خليفة صائفة 2025 بدون ماء، تتواصل تسربات شبكة توزيع المياه بشكل مفرط والسبب اهتراء الشبكات وعدم صيانة القنوات منذ وقت طويل، وتدوم هذه التسربات ليس ليوم أو أسبوع بل لأكثر من شهرين متتاليين، كما يقع إصلاحها وتعود للتسرب من جديد.

وأرفق لكم السيد الوزير، صحنة هذه السؤال صورا عن بعض التسربات وأذكر لكم على سبيل الذكر لا الحصر التسرب الحاصل في حي العرارمة بطريق رأس فرطوط والدائم لسنوات، هذا التسرب الذي أضر بالمنازل القريبة منه والتي أصبحت مهددة بالسقوط كما حرم كل سكان حي العرارمة من الماء.

السيد الوزير، إن صيانة شبكة توزيع المياه بمعتمدية بئر علي بن خليفة بات اليوم أمرا مستعجلا وضروريا لحماية مواردنا المائية ولضمان حسن تزود المتساكنين بالماء، كما ان المعتمدية في حاجة ماسة الى وحدة أشغال خاصة بها وقد تلقينا وعودا كثيرة بإحداث فرع محلي للشركة الوطنية لتوزيع المياه في المعتمدية لكن لم تتحقق هذه الوعود بعد.

لذا السيد الوزير، متى ستقوم الوزارة بصيانة شبكة توزيع المياه في معتمدية بئر علي بن خليفة والعمل على إصلاح التسربات بكل نهائي؟ وهل ستقوم وزارتك الموقرة بإحداث وحدة أشغال خاصة بمعتمدية بئر علي بن خليفة باعتبارها ثاني أكثر معتمدية جغرافيا في ولاية صفاقس؟

باردو في: 24 جويلية 2025



الإمضاء
عضو مجلس نواب الشعب

منال بديدة

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب منال بديدة

الموضوع: حول تسربات المياه المتكررة في شبكة تزويد المياه بمعتمدية بئر علي بن خليفة

المرجع: مراسلكم بتاريخ 24 جويلية 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تسربات المياه المتكررة في شبكة تزويد المياه بمعتمدية بئر علي بن خليفة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

➤ شبكة التزود بمدينة بئر علي بن خليفة تمتد على حوالي 155 كم خطي من القنوات لتزويد 4530 مشترك وأن نقص الموارد المائية وعدم انتظام التزود أثر سلبا على الشبكة خاصة على مستوى قنوات الدفع بين محطة سيدي الظاهر والخزان الرئيسي،

➤ تم التدخل منذ بداية السنة الى حدود شهر أكتوبر والقيام بإصلاح عدد 350 تسرب على التوصيلات وعدد 117 تسرب على القنوات إضافة 84 كسر على مستوى القنوات.

➤ تسعى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه دائما الى مضاعفة الجهود لإصلاح التسربات والكسور الحاصلة بشبكة التوزيع للحد من ضياع المياه.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: حول تفعيل خلية الإرشاد الفلاحي بوذرف.

متى يتم تفعيل خلية الإرشاد الفلاحي بمعتمدية وذرف والتي من خلالها سيتم تركيز دائرة انتاج حيواني ودائرة فرعية للغابات، دائرة فرعية للمحافظة على المياه والتربة، دائرة فرعية للإنتاج النباتي ودائرة فرعية للهندسة الريفية ما من شأنه تقرب الخدمات المسداة للفلاح ومزيد تجويدها؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب نور الهدى سبائطي

الموضوع: حول إصدار قرار إحداث الخلية الترابية للإرشاد الفلاحي بوذرف بولاية قابس

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 24 جويلية 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص إصدار قرار إحداث الخلية الترابية للإرشاد الفلاحي بوذرف بولاية قابس، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

-تمت الموافقة من طرف وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي على إحداث الخلية الترابية للإرشاد الفلاحي بمعتمدية وذرف.

-حاليا بصدد استكمال الملف الفني من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس.

-وسيتم العمل على توفير مقر خاص بالخلية والموارد البشرية لإنجاز المهام الموكولة لها وإصدار أمر الإحداث.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: حول مخرجات المجلس الجهوي المنعقد بولاية قابس

ماهي مخرجات المجلس الجهوي للمياه المنعقد يوم الأربعاء 2 جويلية 2025 بولاية قابس تحت إشراف السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب نور الهدى سبائطي

الموضوع: حول مخرجات المجلس الجهوي للمياه المنعقد بولاية قابس بتاريخ 02 جويلية 2025

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 24 جويلية 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص مخرجات المجلس الجهوي للمياه المنعقد بولاية قابس المنعقد في 02 جويلية 2025، أتشرف بموافاتكم بأهم التوصيات:

-التسريع في حلحلة المشاريع،

-إيجاد حل على المستوى المركزي للأبار المرخصة بمناطق التحجير عبر عرض ملفها على اللجنة الوطنية،

-النظر في مديونية المجمع بالتنسيق مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،

-التعهد بإنجاز 1.5 كلم من الشبكة بتوجان قطر 160 مم من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خلال 25 يوما،

-إحالة البئر العميقة الاعراض 5 للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتغيير العقد مع الشركة عوضا عن المجمع،

-دراسة إمكانية إحداث فروع اخرى لإقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،

-إعطاء أولوية قصوى لمحطة تحلية مياه البحر بالزارات،

-دراسة موضوع البرادات بمركب الفجيج الخبايايات الحامة،

-إعادة هيكلة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتغيير كامل المنظومة،

-وضع فريق من الإدارة العامة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للبحث في التسربات بولاية قابس،

-عقد جلسة بالإدارة العامة للموارد المائية لدعوة شركة خاصة عبر التفاوض المباشر لحفر البئر العميقة بتوجان.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد حاتم لباوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تعطل كل المشاريع بالقصرين .

كل المشاريع المعطلة بالقصرين لازالت معطلة إلى حد الآن ولم تنطلق الدراسات في المشاريع الجديدة المبرمجة ولم يقع تعيين أي مصمم لها منذ أواخر سنة 2023 خاصة أن أي تأجيل في الدراسات ينجر عنه ارتفاع مضاعف في كلفة الإنجاز .

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي :

متى ستتدخل رئاسة الحكومة لحلحلة المشاريع المعطلة والانطلاق الفعلي في المشاريع المبرمجة؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حاتم لباوي.

المرجع: مکتوبکم عدد ص 20002105-26-3000-2025-بتاريخ 07 جويلية 2025

المصاحب: نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد حاتم لباوي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " تعطل كل المشاريع بالقصرين ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني . والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب " حاتم لباوي "

عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (ولاية القصرين)

ملخص السؤال:

حول المشاريع المعطلة بالقصرين.

نص الإجابة:

1- المشاريع المعطلة بدائرة القصرين الشمالية

- مشروع بناء مسبح مغطى بالقصرين: تم فسخ الصفقة في قسط الهندسة المدنية ويتم حالياً إنجاز اختبار فني للأشغال المنجزة من قبل المقاول الأول للتأكد من سلامة البناية علماً بأن الولاية قدّمت عرضة الى السيد وكيل الجمهورية لفتح بحث حول شبهة فساد في هذه الأشغال، أمّا في خصوص القسط الثاني لهذا المشروع المتعلق بالسوائل فإنّ الشركة المكلفة بصدد الإنجاز لكن بوتيرة منخفضة نظراً لتربط أعمالها مع قسط الهندسة المدنية .

- مشروع بناء مضمّار إصطناعي بالقصرين: تمّ عقد عدة جلسات في خصوص هذا المشروع وتم عرضه على أنظار اللجنة الجهوية للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية لحلحلة الإشكاليات المطروحة .

- مشروع بناء مركز الفنون الركحية والدرامية قسط 2: تم فسخ الصفقة وإعادة نشر طلب العروض وتمت مراسلة الهيئة العليا للطلب العمومي لاستشارتها في إشكال قانوني في إسناد الصفقة وسيتم استكمال الأشغال المتبقية حال التوصل بإجابة الهيئة .

- مشروع إنجاز منزله وادي الدرب بالقصرين: تم فسخ الصفقة لعدم فتح وزارة البيئة لاعتمادات إضافية تقدر بـ 213 أذ وسيتم حصر الأشغال المتبقية وإعلان عن طلب عروض لكن تبقى الإشكالية في توفير الإعتمادات المالية الناقصة .

- مشروع بناء مقر معتمدية ومسكن وظيفي بالقصرين الشمالية: بلغت نسبة تقدم الإنجاز بـ 20 % علماً بأن كلفة المشروع تقدر بـ 1.641 م.د.

2- المشاريع المعطلة بدائرة الزهور:

- مشروع بناء دار الثقافة بالزهور: في طور القبول الوقي للمشروع بعد أن يتم ربط المحول الكهربائي بشبكة التيار الكهربائي حيث تعذر على مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز استكمال عملية الربط لعدم توفر بعض القطع الضرورية .

- مشروع تهيئة منزله عائلي بالزهور: بصدد التحضير للانطلاق في الأشغال .

- مشروع بناء سوق محلي بالزهور: بلغت نسبة تقدم الأشغال قرابة 95% علماً بأن كلفة المشروع تقدر بـ 1.185 م.د .

- مشروع بناء محلات تجارية وتهيئة سوق أسبوعية بالزهور: تقدر كلفة المشروع بـ 2.517 م.د وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز بـ 95%

- مشروع تهيئة وتعبيد الطرقات بحي القوايسية: تقدر كلفة المشروع بـ 2.6 م د وهو بصدد فتح الاعتمادات للانطلاق في الأشغال .

- مشروع تهيئة وتعبيد الطرقات والتنوير العمومي بأحياء سعد الدين وأولاد بوغلاق والتحرير ولوز لعيفة: تقدر كلفة المشروع بـ 3.980 م.د وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز بـ 25 %

مع العلم وأنه يوجد عدة مشاريع تم تعيين مكاتب الدراسات بها خلال سنة 2025 ومن أهمها :

* مشروع بناء معهد جهوي للموسيقى بكلفة تقدر بـ 2.5 م.د .

* مشروع بناء مركز ثقافي بالمبيت الجامعي بالقصرين بكلفة تقدر بـ 3 م.د .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين محمد ماجدي والنوري جريدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نتشرف بأن نحيل إليكم المراسلة التالية

تحية طيبة وبعد،

إزاء ما تعانیه نخبة من شباب وطننا من تعطيل وإهمال ولا مبالاة بطاقتهم الخلاقة في الاختراع والرياضة والثقافة والعلوم وغيرها من المجالات التي برعوا فيها بل وأبدعوا وبالنظر إلى ما يمكن أن تعود به هذه الطاقات الشابة من تمثيل لتونس وتشريف لها في مختلف المحافل الدولية في المجالات المذكورة ، وغيرها فإننا كنواب شعب نتوجه إلى سيادتكم بهذه المراسلة لتوجيه الوزارات المعنية إلى مزيد

السؤال: حول حرمان الرياضي العالمي المتميز (أ-ب) المختص في الرياضات القصوى من تأشيرة الجامعة التونسية للطيران لتمثيل تونس في المحافل العربية والإفريقية والدولية، وحرمانه من بعث أكاديمية أو مدرسة في تخصصه؟

الإجابة:

ردا على سؤال النائبين المحترمين السيد محمد ماجدي والسيد نوري الجريدي حول حرمان رياضي عالمي متميز (أ-ب) مختص في الرياضات القصوى من تأشيرة الجامعة التونسية للطيران لتمثيل تونس في المحافل العربية والإفريقية والدولية وحرمانه من بعث أكاديمية أو مدرسة في تخصصه، يشرفنا أن تفيدكم بما يلي:

1. بخصوص عدم تحديد الاسم الكامل للرياضي وتوصيفه كرياضي عالمي:

إن عدم تحديد الاسم الكامل للرياضي (أ-ب) من شأنه أن يحول دون إمكانية التثبت الدقيق من هويته، خاصة وأن الجامعة التونسية للطيران تضم عددا من الرياضيين الذين يحملون نفس الأحرف الأولى للاسم لتفادي التداخل مع رياضي آخر.

أما فيما يتعلق بتوصيف المعني بالأمر كرياضي عالمي، فإن الجامعة التونسية للطيران تؤكد أنها لا تملك في سجلاتها أي تويجات أو مشاركات دولية رسمية باسم الرياضي المعني بصرف النظر عن هويته الكاملة، وهي منخرطة رسميا في الإتحاد الدولي للطيران (FAI) وهو الهيكل الدولي المرجعي المعترف به في مجال الرياضات الجوية، وأنه لم يتم إدراج أي رياضي تونسي ضمن قائمة الرياضيين العالميين المعتمدين من قبل الإتحاد الدولي في مجال الرياضات الجوية أو الطيران بمحرك إلى حد هذا التاريخ.

2. بخصوص الاختصاص الرياضي "الرياضات القصوى":

هذا الاختصاص الرياضي لا تشرف عليه الجامعة التونسية للطيران، حيث أن مجالات تدخلها تقتصر على الرياضات الجوية فقط على غرار الطيران النموذجي والطيران الشراعي بدون محرك، والعارف بالطائرة وفقا لما يضيئه نظامها الأساسي كما أن عديد الاختصاصات الأخرى ضمن مجال الرياضات الجوية ذات آليات بمحرك، كالطيران الشراعي بمحرك والطيران الجد خفيف والمناطيد، تخضع لسلطة الطيران المدني وبالتالي فهي تخضع إلى ترخيص مسبق من وزارتي النقل والدفاع الوطني.

3. بخصوص المنتخب الوطني والمشاركات الدولية:

إن المنتخب الوطني الوحيد الذي ينضوي تحت إشراف الجامعة التونسية للطيران هو منتخب الطيران النموذجي كما أنها لم تسجل أي مشاركة رسمية في مسابقات عالمية إلى حد هذا التاريخ.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي تحية طيبة وبعد،

الإحاطة بهذه الفئات المبدعة وفتح الأفاق أمامهم ونعرض عليكم وضعية خاصة بولاية قفصة من معتمدية أم العرائس تحديدا وهي وضعية الرياضي العالمي المتميز (أ-ب) المختص في الرياضات القصوى وهو متحصل على أربع اختصاصات بحرية ومن خريجي أكاديمية VDWS International كما أنه مختص في مجال الطيران حيث درس 3 اختصاصات جوية في أكاديمية فرنسية Les Aile D'Horus ومتحصل على إجازة من الجامعة السويسرية APPI International.

فهل يعقل أن يحرم من تأشيرة من الجامعة التونسية للطيران لتمثيل تونس في المحافل العربية والإفريقية والدولية وهو قادر على نيل أفضل المراتب بسبب الروتين الإداري القاتل وضيق أفق القائمين على هذه الرياضات والأنشطة؟

وهل يعقل أن يُحرم من بعث أكاديمية أو مدرسة يتخرج منها العديد من الأبطال بل تكون مقصدا سياحيا فاخرا يجلب العملة الصعبة ويساهم في تعبئة موارد الخزينة العامة للدولة التونسية؟

فإلى متى، السيد رئيس الحكومة، تبقى الخيارات الثورية الكبرى في الرياضة والسياحة والثقافة بين أيدي نظام إداري محنط لا يؤمن بأن العبرية هي التي تصنع الفارق وتطور الدول؟

ألم تستشعر كوريا الجنوبية وتايوان منذ نصف قرن قيمة الرقائق الالكترونية وأمنت بعبقرية مهندسها الشبان لتسيطر اليوم على هذه السوق وتغنم بمداخيل سنوية بألاف المليارات؟

وفي الختام تقبلوا منا سيادة رئيس الحكومة أسى عبارات الاحترام والتقدير وأنتم تفتحون الأفاق لكل شباننا المبدع الخلاق.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبين السيدين محمد الماجدي والنوري جريدي.

المرجع: مکتوبکم عدد ص 3240000-26-2025-بتاريخ 31 جانفي 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الوارد على رئاسة الحكومة من قبل عضوي مجلس نواب الشعب السيدين محمد الماجدي والنوري جريدي، حول "حرمان الرياضي العالمي المتميز (أ-ب) المختص في الرياضات القصوى من تأشيرة الجامعة التونسية للطيران".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدين النائبين المعنيين.

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

للنائبين بمجلس نواب الشعب

السيد محمد ماجدي والسيد النوري جريدي

تبعاً لصدور الأمر عدد 423 لسنة 2025 المتعلق بضبط أحكام تتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلاد" أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي:

ما هي الإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتفعيل أحكام هذا الأمر المشار أعلاه بمصوب المراقب بالرحمة معتمدة منزل بوزلفة؟ مع فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبة السيدة

ريم الصغير

المرجع: مكتوبكم عدد ص 20002963-2025-26-3000 بتاريخ

31 أكتوبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم

والطاقة .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة ريم الصغير، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " تفعيل الأمر عدد 423 لسنة 2025 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025 المتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للإستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلاد." "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية . والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة ريم الصغير

السؤال حول : تفعيل الأمر عدد 423 لسنة 2025 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025 المتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلاد." "

الإجابة :

تم الشروع في تجسيم مقتضيات الأمر المذكور حيث تسلمت شركة "الفلاد" بداية من تاريخ 06 نوفمبر 2025 كميات من المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال والتي تم استكمال إجراءات جردها من قبل الهياكل العمومية المانحة بحضور ممثل عن الوزارة المكلفة بأعمال

الدولة وتمثل في :

-75 حافلة مستعملة إضافة إلى كمية من الفواضل الحديدية تناهز 40 طن راجعة بالنظر لشركة نقل تونس وقد أشرف الجيش الوطني على نقلها .

- 86 طن من الفواضل الحديدية راجعة بالنظر لكل من الإدارات الجهوية للتجهيز بتونس، المنستير، زغوان، القصرين، باجة، قابس، المهدية، وقد تكفلت هذه الإدارات بنقلها .

-واحد طن من الفواضل الحديدية راجعة بالنظر للفوج الجهوي لحفظ النظام بينزرت

وتعمل مصالح شركة" الفولاذ حاليا على نقل الفواضل الحديدية التابعة لعدد الوزارات، إضافة إلى فواضل السكك الحديدية التابعة لشركة نقل تونس وذلك في الأيام القليلة القادمة .

كما يجري العمل على التنسيق مع مختلف الهياكل العمومية من أجل ضبط كميات الفواضل الحديدية المتوفرة لديها وذلك بعد استكمالها لإجراءات الجرد الشامل للمنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 3 من الأمر المشار إليه أعلاه، بما يمكن من ضبط أولويات التدخل حسب الإمكانيات المالية واللوجستية المتاحة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان احيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي حول مصير الصحفيين التونسيين سفيان الشورابي ونذير القطاري

تحية واحتراما،

أوجه إلى سيادتكم هذا السؤال الكتابي، بشأن ملف اختفاء الصحفيين التونسيين سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا، وهي من أخطر القضايا التي ما زالت عالقة منذ سنة 2014 دون كشف للحقيقة أو تحميل رسمي للمسؤوليات .

1- الوقائع الأساسية:

* بتاريخ 8 سبتمبر 2014 تم اختطاف الصحفي سفيان الشورابي والمصور نذير القطاري أثناء مهمة إعلامية في منطقة أجدابيا شرق ليبيا .

* كانا يشتغلان لفائدة قناة" فيرست "تي في"، بعد دخولهما إلى ليبيا بطريقة قانونية، بتأشيرة رسمية .

* تم توقيفهما من طرف جهة يُعتقد أنها تابعة لكتيبة "درع ليبيا 71" ثم أطلق سراحهما، ليعاد اختطافهما مجدداً بعد أيام من قبل جماعة يُعتقد أنها موالية لتنظيم " داعش "

* في جانفي 2015، ظهر بيان منسوب لتنظيم " الدولة الإسلامية - ولاية برقة، يزعم إعدام الصحفيين. لكن السلطات الليبية نفت ذلك لاحقاً، ولم تقدم أي دلائل مادية (جنث صور أو تحاليل حمض نووي).

2- الإشكالات المطروحة:

* لم يتم تحديد المسؤولية السياسية أو الإدارية في التقصير بمتابعة الملف خلال حكومات ما بعد الثورة خاصة حكومة الترويكا * إلى اليوم، لم تُصدر الدولة التونسية موقفاً رسمياً واضحاً بشأن مصير الشورابي والقطاري: هل هما متوفيان؟ مختطفان؟ أم في عداد المفقودين؟

* السلطات الليبية المتعددة لم تتعاون بالشكل الكافي مع الدولة التونسية، رغم تبادل رسائل دبلوماسية واتصالات متفرقة .

المراجع: جدول ارسالكم عدد 7457 بتاريخ 06 أكتوبر 2025

لم تنقطع جهود وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، على كل المستويات للكشف عن مصير الصحفيين "سفيان الشورابي" و"نذير القطاري" اللذين تم إيقافهما في ليبيا يوم 08 سبتمبر 2014، في ظروف أمنية بالغة التعقيد، ثم انقطع أي أثر لهما بعد ذلك .

وشملت هذه الجهود والتحركات كل الجهات الليبية الدبلوماسية والأمنية والقضائية وكذلك عددا من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية بما فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمحكمة الجنائية الدولية، قصد التوصل إلى إمالة اللثام عن مصير هذين المواطنين التونسيين، وتحقيق الحق المشروع لعائلتهما في معرفة ذلك .

وكانت هذه القضية وما زالت موضوع تحركات حثيثة وتنسيق مكثف على المستوى الدبلوماسي وعلى المستويين الأمني والقضائي مع الجانب الليبي .

كما قدمت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج كل الإحاطة القنصلية الممكنة لوالدي الصحفيين المفقودين خلال تنقلاتهم إلى ليبيا ولقاءاتهم بالجهات القضائية والأمنية الليبية والمحامي المكلف من قبل الوزارة .

وتبقى هذه القضية ذات الأبعاد الإنسانية المؤلمة محل متابعة متواصلة من قبل الوزارة . والسلام

السؤال الكتابي

للنايبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

الموضوع: بخصوص تطبيق الأمر عدد 423 لسنة 2025 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025 المتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد التي لم تعد صالحة للاستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلوآد" .

تحية طيبة،

أولاً:

تبعا لصدور الأمر عدد 423 لسنة 2025 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025 والمتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد والتي زال الانتفاع بها لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلوآد"، وبالنظر إلى ما لوحظ من صعوبات على مستوى تنفيذ هذا الأمر على أرض الواقع، وغموض بعض أحكامه، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات العملية للتصرف، فضلاً عن سكوت النص عن كيفية التصرف في المواد الأخرى الناتجة عن تلك المنقولات ولما لهذا الموضوع من أهمية اقتصادية وبيئية تتعلق بحسن التصرف في الممتلكات العمومية،

أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

● هل تم إلى حدّ هذا التاريخ تنفيذ مقتضيات هذا الأمر الحكومي على أرض الواقع، ولا سيما ما نص عليه الفصل الثالث المتعلق بإنجاز الجرد الشامل للمنقولات الحديدية بحضور ممثل عن الوزارة المكلفة بأملاك الدولة؟

● هل قامت الوزارة المعنية فعلياً بعمليات الجرد والتنسيق مع مختلف الهياكل العمومية ذات الصلة؟

* لم يتم إشراك عائلتي الصحفيين بصفة منتظمة في سير التحقيقات ولا إعلام الرأي العام بنتائج ملموسة .

3- الربط بملف التسفير:

* الفترة الزمنية التي اختفيا فيها الصحفيان تزامنت مع نشاط مكثف لشبكات تسفير الشباب التونسي نحو ليبيا وسوريا .

* صدرت في 1 ماي 2025 أحكام قضائية هامة في ملف التسفير، قضت بسجن وزير الداخلية الأسبق علي العريض ب 34 سنة، في تأكيد على أن مؤسسات الدولة خلال تلك المرحلة كانت مختزقة أو متواطئة مع تنظيمات إرهابية .

وعليه أطلب منكم توضيح ما يلي :

➤ ما هو المال القضائي الحالي لملف اختفاء الشورابي والقطاري؟

➤ هل تعتبر الدولة التونسية بصدد اعتبارهما في عداد المتوفين؟ أم أن ملفهما ما زال مفتوحاً؟

➤ ما هي الإجراءات الدبلوماسية التي تم اتخاذها طيلة السنوات الماضية؟

➤ هل تم طلب مساعدة قضائية رسمية من السلطات الليبية أو منظمات أممية؟

➤ هل تم تضمين اسميهما ضمن ملفات الإرهاب أو التسفير؟ وهل توجد مؤشرات على تورط شبكات تونسية في القضية؟

➤ متى سيتم إعلام الرأي العام بنتائج التحقيق بصفة رسمية ونهائية؟

➤ هل ستتحمل الدولة التونسية مسؤولية سياسية وأخلاقية عن هذا الملف، كما فعلت في ملفات أخرى مشابهة؟ وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبة السيدة فاطمة المسدي

المراجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002558 بتاريخ 22 سبتمبر 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة فاطمة المسدي عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " ملف الصحفيين سفيان الشورابي " ونذير "القطاري" المفقودين بليبيا .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية . والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة

والتونسيين بالخارج

الموضوع: حول ملف الصحفيين "سفيان الشورابي" و"نذير القطاري" المفقودين بليبيا .

التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال والتي تم استكمال إجراءات جردها من قبل الهياكل العمومية المانحة بحضور ممثل عن الوزارة المكلفة بأعمال الدولة وتمثل في :

➤ 75 حافلة مستعملة إضافة إلى كمية من الفواضل الحديدية تناهز 40 طن راجعة بالنظر لشركة نقل تونس وقد أشرف الجيش الوطني على نقلها .

➤ 86 طن من الفواضل الحديدية راجعة بالنظر لكل من الإدارات الجهوية للتجهيز بتونس، المنستير، زغوان، القصرين، باجة قابس، المهدية، وقد تكفلت هذه الإدارات بنقلها .

➤ واحد طن من الفواضل الحديدية راجعة بالنظر للفوج الجهوي لحفظ النظام ببئرترت .

وتعمل مصالح شركة "الفلوآز" حاليا على نقل الفواضل الحديدية التابعة لعدد الوزارات، إضافة إلى فواضل السكك الحديدية التابعة لشركة نقل تونس وذلك في الأيام القليلة القادمة .

كما يجري العمل على التنسيق مع مختلف الهياكل العمومية من أجل ضبط كميات الفواضل الحديدية المتوفرة لديها وذلك بعد استكمالها لإجراءات الجرد الشامل للمنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 3 من الأمر المشار إليه أعلاه، بما يمكن من ضبط أولويات التدخل حسب الإمكانيات المالية واللوجستية المتاحة . والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي :

الموضوع: توفير الخدمات الإدارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلال ولاية القيروان

تحية طيبة،

أحيطكم علما أنه تم إحداث دار خدمات بحاجب العيون منذ سنة 2018 إلا أنها تفتقر لشباك الاستخلاص الذي من شأنه أن يجنب المواطنين مشقة التنقل إلى أماكن أخرى كما أنه تم بناء وحدة إدارية تابعة للصوناد لكنها دون شباك استخلاص مما يدفع المواطنين للتنقل إلى القيروان للحصول على الخدمات الإدارية .

وقد وجهت أسئلة كتابية في الغرض للجهات المعنية لكن كانت الأجوبة سلبية .

وأعلمكم أن معتمدية العلال تفتقر إلى إدارة محلية للصوناد وإدارة محلية للاستاغ وهو ما يدفع المواطنين إلى التنقل إلى جهات أخرى للحصول على الخدمات الإدارية وقد وجهت أسئلة كتابية في الغرض لكن دون جدوى .

في إطار حق المواطنين في تقريب الخدمات الإدارية نطالب سيادتكم بحل هذه الإشكاليات عملا بالفصل 16 من الدستور الذي ينص على التوزيع العادل لثروات الوطن بين المواطنين في كل جهات الجمهورية وعملا بالفصل 23 من الدستور الذي ينص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات

في انتظار جوابكم تقبلوا مني أسى عبارات الشكر والتقدير

• هل تعزّم الحكومة إصدار منشور أو مكاتيب توضيحية أو نصوص ترتيبية مكتملة لتوضيح طرق تنفيذ هذا الأمر بما يراعي خصوصية كل وزارة وهيكل عمومي؟

• ما هي الأجال الزمنية المتوقعة لاستكمال عمليات الجرد والإحالة المنصوص عليها بالأمر عدد 423 لسنة 2025؟

ثانيا:

وفي سياق متصل، وبالرجوع إلى الأمر الحكومي عدد 526 لسنة 2019 المؤرخ في 19 جوان 2019 والمتعلق بإحداث المركز الوطني للصيانة بوزارة التربية، ونظرا لتقاطع بعض المهام والاختصاصات بين مقتضيات هذا الأمر وبين أحكام الأمر الحكومي عدد 423 لسنة 2025 وخاصة ما ورد في الباب الأول - الفصل الثاني - النقطة الثانية من الأمر عدد 526 لسنة 2019 التي تنص أنه من مشمولات المركز الوطني للصيانة صيانة المعدات المدرسية والطاولات والكراسي وتجهيزات المؤسسات التربوية

فإننا نتساءل عن مدى ملاءمة أحكام الأمرين المذكورين، وعن مدى سهولة تطبيق مقتضيات الأمر عدد 423 لسنة 2025 في ظل وجود نصين حكوميين ينظمان مجالات متقاربة ويشتركان في بعض الخصائص الفنية والتنظيمية، خصوصا فيما يتعلق بمعدات وتجهيزات وزارة التربية؟

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبة السيدة هالة جاب الله.

المراجع: مکتوبکم عدد ص-2025-26-3000-0002963 بتاريخ 31 أكتوبر 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة هالة جاب الله، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " تفعيل الأمر عدد 423 لسنة 2025 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025 المتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلوآز" .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية . والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة هالة جاب الله

السؤال حول: تفعيل الأمر عدد 423 لسنة 2025 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025 المتعلق بإحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلوآز" .

الإجابة:

تم الشروع في تجسيم مقتضيات الأمر المذكور حيث تسلمت شركة "الفلوآز" بداية من تاريخ 06 نوفمبر 2025 كميات من المنقولات

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد وليد الحاجي

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002796 بتاريخ 17 أكتوبر 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد وليد الحاجي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " توفير الخدمات الإدارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلان من ولاية القيروان ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي لعضو مجلس نواب الشعب السيد وليد الحاجي .

المرجع: إحالتكم عدد ص-2025-01-30-8078 بتاريخ 22 أكتوبر 2025.

المصاحيب: بطاقة إجابة .

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص طلب الإجابة على السؤال الكتابي لعضو مجلس نواب الشعب السيد وليد الحاجي، أتشرف بموافاتكم رفقة هذا ببطاقة إجابة في الغرض.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب وليد الحاجي

الموضوع: حول توفير الخدمات الادارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلان من ولاية القيروان.

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص-2025-01-807830 بتاريخ 22 أكتوبر 2025.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد وليد الحاجي، بخصوص توفير الخدمات الادارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلان من ولاية القيروان، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-تم مؤخرا إعادة تهيئة المبنى الخاص بوحدة أشغال حاجب العيون وسيتم العمل على احداث قباضة في هذه الوحدة حال توفر الموارد البشرية الازمة

-أما بخصوص معتمدية العلان فان عدد الحرفاء في هذه المعتمدية يقارب الألفي حريف وتبعد 13 كلم عن معتمدية حفوز التي يوجد بها

وحدة أشغال تابعة للشركة، حيث سيتم احداث قباضة بهذه الوحدة حال توفر الموارد البشرية اللازمة لذلك . والسلام

من رئيسة الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد وليد الحاجي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص ص-2025-26-3000-0002796 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزيرة الصناعة المناجم والطاقة .

وبعد

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد وليد الحاجي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " توفير الخدمات الإدارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلان من ولاية القيروان ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب وليد الحاجي

السؤال: حول توفير الخدمات الإدارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلان من ولاية القيروان

الإجابة :

في إطار توفير الخدمات الإدارية بمعتمديتي حاجب العيون والعلان من ولاية القيروان، أتشرف بإعلامكم أنه بالنسبة لمعتمدية حاجب العيون فقد تم إحداث وكالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للخدمات منذ سنة 2012. أما فيما يخص إحداث وكالة الخدمات بمعتمدية العلان، فقد تعهدت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعرض هذا المقترح على اللجنة المختصة في أقرب الأجل الممكنة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول احتكار استيراد الخشب وشبهات تضارب المصالح في قطاع العقارات

تحية طيبة،

عملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي حول مسألة احتكار استيراد

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد رمزي الشتوي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-26-3000-0002558 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة المالية . وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد رمزي الشتوي عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " دور المؤسسات البنكية في منح تمويلات ضخمة بشروط تفضيلية".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم بها نائب بمجلس نواب الشعب. **المرجع:** مراسلتكم الواردة على وزارة المالية تحت عدد و08-2025-2100-7667 بتاريخ 6 أكتوبر 2025.

المصاحيب: مكتوب البنك المركزي التونسي الوارد على وزارة المالية تحت عدد و08-2025-2100-15054 بتاريخ 21 نوفمبر 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع حول إحالة سؤال كتابي تقدم به السيد رمزي الشتوي، نائب بمجلس نواب الشعب بخصوص دور البنوك في إسناد تمويلات بشروط ميسرة أشرف بموافاتكم طي هذا برّد البنك المركزي التونسي في الغرض.

والسلام

من البنك المركزي التونسي

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب .

المرجع: إحالتكم بتاريخ 20 أكتوبر 2025.

تبعا لإحالتكم ذات المرجع، والتي تطالبون من خلالها بموافاتكم بعناصر إجابة حول سؤال كتابي تقدم النائب بمجلس نواب الشعب السيد رمزي الشتوي بخصوص دور المؤسسات البنكية في منح تمويلات بشروط تفضيلية لفائدة قطاع اقتصادي معين، أفيدكم بما يلي:

1) فيما يتعلق بمسألة الاحتكار والممارسات المنافسة للمنافسة: فإنّ الرقابة على وضعيات الهيمنة أو شهادات الاحتكار في سوق تجارة الخشب تندرج ضمن صلاحيات مجلس المنافسة ووزارة التجارة ولا تدخل ضمن صلاحيات البنك المركزي التونسي .

2) فيما يتعلق بمنح التمويلات البنكية بشروط تفضيلية: إنّ قرار منح التمويلات والتسهيلات يخضع للسلطة التقديرية للبنوك، استنادًا إلى تقييمها لمستوى المخاطر والمردودية، ومدى قدرة الحريف على السداد ونوعية الضمانات المقدمة. ويتم ذلك في إطار السياسات الداخلية المعتمدة لدى كل بنك أو مؤسسة مالية والمتعلقة

الخشب وشبهات تضارب المصالح في قطاع العقارات لما له من تأثير مباشر على النسيج الاقتصادي وعلى القدرة الشرائية للمواطنين.

تشير المعطيات الميدانية المتوفرة إلى أن قطاع استيراد الخشب يشهد احتكارًا ممنهجًا من قبل عدد محدود من الفاعلين الاقتصاديين الذين يتحكمون في السوق ويضبطون الأسعار بطريقة تفتقر إلى الشفافية والتنافسية، مما ألحق أضرارًا مباشرة بالحرفيين والتجارين والمقاولين وأدى إلى ارتفاع غير مبرر في كلفة مشاريع البناء والمنتجات الخشبية في السوق الوطنية.

الأخطر من ذلك أن عددًا من كبار موردي الخشب يملكون وكالات عقارية كبرى ويستثمرون مباشرة في قطاع البناء بما يطرح شبهة تضارب مصالح واضحة ويكشف عن منظومة مغلقة تسيطر على كامل سلسلة القيمة من توريد المادة الأولية، إلى تسويق المنتج النهائي، وهو ما يهدد أسس المنافسة الشريفة، ويكرس هيمنة اقتصادية تتناقى مع مبادئ العدالة الاقتصادية .

كما تطرح تساؤلات جديدة حول :

• دور المؤسسات البنكية في منح تمويلات ضخمة بشروط تفضيلية لهذه المجموعة المحدودة،

• مقابل إئصال كاهل المواطن بقروض عقارية طويلة المدى وفوائده مرتفعة،

• بالإضافة إلى طريقة التفويت في أراض عمومية لفائدة بعض هذه المشاريع العقارية، دون المرور بمسارات واضحة أو تنافسية

وعليه ألتمس منكم، ومن السادة الوزراء المعنيين، مدنا بالإجابات والمعطيات التالية

1- ما هي قائمة موردي الخشب الناشطين حاليًا في تونس؟ وهل تخضع أنشطتهم للرقابة من قبل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات؟

2- ما هي الإجراءات المعتمدة لضمان الشفافية ومنع الاحتكار في مسالك التوريد والتوزيع؟

3- هل تم فتح أي تحقيق بخصوص ارتباط عدد من الموردين الكبار بقطاع العقارات وامتلاكهم لوكالات عقارية كبرى؟ وهل وقع تقييم مدى تطابق هذه الوضعيات مع قواعد المنافسة ومنع تضارب المصالح؟

4- ما هي الضمانات التي تضعها وزارة المالية للرقابة على التمويلات البنكية والامتيازات الجبائية الممنوحة لهذه الأطراف؟.

5- هل تمت مراجعة ملفات التفويت في الأراضي العمومية لفائدة المشاريع العقارية المرتبطة بهذه المنظومة من قبل وزارة أملاك الدولة؟

6- وأخيرًا ما هي الخطط الحكومية للحد من تفوّل هذا المحور الاقتصادي المنتفد. ومنع الاحتكار والمضاربة وضمان شفافية الأسواق وتكافؤ الفرص أمام جميع الفاعلين؟

في انتظار ردكم. تقبلوا السيدة رئيسة الحكومة والسادة الوزراء . فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إدارة التمويل والمخاطر، مع الالتزام التام بالقوانين والتراتبية الجارية بها العمل .

3) فيما يخص نسب الفائدة المطبقة على القروض العقارية لفائدة الأفراد: فإن نسب الفائدة تحدد عموماً بالاستناد إلى العناصر المكونة لهيكل الكلفة علاوة على أن القروض طويلة الأجل تتسم بمخاطر تسديد مرتفعة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كلفة تغطية هذه المخاطر. هذا ومن ناحية أخرى، فقد ساهم تطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً (جديد) من المجلة التجارية في التخفيض من نسبة الفائدة الثابتة المطبقة على قروض السكن بما خفف من الأعباء المالية المحمولة على المواطن. ومن جانب آخر، فإن نسب الفائدة على القروض لا يمكن أن تتجاوز الحدود القصوى لنسب الفائدة المشطة، باعتبارها ضماناً أساسية لعدم تحميل الحرفاء أعباء مالية مفرطة. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك المركزي التونسي يعمل بالتنسيق مع وزارة المالية على مراجعة النصوص الترتيبية المتعلقة بالإطار القانوني المنظم لنسب الفائدة المشطة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

الموضوع : حول طلب تدخل عاجل لفائدة منطقة أولاد علي الأسود - دخلة العجاج - معتمدية حاسي الفريد - ولاية القصرين تحية طيبة وبعد،

السيدة رئيسة الحكومة،

أتوجه إليكم بهذا الطلب العاجل والملح للتدخل لفائدة منطقة أولاد علي الأسود - دخلة العجاج، التي تعرف حرماناً متواصلاً من أبسط مقومات العيش الكريم التي يكفلها الدستور التونسي

● غياب كلي للمرافق الصحية، مما يضطر المرضى، خاصة كبار السن والأطفال إلى التنقل لمسافات طويلة لتلقي العلاج ناهيك عن تلامذة مدرسة السودان بكل مكوثاتها (التلاميذ الإطار التربوي) في ظروف قاسية وغير إنسانية

● انقطاع تام للمياه الصالحة للشرب، وهو ما أدى إلى حرمان العائلات من أساسيات الحياة، وهو يمثل خطراً على الصحة العامة وسلامة المواطنين والتلاميذ

● ضعف شديد بل عزلة تامة في شبكة الاتصالات، مما يعمق عزلة المنطقة ويُعيق تواصل الأهالي مع المصالح الإدارية والخدماتية .

وعليه، أطلب من سيادتكم، وبشكل عاجل التدخل من أجل :

1- إحداث مستوصف محلي بمدرسة السودان بمنطقة أولاد علي الأسود - دخلة العجاج، لتمكين المواطنين من أبسط الخدمات الصحية .

2- تحسين وتطوير شبكة الاتصالات، بما يسمح برفع العزلة التقنية والإدارية عن المنطقة .

3- ضمان التزويد المنتظم والدائم بالماء الصالح للشرب، عن طريق حلول عملية تُراعي الوضع الخاص للمنطقة .

السيدة رئيسة الحكومة،

أحملكم أمانة كفلها الدستور، وأمانة أحملها عن مواطنين لم يعودوا يطالبون سوى بالحد الأدنى من الكرامة والعدالة .

وإني على يقين بأنكم ستولون هذا الملف ما يستحقه من العناية والسرعة اللازمين، وأرجو من الحكومة تحمل مسؤولياتها لرفع الغبن عن مواطنين طال انتظارهم ولا يطالبون سوى بأبسط مقومات الحياة التي يضمنها الدستور بمنطوق نصه .

وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني.

المراجع مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002963 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الصحة .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عبد العزيز الشعباني عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " طلب تدخل عاجل لفائدة منطقة أولاد علي الأسود - دخلة العجاج - معتمدية حاسي الفريد - ولاية القصرين".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

من وزير الصحة

إلى السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع حول السؤال الكتابي الموجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من قبل عضو مجلس نواب الشعب السيد النائب عبد العزيز الشعباني

في إطار مراجعة الخارطة الصحية بهدف تقريب الخدمات الصحية ذات جودة للمواطنين، تم إدراج 8 مراكز صحة أساسية بولاية القصرين ضمن برنامج تعويض بوحدات صحية مسبقة الصنع (Préfabriqué) بالإضافة إلى مركز الصحة الأساسية بمنطقة خنقة الجازية بمعتمدية حاسي الفريد الذي كان التجربة الأولى على المستوى الوطني.

المعتمدية	اسم مركز الصحة الأساسية	العدد	الجهة الصحية
جدليان	فج تريج	8	القصرين
حاسي الفريد	القويرة		
فوسانة	صحراوي		
فرنانة	عبد العظيم		

العيون	عين سلسلة		
العيون	العيون		
حاسي الفريد	الساهلة		
القصرين الجنوبية	بوصفة		

ويتم اعتماد مقاييس علمية لدراسة إحداث هيكل صحي مع دراسة الاحتياجات وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات والبنية التحتية في حدود الميزانية المعتمدة مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية كما يتم التأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية تندرج هذه الخطوات في إطار مراجعة شاملة للخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية الجيدة من المواطنين.

من رئيسة الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعياني .

المرجع: مكتوبكم عدد- ص-2025-26-3000-0002963 بتاريخ 31 أكتوبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد رئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية .

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عبد العزيز الشعياني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص طلب "تدخل عاجل لفائدة منطقة أولاد علي الأسود دخلة العجاج -مُعتمدية حاسي الفريد من ولاية القصرين".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب عبد العزيز الشعياني

الموضوع: حول طلب تزويد منطقتي أولاد علي الأسود ودخلة العجاج بالماء الصالح للشرب انطلاقا من منظومة الكامور

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص-2025-01-30-8756 بتاريخ 19 نوفمبر 2025.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد عبد العزيز الشعياني، بخصوص تزويد منطقتي أولاد علي الأسود ودخلة العجاج بالماء الصالح للشرب انطلاقا من منظومة الكامور، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تبين من خلال المعايينات الميدانية والتقارير الفنية أن هاتين المنطقتين كانتا في السابق مرتبطتين فعليا بمنظومة التزويد بالكامور غير أن ضعف مردودية البئر الحالية وتراجع الدفق إلى جانب التقادم الواضح لقنوات الجلب والتوزيع وارتفاع نسبة التسربات فضلا عن الانتشار الواسع لعمليات الربط العشوائي غير المراقب قد أدى إلى اختلالات هيكلية في المنظومة حالت دون ضمان حد أدنى من انتظامية التزويد بالماء الصالح للشرب كما ساهمت هذه العوامل في انخفاض الضغط داخل الشبكة وعدم قدرة المنظومة على تلبية الطلب المتزايد مما استوجب تدخلا هيكليا شاملا لإعادة تأهيلها وتحسين مردوديتها .

بالتالي تم إدراج هذه المناطق ضمن الدراسة الشاملة لإعادة تهيئة المنظومة المائية بالكامور والتي هي حاليا في طور الاستكمال على أن يتم لاحقا إحالة نتائجها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قصد إعادة تهيئة كل الشبكة المائية ووضعها تحت تصرف الشركة بهدف تحسين جودة التزويد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

الموضوع: سؤال كتابي حول الوضع الأمني والإنارة العمومية ورخص الماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي وتقدم المشاريع البلدية بمعمودية رواد من ولاية أريانة تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

تحية واحتراما،

في إطار متابعتي للوضع العام بجهة رواد من ولاية أريانة، وما تشهده المنطقة من نقائص تنموية وأمنية وبنوية متراكمة أثرت بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذه الأسئلة الكتابية

متى سيتم إحداث منطقة أمن وطني ومراكز شرطة بكل من سيدي عمر وجعفر، خاصة أمام النمو الديمغرافي الكبير بالجهة وامتدادها العمراني الذي يستوجب حضورا أمنيا قارا لتأمين المواطنين والمنشآت؟

هل توجد برمجة وطنية أو جهوية لتركيز كاميرات مراقبة وإنارة عمومية على امتداد الطريق الرئيسية بين أريانة ورواد، وفي المسالك الداخلية التي تشهد انقطاعا متكررًا للإنارة العمومية منذ أكثر من ثلاث سنوات؟؟؟

ما هو برنامج وزارة الداخلية فيما يخص مذكرة الربط بالماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي التي كبلت المواطن في ربط مساكنهم بعدد الكهرباء والماء؟؟؟

لماذا التأخير في إسناد الرخص ربط الماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي فالمواطنين تقدمو بمطالهم منذ سنة 2022 و 2023 و 2024 وإلى حد الآن لم يتمكنوا من إجابة لهذه المطالب؟؟؟

ما هو الوضع الحالي لمشروع السوق النموذجية بسيدي عمر؟ ولماذا لم يتم التسريع في إنجازها رغم جاهزية الأرض واحتياج الأهالي لسوق منظم بدل السوق العشوائي الحالي؟

نص الإجابة:

1- بخصوص إحداث منطقة أمن وطني ومراكز شرطة بسيدي عمر وجعفر أريانة:

- شهدت المنطقة إمتدادا ترابيا كبيرا وإنفجارا سكانيا متزايدا إضافة إلى إنشاء العديد من المحلات والمؤسسات والمباني حيث ارتفع عدد سكان معتمدية رواد من 129 ألف نسمة خلال سنة 2021 إلى 471 ألف نسمة خلال سنة 2024 أي بزيادة حوالي 300 ألف نسمة خلال 3 سنوات).

- وعلى هذا الأساس فإن المصالح المعنية بوزارة الداخلية وبالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بصدد متابعة تخصيص العقار الكائن بجعفر أريانة المقترح تخصيصه لإحداث مركز أمن وطني بجعفر أريانة.

- ومن حيث المبدأ فإننا لا نرى مانعا في إحداث مركز أمن وطني بسيدي عمر، وسيتم دراسة الموضوع من مختلف الجوانب بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

2- مدى وجود برمجة وطنية أو جهوية لتركييز كاميرات مراقبة على الطريق الرئيسية بين رواد وأريانة:

- تم تركيز عدد 04 أجهزة كاميرات مراقبة تابعة لوزارة الداخلية بالمناطق التالية (مفترق الإسكالم مفترق الغزالة القطب التكنولوجي بالغزالة مفترق سيدي عمر وبمدخل رواد الشاطئ).

علما وأن المساعي متواصلة بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية ومع السلط الجهوية والمحلية بأريانة قصد النظر في تركيز عدد 02 كاميرات مراقبة فيما يخص الطريق الرئيسية بين رواد وأريانة (مفترق ابن الرشيقي شارع فتحي زهير (الأضواء) وعلى مستوى مفترق بشير الليان كلم 6 في اتجاه سيدي صالح).

3- بخصوص تدعيم الإطار البشري لمراكز الأمن بالجهة:

- يتم تدعيم المراكز الأمنية بالعنصر البشري حسب الإمكانيات المتوفرة.

4- بخصوص سوق سيدي عمر:

- تم إقتناء قطعة الأرض المخصصة لإنجاز المشروع.

- المشروع حاليا بصدد المصادقة على مشروع المقاسمة

- تم إعداد أمثلة تقريبية أولية

- يجري حاليا إعداد الشروط المرجعية لطلب العروض الخاص بالدراسات.

بالتوازي تمت مراسلة كل من ANPE-ANGED-ANME وذلك في إطار إعداد إتفاقيات تعاون نظرا للصبغة الإيكولوجية للمشروع.

5- بخصوص ملعب حي اليوسطة: المشروع في مرحلة الفرز (étape de dépouillement).

6- بخصوص التنوير العمومي:

- برنامج التنوير لسنة 2025 تم إعداد صفقة في حدود 600 ألف دينار تخص التنوير العمومي وسيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الأيام القليلة القادمة.

- أما تنوير مناطق التوسع فهي حاليا بصدد الإنجاز.

- بخصوص مشروع وزارة التجهيز والإسكان لتركييز الإنارة العمومية بين أريانة ورواد، فقد تم الانطلاق في الإنجاز.

ما هي الإجراءات المتخذة لتسريع في المشاريع التي تعهد بها بلدية رواد ومن بينها التنوير العمومي وملعب حي اليوسطة والملعب البلدي البرارجة ومسرح هواء الطلق برواد الشاطئ والمسلك الصحي برواد وصيانة بعض الأنهج وتبليطها على مستوى أحياء معتمدية رواد؟

متى سيتم الانتهاء من مثال التهيئة العمرانية في معتمدية رواد الذي طال انتظاره؟

هل تمت متابعة تنفيذ برنامج بلدية رواد بخصوص المشاريع المعهودة إليها؟؟، خاصة في ما يتعلق بتهيئة الأحياء السكنية الداخلية رواد (حي عيشوشة، حي المطار، حي وردة، حي بن عرفة، الحي المقابل لملاعب أورانج سيدي عمر، حي شاكور، جعفر، حي الجميلية، المدينة الفاضلة)

متى سيتم صيانة الطرقات المحلية والتدخل في العديد من الأنهج التي تشهد حالة غرق بالكامل إثر نزول الأمطار) حي وردة، حي بن عرفة، حي المطار، حي عيشوشة، حي زغاب، حي الجميلية جعفر والحي المحاضي للمدرسة الابتدائية رواد 1 وعديد الأحياء بطريق رواد؟؟؟

تحسين التنوير العمومي بالأحياء السكنية وأمام المؤسسات التربوية؟؟؟

مشاريع التجميل والمناطق الخضراء؟؟

هل تم دعم الإطار البشري لمراكز الأمن لمزيد حماية أبنائنا التلاميذ والحد من العنف المدرسي خارج المؤسسات التربوية؟؟

ما هو برنامج بلدية رواد في مقبرة سيدي عمر وصيانتها ومتى يتم تخصيصها من أملاك الدولة لبلدية رواد؟؟

ماهي برامج بلدية رواد في معتمدية رواد على المدى القصير والمدى البعيد؟؟؟

ما هي التوصيات الصادرة من الولاية ووزارة الداخلية تجاه بلدية رواد بخصوص.. تسريع إنجاز المشاريع أو تلافي التأخير في تنفيذها، خصوصا وأن عديد المتساكنين يعبرون عن تدمرهم من ضعف المتابعة الميدانية وغياب التنسيق بين الإدارات الجهوية؟

متى ستقوم بلدية رواد بفتح مناظرة إنتدابات في بلدية رواد لدعمها بالعنصر البشري الكافي؟؟

السيد الوزير،

راجين من سيادتكم التكرم بمدنا بإجابات كتابية دقيقة وجدول متابعة للمشاريع ذات العلاقة بوزارتكم وبلدية رواد مع تحديد أجال واضحة لإنجازها وذلك لعدم إعلامنا بأي برنامج واضح يمس بالجهة وتتمينا لدورنا الرقابي الذي نص عليه دستور الجمهورية التونسية.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب

"أيمن البوغديري"

عن دائرة: رواد1 - ولاية أريانة

ملخص السؤال:

"حول الوضع الأمني والبلدي بمعتمدية رواد من ولاية أريانة"

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "حاتم الهواوي"

(ولاية جندوبة)

ملخص السؤال:

"حول عملية التفويت في المساكن الاجتماعية لفائدة موظفي الأمن الوطني في جندوبة على غرار ولايات الجوار".

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا: بخصوص نية التفويت وعملية التقييم:

على إثر انعقاد مجلس إدارة تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح تقرّر عدم التفويت في أي من ممتلكات التعاونية العقارية بما فيها المحلات السكنية التابعة لها على اعتبار وأن هذه الوحدات السكنية ذات بعد اجتماعي لفائدة المنخرطين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي عمليات تفويت سابقة لمحلات التعاونية والتي تمت قبل سنة 2005 كانت قرارات استثنائية اتخذتها مجالس إدارة سابقة في ظروف استثنائية.

أما عملية التقييم المنجزة فهي إجراء محاسبي وإداري بحث يهدف إلى تحديث السجلات المالية في إطار الحوكمة وبالتالي ليست هناك أي نية للتصرف في هذه الأصول من قبل التعاونية.

ثانيا : بخصوص التزام المستفيدين بسداد معالم الأكرية

والوضع الفعلي:

إن الالتزام بالسداد واجب تعاقدى أصيل ينبع من عقد الانتفاع المبرم مع العون المستفيد من الكراء (قيمة معلوم الكراء هي 15 دينار شهريا) وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القيمة الرمزية تؤكد الطابع الاجتماعي للبحث لهذه المحلات وليس الطابع التجاري أو الاستثماري.

- الواقع الإداري والمالي للديون المتراكمة وفق السجلات المالية فإن أغلب المستفيدين والذين إنتفت عنهم صفة التسوّغ الشرعية (كالإحالة على التقاعد أو عدم مباشرة العمل الفعلي في موقع المحل الذي يعد شرطا أساسيا للانتفاع) قد تراكمت عليهم ديون كراء كبيرة رغم التنبيه عليهم بضرورة خلاص الدين .

كما نؤكّد مجددا أن التزام المستفيدين ماليا لا يرتبط بأي حال بموضوع الملكية، حيث أن سياسة التعاونية تستبعد تماما فكرة التفويت في هذه المحلات وبالتالي فإن هذا الالتزام المالي يبقى في إطاره الطبيعي كواجب تعاقدى محض

هذا ونحيطكم علما أن التعاونية سعت في المدة الأخيرة بالتنبيه على المتسوّغين إلى خلاص ما تخلّد من ديون في ذمتهم واخلاء المحلات لانتفاء الصفة الإدارية ليتسنى التداول وإبقاء المنفعة لجميع المنخرطين مع مراعاة البعد الاجتماعي، خاصة في الحالات الحرجة مثل حالات الأرامل (فاقدات السند دخل محدود حالات اجتماعية ومرضية حرجة...) حيث سيتم إجراء بحوث اجتماعية مفصلة لكل حالة قبل إتخاذ أي إجراء قانوني وذلك تحقيقا لمبدئي الشفافية والمساواة.

7- بخصوص ملعب البرارجة: يتم حاليا التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة لاستكمال تعبئة التمويل في حدود 1 مليون دينار حتى يتسنى عرضه على لجنة الصفقات المختصة.

8- بخصوص مسرح الهواء الطلق برواد: سيتم في مرحلة أولى تركيز منصة للعروض بشاطئ رواد حيث تم القيام بالرفع الطوبوغرافي وحاليا بصدد إعداد الأمثل التقريبية، كما سيتم مراسلة الهيكل المعنية للحصول على التراخيص اللازمة عند استكمال الأمثلة.

9- بخصوص المسلك الصحي برواد: تمت مراسلة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي APAL بخصوص استئناف الأشغال وحاليا البلدية في انتظار رد الوكالة، وعلى ضوء الإجابة سيتم الإعلان عن الاستشارة لاستكمال المشروع.

10- بخصوص تعبيد الطرقات، تبليط الأرصفة وشبكات تصريف مياه الأمطار: تم إعداد صفقة بقيمة حوالي 8.5 مليون دينار، وتشمل صيانة وتعبيد ما يقارب 120 نهجا وسيتم الإعلان عن الصفقة خلال الأيام القليلة القادمة.

11- بخصوص مثال التهيئة العمرانية: بصدد تعيين مكتب دراسات سيتم اللجوء للتفاوض المباشر بما أنه تم الإعلان وفتح العروض ولم يكن العروض مثمرة في 04 مناسبات.

12- بخصوص تهيئة وتزويق شارع البحر الأبيض المتوسط: تم إعداد صفقة في حدود 400 ألف دينار.

13- بخصوص مقبرة سيدي عمر: بلدية رواد بصدد إستكمال إجراءات إحالة ملكية القطع المقامة عليها المقبرة والتابعة للرسم العقاري عدد 96214/34516 أريانة والملف حاليا بصدد الدرس لدى مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية وحال استكمال إجراءات التخصيص، ستنتقل البلدية في تهيئتها وهيكلتها وتوفير الحراسة اللازمة، وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول عملية التفويت في المساكن الاجتماعية لفائدة موظفي الأمن الوطني في جندوبة على غرار ولايات الجوار.

تسوع موظفو الأمن الوطني في جندوبة منازل منذ 2006 على ملك تعاونية موظفي الأمن. وعلى إثر نية التفويت طالبت التعاونية بملف في الغرض مرفق بتقويم للمنازل منذ 2005 لكن الإجراءات توقفت منذ سنة 2011 تزامنا مع الثورة حد يومنا هذا.

هذا وتذكر أن الموظفين التزموا بخلاص معين الكراءات دون انقطاع.

السؤال: لما لا تستكمل إجراءات التفويت بالنسبة لولاية جندوبة كبقي الولايات المجاورة مع التزامهم بدفع باقي المستحقات حسب عملية التقويم التي قامت بها الجهات المختصة؟

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول دعم المجهودات الأمنية بالقصرين.

نتمن تحسن الوضع الأمني بمعتمديتي القصرين الشمالية والزهور في الفترة الأخيرة لكن تبقى المجهودات محدودة بسبب النقص في الدراجات النارية للنجدة التي بواسطتها يمكن الولوج إلى المناطق الوعرة ومتابعة سواق الدراجات النارية السريعة المستعملة من طرف المارقين على القانون.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

• متى ستوفر وزارتك الدراجات النارية للنجدة المذكورة أعلاه لإقليم الأمن الوطني بالقصرين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب

"حاتم لباوي"

عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور - ولاية القصرين

موضوع السؤال:

حول طلب توفير دراجات نارية لفائدة وحدات شرطة النجدة بإقليم الأمن الوطني بالقصرين

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه في إطار دعم الأقاليم والمناطق والمراكز الأمنية بكامل تراب الجمهورية بالوسائل والمعدات اللوجستية على غرار إقليم الأمن الوطني بالقصرين الذي سيتم دعمه بالوسائل اللازمة ضمن برامج التوزيع المستقبلية تعمل وزارة الداخلية على توفير الوسائل والمعدات اللوجستية بصفة عادلة بين كل الأقاليم والمراكز والمناطق الأمنية مع مراعاة الأولويات وخصوصيات كل جهة خلال التوزيع وذلك لتحسين الأداء الأمني وإضفاء مزيد من النجاعة عليه.

هذا، وتتم المتابعة الدورية لكل احتياجات الوحدات الأمنية بالجهة وما تتطلبه من تعزيزات في الغرض قصد إضفاء النجاعة على المرفق العام الأمني وللإضطلاع بدوره على الوجه الأكمل حفاظاً على النظام العام طبقاً لسيادة القانون وإنفاذه.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إحداث مركز حرس وطني بمنطقة مركز كمون التابعة لمعتمديتي منزل شاكر والحنشة من ولاية صفاقس تحية طيبة وبعد،

تفتقد منطقة مركز كمون التابعة لمعتمديتي منزل شاكر والحنشة من ولاية صفاقس لمركز أمن قار وهو ما مثل غياب مصدر قلق متزايد

لدى أهالي المنطقة في ظل تأخر التدخل الأمني بسبب بعد أقرب مركز حرس وطني حوالي 30 كلم. والذي أدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة والحوادث والسرقة والاعتداءات في الأونة الأخيرة.

وبالتالي نتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

• متى يتم إحداث مركز حرس وطني بمنطقة مركز كمون التابعة لمعتمديتي منزل شاكر والحنشة من ولاية صفاقس؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تضمن إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب

"حسن الجربوعي"

عن دائرة منزل شاكر من ولاية صفاقس

موضوع السؤال:

حول إحداث مركز حرس وطني بمنطقة مركز كمون التابع لمعتمديتي منزل شاكر والحنشة من ولاية صفاقس

نص الإجابة:

يقوم في الفترة الحالية كل من مركز الأمن العمومي للحرس الوطني منزل شاكر ومركز الأمن العمومي للحرس الوطني بالحنشة بتغطية منطقة مركز كمون أمنياً على الوجه الأكمل.

كما يتم معاضدة مجهوداتهما من قبل بقية الاختصاصات الأمنية لوحدات منطقة الحرس الوطني بجبيناية في نطاق التفقدات الدورية والحملات الهادفة لمكافحة شتى الجرائم بأنواعها.

هذا وسيتم النظر في تدعيم الزاد البشري واللوجستي للوحدتين المذكورتين حال توفر الإمكانيات وحسب أولويات وخصوصيات كافة مراكز الأمن العمومي المنتصبة بمرجع نظر الحرس الوطني وذلك في إطار بسط النفوذ الأمني بكامل الجهة.

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص مراسلة وزارة التربية للسيد والي صفاقس قصد ضبط برنامج تهيئة وصيانة شامل لمدرسة الخليل بن أحمد بمعتمدية صفاقس الغربية.

تحية طيبة،

تبعا لمراسلتنا الموجهة الى وزارة التربية بخصوص التدخل العاجل لإنقاذ تلاميذ ومدرسة الخليل بن أحمد طريق المحارزة من معتمدية صفاقس الغربية من كارثة، تمت إفادتنا أن العقار المشيد عليه المدرسة هو محل نزاع منذ سنة 2007 ومع ذلك فإنه تم تخصيص الاعتمادات اللازمة لصيانة المدرسة وأن الوزارة وجهت مراسلة الى السيد والي صفاقس بتاريخ 18 أفريل 2025 قصد ضبط برنامج تدخل يهدف إلى تهيئة المؤسسة وصيانتها وفق مبدأ الصيانة الشاملة والتسريع في إجراءات نقل الملكية.

هذا وفي متابعة ملف القضية المرفوعة لدى المحكمة الإدارية تحت عدد 34361/1 والقائم بها ورثة مالك العقار منذ سنة 2007

حول استرجاع العقار تبين لنا أنه صدر حكم ابتدائي سنة 2009 وحكم استئنائي سنة 2012 في القضية لفائدة وزارة التربية.

وباعتبار أن الوالي هو المؤمن على سلطة الدولة وممثل الحكومة بدائرته والساھر على تنفيذ القوانين والتراتيب والقرارات الحكومية

فالرجاء الحرص على ضبط برنامج تدخل يهدف إلى تهيئة المؤسسة وصيانتها وفق مبدأ الصيانة الشاملة لإنقاذ تلاميذ ومدرسة الخليل بن أحمد من كارثة وشيكة والتنسيق للتسريع في إجراءات نقل الملكية وذلك لتوفير الظروف الملائمة لتلاميذ الجهة وتمتعهم بحقهم في التعليم.

كما نحيطكم علما أنه يمكن أن نقع في نفس الإشكال في حالة عدم تسوية ملف إحالة عقار المدرسة الابتدائية التحرير بمعتمدية صفاقس الغربية لفائدة ملك الدولة الخاصة.

فالرجاء الحرص على التنسيق لتسوية ملف إحالة العقار على ملكية الدولة الخاصة.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "صابر المصمودي"

عن دائرة صفاقس الغربية

يتعلق موضوع السؤال الكتابي الموجه إلى وزير الداخلية حول التدخل لضبط برنامج تهيئة وصيانة مدرسة الخليل بن أحمد بمعتمدية صفاقس الغربية

نص الإجابة:

هم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 1 بخصوص تهيئة المدرسة الابتدائية الخليل بن أحمد إفاذتكم بالمعطيات التالية:

إن مدرسة خليل بن أحمد بمعتمدية صفاقس الغربية محل نزاع قضائي منذ سنة 2017 بين وزارة التربية والمالكين الأصليين للعقار وهو حاليا في الطور الاستئنائي لدى المحكمة الإدارية.

كما تعتبر الوضعية العقارية للمدرسة المذكورة محل متابعة قضائية لتحديد القيمة الشرائية للعقار اعتبارا للتباين في وجهات النظر بين وزارة التربية ومالكي العقار.

وجاري التنسيق حاليا بين وزارتي أملاك الدولة والشؤون العقارية والتربية لإعداد ملف فني يتعلق باقتناء قطعة الأرض لإجراء الاختبار وتحديد القيمة الشرائية.

فضلا عن ذلك فإن المدرسة المذكورة تشكو من عدة مشاكل هيكلية وفقا للاختبار الفني المعمق في الغرض وتم اقتراح الانطلاق في تهيئتها وصيانتها مع مواصلة إجراءات التسوية العقارية.

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

• متى يتم توفير سيارة إدارية لفائدة مركز الشرطة بالوسلاتية؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب "نبيل الحامدي"

عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة - ولاية القيروان

موضوع السؤال:

توفير سيارة إدارية لفائدة مركز الأمن الوطني بالوسلاتية

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه في إطار دعم المناطق والمراكز الأمنية بكامل تراب الجمهورية بالوسائل والمعدات اللوجستية على غرار مركز الأمن الوطني بالوسلاتية الذي سيتم لاحقا إسناده سيارة إدارية ضمن برامج التوزيع المستقبلية.

وتعمل وزارة الداخلية على توفير السيارات الإدارية بصفة عادلة بين كل المراكز والمناطق الأمنية مع مراعاة الأولويات وخصوصيات كل جهة خلال التوزيع وذلك لتحسين الأداء الأمني وإضفاء مزيد من النجاعة عليه.

هذا، وتتم المتابعة الدورية لكل احتياجات الوحدات الأمنية بالجهة وما تتطلبه من تعزيزات في الغرض قصد إضفاء النجاعة على المرفق العام الأمني والاضطلاع بدوره على الوجه الأكمل حفاظا على النظام العام طبقا لسيادة القانون وإنفاذه.

السؤال الكتابي الأول

للنايبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول توفير الإنارة أمام المؤسسات التربوية.

تحية طيبة وبعد،

تُعتبر الإنارة أمام العديد من المؤسسات التربوية شبه منعدمة مما يُعرض الوسط التلميذي للخطر المحقق. لذا نطالب السلطات المعنية بتوفير إنارة أمام هذه المؤسسات لحماية أطفالنا بما يكفل السلامة لكل تلميذ وتلميذة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائبة "مريم الشريف"

عن دائرة وادي الليل ولاية منوبة

موضوع السؤال:

حول توفير الإنارة أمام المؤسسات التربوية.

نص الإجابة:

يتم القيام بعمليات الصيانة والمراقبة الميدانية والتي تشمل محيط المؤسسات التربوية بكامل المنطقة البلدية بوادي الليل وعددها

25 مؤسسة درءاً وتحسُّباً لتسجيل أي وضعيات تمثل خطراً على التلاميذ أو الوسط التربوي وذلك في إطار المتابعة الدورية لوضعية الإنارة العمومية أمام المؤسسات التربوية.

وتظل السلطة الجهوية والمحلية على أتم الاستعداد للتدخل الفوري عند كل إشعار يرد عليها ضماناً لسلامة التلاميذ وحسن سير المرفق التربوي.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة مريم الشريف

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تفتقر الدائرة البلدية بسعيدة للموارد البشرية والمعدات إذ تقتصر فقط على تقديم الخدمات المتعلقة بالحالة المدنية مع العلم أن الكثافة السكانية في تزايد مستمر إذ تجاوزت 110 نسمة؟

• لما لا يقع إحداث بلدية جديدة بوادي الليل؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب "مريم الشريف"

عن دائرة وادي الليل

موضوع السؤال:

يتعلق موضوع السؤال الكتابي الموجهة إلى وزير الداخلية حول النظر في إحداث بلدية جديدة بوادي الليل.

نص الإجابة:

إن موضوع إحداث بلديات جديدة يرتبط أساساً بعدة عوامل نذكر منها على السبيل الذكر لا الحصر:

* توفر الإطار البشري واللوجستي اللازمين عند إحداث بلديات جديدة

* إجراء عملية تقييم شاملة لتعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية خاصة بعد إحداث 86 بلدية جديدة وتقييم النتائج المرجوة والمسجلة من البلديات المحدثّة في الفترة السابقة

* ضرورة توفر مقاييس موضوعية لإحداث بلديات جديدة

* ضرورة استكمال المنظومة القانونية في هذا المجال خاصة وأنه يتم حالياً مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالإطار القانوني المنظم للبلديات ومن ضمنها مجلة التهيئة الترابية والتعمير والقانون الأساسي للبلديات مطابقة مشاريع القوانين المتعلقة بالإحداث لمقتضيات الفصلين 3 و201 من مجلة الجماعات المحلية اعتباراً وأن الأحداث وضبط الحدود تقره مجالس البلديات بأغلبية ثلثي أعضائها وهو إجراء لا يمكن تطبيقه في الوقت الراهن نظراً لحل المجالس البلدية بمقتضى المرسوم عدد 9 لسنة 2023 وتكليف الكاتب العام بتسيير الشؤون العادية للبلدية وضبط مجالات اختصاص محددة تحت إشراف والي الجهة مع الإشارة بأن المجالات المذكورة لا تتضمن مسألة إحداث بلديات جديدة.

وعليه، فإنه يتجه التريث في إحداث بلديات جديدة إلى حين ضبط مقاييس موضوعية واضحة من قبل مختلف المتدخلين علاوة على

ضرورة استكمال المنظومة القانونية المنطبقة على المجالس المنتخبة بما يضمن وحدة الدولة في إنسجام مع مقتضيات دستور الجمهورية التونسية من جهة ومن جهة ثانية عدم تفتيت البلديات بإحداثيات جديدة خاصة وأن التجارب المقارنة في مجال الحوكمة واللامركزية تعتمد سياسة دمج البلديات عوضاً عن الإحداثيات الجديدة ضماناً لتمكين البلديات من الوسائل الضرورية لمجابهة إشكاليات التنمية والاستجابة لتطلعات الأهالي وعدم الاعتماد الكلي على الدعم اللوجستي والمادي للدولة.

السؤال الكتابي

للنائبة مريم عامر

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول مدى تقدم مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 / 2023 / 2024

تحية طيبة وبعد،

في إطار الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب، وحرصاً على متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الجهوية للتنمية التي تمثل أحد أهم أدوات تحسين البنية التحتية المحلية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الداخلية

ونظراً لما لوحظ من تباطؤ أو تأخير في إنجاز عدد من المشاريع المبرمجة في السنوات الأخيرة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية

نطلب منكم مدناً بتوضيحات دقيقة حول ما يلي:

1- أين وصلت نسبة إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 و2023 و2024؟

2- ما هي المشاريع المنجزة فعلياً إلى حدّ هذا التاريخ؟

3- ما هي المشاريع التي لم تنطلق بعد أو تشهد تأخيراً في الإنجاز؟

4- ما هي الأسباب التي حالت دون التقدّم في إنجاز بعض هذه المشاريع والإجراءات المزمع اتخاذها لتجاوز الإشكاليات المطروحة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيدة النائب

"مريم عامر"

(المنهلة - أريانة)

ملخص السؤال:

حول تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية بولاية أريانة للسنوات 2022، 2023 و2024

نص الإجابة:

بالتنسيق مع السلطة الجهوية بخصوص مدى تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية بولاية أريانة للسنوات 2022، 2023 و2024 نورد ما يلي:

تولت وزارة الاقتصاد والتخطيط رصد إعمادات لفائدة ولاية أريانة قدرها 22.5 م د بالنسبة لسنوات 2022 و2024، مع العلم أن

2- المشاريع المنجزة فعليا

أ - المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022:

- تم الانتهاء من مشاريع تهيئة وتعبيد الطرقات بالقسط عدد 3 وعدد 4 بمعتمدية قلعة الأندلس بنسبة 100% وتم الاستلام الوقي للأشغال في جويلية 2025.

- تم الانتهاء من أشغال الربط بشبكة التطهير بمعتمديات المنيلة وقلعة الأندلس ورواد بنسبة 100%.

- تم الانتهاء من أشغال الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بمعتمديات المنيلة رواد وقلعة الأندلس بنسبة 93% ما عدى مشروع وحيد في طور الإنجاز والمتعلق بـ "ربط تجمع الخليج ببوحنش بقلعة الأندلس بشبكة الماء الصالح للشرب".

ب - المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024:

- تم الانتهاء من مشروع تزويد عدد 15 منتفع بالإنارة المنزلية بالحي الليبي بمعتمدية المنيلة 100%.

- تم الانتهاء بجزء من مشاريع الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بمعتمديتي المنيلة وسيدي ثابت بالنسبة للمشاريع موضوع أذن التزود بنسبة 100% أما باقي المشاريع المدرجة ضمن عقد الصفقة بالتفاوض المباشر مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فهي في طور الإنجاز.

3- المشاريع التي تشهد تأخير في الإنجاز

- عدم انطلاق أشغال إنجاز مشروع تزويد بعض التجمعات السكنية بمعتمدية قلعة الأندلس بالإنارة المنزلية المدرج ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 لعدد 73 عائلة.

- عدم انطلاق أشغال إنجاز مشروع تزويد بعض التجمعات السكنية بمعتمدية قلعة الأندلس بالإنارة المنزلية المدرج ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024 العدد 80 عائلة.

- عدم انطلاق مشروع تزويد عدد 09 عائلات بحي البساتين 3 مع حدود دوار هيشر عمادة 15 أكتوبر البساتين من معتمدية المنيلة بالإنارة المنزلية المدرج ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024.

- عدم انطلاق مشاريع الربط بشبكة التطهير بمعتمديات سيدي ثابت المنيلة، رواد وقلعة الأندلس المدرج ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024

4 - الأسباب والإشكاليات التي حالت دون التقدم في الإنجاز

والإجراءات المتخذة:

أ - المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022:

- بالنسبة لمشاريع تهيئة وتعبيد الطرقات بمعتمدية سيدي ثابت القسط عدد 1 و عدد 2، فقد بلغت نسبة الإنجاز 58% وقد تم تسجيل تأخير في إنجاز القسط عدد 1 وذلك بسبب اعتراض أحد مالكي الأرض المجاورة للطريق المؤدية لحي جلاص وقد تم عقد جلسة عمل بمقر ولاية أربانة لحل الإشكال وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف وقد تم فض الإشكال وتم إعطاء الإذن للإدارة الجهوية للتجهيز بأريانة الدعوة المقاوله لاستئناف الأشغال

مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 تم إنجازها على حساب ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 بإعتبار وأنه لم يتم فتح إعمادات برامج سنة 2022، وذلك لإنجاز مشاريع في عدة قطاعات التزود بالماء الصالح للشرب، الربط بشبكة التطهير، التزود بالإنارة المنزلية وتهيئة وتعبيد الطرقات والمسالك وذلك بمعتمديات المنيلة سيدي ثابت قلعة الأندلس، رواد وسكرة

1- نسبة إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية:

أ - مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب:

- عدد العائلات المنتفحة 1319 عائلة.

- كلفة الإنجاز: 4363 م د.

- نسبة الإنجاز العامة: 54%.

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2022: 93

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2024: 16

* مشاريع موضوع أذن التزود تم إنجازها بنسبة 100%.

* مشاريع موضوع صفقة بالتفاوض المباشر في طور الإنجاز.

ب - مشاريع التزود بالإنارة المنزلية:

- عدد العائلات المنتفحة: 177 عائلة

- كلفة الإنجاز: 1033

- نسبة الإنجاز العامة: 16%.

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2022 تم إبرام عقد الصفقة مع

الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2024

* تم إبرام عقد الصفقة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالنسبة لتزويد بعض التجمعات السكنية بقلعة الأندلس.

* مشروع تزويد الحي الليبي موضوع إذن تزود تم إنجازها بنسبة 100%

* تزويد حي البساتين 3 مع حدود دوار هيشر عمادة 15 أكتوبر البساتين في طور تحيين القائمة التقديرية.

ج - مشاريع الربط بشبكة التطهير:

- عدد العائلات المنتفحة: 1415 عائلة.

- كلفة الإنجاز: 7266 م د.

- نسبة الإنجاز العامة 50%.

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2022: 100%

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2024 من المؤمل أن يتم الإعلان عن طلب العروض خلال الأيام القليلة القادمة.

د - مشاريع تهيئة وتعبيد الطرقات والمسالك:

- طول بالتر خطي 31.345 م.خ.

- الكلفة المالية: 10926 م د.

- نسبة الإنجاز العامة: 64%.

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2022: 79%.

- نسبة إنجاز برنامج سنة 2024: 49%.

- بالنسبة لمشروع تزويد عدد 73 عائلة بالإضاءة المنزلية بقلعة الأندلس، تم التنسيق مع مصالح إقليم أريانة للشركة التونسية للكهرباء والغاز للإسراع في إتمام إجراءات إبرام عقد الصفقة بالتفاوض المباشر حتى يتولى المجلس الجهوي صرف التسبقة على الأشغال والانطلاق في الإنجاز.

- بالنسبة للمشروع الوحيد المتعلق بالربط بشبكة الماء الصالح للشرب بتجمع الخليج ببوحنش بمعتمدية قلعة الأندلس فقد تحصلت مصالح إقليم أريانة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على التراخيص اللازمة للانطلاق في إنجاز المشروع.

ب - المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024:

- بالنسبة لأشغال تهيئة وتعميد الطرقات، فهي في طور الإنجاز وقد بلغت نسبة الإنجاز لمختلف الأقساط %49 وقد تم تسجيل بعض التأخير في إنجاز القسط عدد 1 وعدد 3 وقد تم عقد جلسة عمل في الغرض على مستوى ولاية أريانة وتم التطرق لمختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ الصفقة وفي طور حل هذه الإشكاليات مع جميع المتدخلين.

- بالنسبة لمشروع تزويد عدد 80 عائلة بالإضاءة المنزلية بقلعة الأندلس، فقد تم التنسيق مع مصالح إقليم أريانة للشركة التونسية للكهرباء والغاز للإسراع في إتمام الإجراءات التعاقدية حتى يتولى المجلس الجهوي صرف التسبقة على الأشغال والانطلاق في الإنجاز.

- بالنسبة لمشروع تزويد عدد 09 عائلات بحي البساتين 3 مع حدود دوار هيشر عمادة 15 أكتوبر البساتين من معتمدية المنهله بالإضاءة المنزلية، فقد تم إصدار إذن تزود وإحالته إلى إقليم المنزه للشركة التونسية للكهرباء والغاز للانطلاق في الأشغال غير أنه تبين أن مرجع إنجاز الأشغال تابع لإقليم منوبة للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث تم إجراء معاينة للمنطقة من قبل رئيس الإقليم المذكور، كما تم إنجاز دراسة فنية لتحسين الكلفة المالية وتحديد مساهمة المجلس الجهوي بأريانة، إلى جانب عقد جلسات عمل في الولاية والموضوع محل متابعة من قبل مصالحنا الجهوية والمركزية.

- عدم انطلاق أشغال الربط بشبكة التطهير لبعض التجمعات السكنية الكائنة بمعتمديات المنهله قلعة الأندلس، سيدي ثابت ورواد بسبب التأخير في حالة ملف طلب العروض من قبل الإدارة الجهوية للتطهير بأريانة الناتج على عدم توفر الإطار البشري اللازم لإنجاز الرفع الطبوغرافي لمختلف المشاريع ومن المؤمل أن يتم الإعلان على طلب العروض خلال الأيام القليلة القادمة.

هذا وتجدر الإشارة أن الأشغال متواصلة بشأن بقية عناصر الصفقات المبرمة في الغرض وجاري العمل على حل مختلف الإشكاليات والصعوبات المطروحة وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية لما لهذه المشاريع من أثر إيجابي على تحسين وتطوير الإطار الحياتي للمواطنين.

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول طلب برمجة تهيئة ممر غير مهيباً بمنطقة سكنية ببلدية أريانة المدنية.

المصاحيب: عريضة موجهة الى كل من الكاتب العام لبلدية أريانة والمندوب الجهوي لوزارة التجهيز والإسكان بأريانة حول طلب تسوية وضعية المدخل وإنجاز ممر بلدي مع تسمية نهج وترقيم المنازل بتاريخ 19/09/2025.

وبعد،

يشرفني أن أتوجه إليكم بهذا الطلب على إثر شكاية تقدم بها متساكنو المنطقة الكائنة على مستوى الطريق الموازية للطريق الوطنية 8 امام محول كارفور ماركت بأريانة المدينة بخصوص ممر غير مهيباً يمر أمام منازلهم، لم تتم تهيئته منذ أكثر من عشرين (20) سنة، مما تسبب في تدهور البنية التحتية وحرمان الأهالي من خدمات أساسية.

هذا الوضع أسفر عن:

- صعوبة كبيرة في الدخول إلى المساكن والخروج منها، خاصة في حالات الطوارئ.

- تفاقم المشاكل البيئية نتيجة غياب تهيئة وتعميد الممر، بما في ذلك تراكم الأوحال ومياه الأمطار

- حرمان المساكن من الربط السليم بشبكات التنوير العمومي والتطهير

وعليه أتمس من وزارتك:

• برمجة تهيئة هذا الممر ضمن مشاريع الوزارة أو في إطار برنامج تهيئ وإدماج الأحياء السكنية.

• التنسيق مع بلدية أريانة لضمان تعبيد الممر وتزويده بما يلزم من تجهيزات أساسية.

• تهيئة ممر بلدي صالح للاستعمال اليومي مع تسمية النهج واسناد ارقام بلدية للمساكن.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب

"نجلاء اللحياني"

عن دائرة أريانة المدينة (ولاية أريانة)

موضوع السؤال: حول طلب برمجة تهيئة ممر بمنطقة سكنية ببلدية أريانة المدنية

نص الإجابة:

بالتنسيق مع السلطات الجهوية والمحلية فإنه سيتم النظر في برمجة تعبيد ممر بمنطقة سكنية ببلدية أريانة المدينة ضمن برنامج تهيئة البنية الأساسية لبلدية أريانة خلال سنة 2026 وذلك في إطار برنامج تهيئ وإدماج الأحياء السكنية.

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: وضعية المساكن الاجتماعية التابعة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية "snit" بمنطقة سوسة الرياض- بلدية الزهور

تحية طيبة وبعد،

تم إنجاز خلال أواخر السبعينات وبداية الثمانينات حي سكني اجتماعي بمنطقة سوسة الرياض التابعة لبلدية الزهور، وقد تم بيع هذه المساكن منذ عقود إلى المواطنين.

إلا أن هؤلاء المتساكنين لم يتحصلوا إلى حد الآن على شهادات ملكية فردية لمنازلهم. وقد تبين أن الأراضي التي بني عليها هذا المشروع مازالت إلى اليوم على ملك المجلس الجهوي لولاية سوسة، ولم يقع تخصيصها رسمياً لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية snit ما حال دون إتمام إجراءات التسوية العقارية وإسناد الملكية لمستحقها.

وعليه:

1- ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية، بصفتها المشرفة على المجالس الجهوية، لتسوية هذه الوضعية العقارية؟

2- هل تم النظر في تخصيص الأرض لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية "snit" حتى تتمكن من تسوية الوضعية العقارية وإسناد الملكية الفردية للمتساكنين؟

3- ما هي الأجال والإجراءات العملية المزمع اتخاذها لحل هذا الإشكال الذي طالته مدته وأثر على الحقوق القانونية للمتساكنين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للناطقة "هالة جاب الله"

(ولاية سوسة)

ملخص السؤال:

بخصوص وضعية المساكن الاجتماعية بمنطقة سوسة الرياض.

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بولاية سوسة تم برمجة إنجاز 50 مسكن اجتماعي بكل من منطقة الريحان وحي الرياض التابع لمقاسم الوكالة العقارية للسكني وستنطلق الأشغال في الثلاثية الأولى من سنة 2026.

مع الإشارة إلى أنّ مصالحننا بصدد التنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد إتمام إجراءات إبرام العقد الإداري وذلك بثمن قدره ستة وتسعون ألفاً ومئتا دينار (96.200د) دون احتساب الأداء على القيمة المضافة، مع العلم وأننا بصدد برمجة الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية لسنة 2026، وحالياً هذا المشروع في مرحلة إعداد طلب عروض لإنجاز دراسة تقسيم عقار ببلدية الزهور مساحته 12 هك وتخصيصه لفائدة البرنامج المذكور مع اعتماد آلية البناء العمودي.

السؤال الكتابي

للناطقة أسماء الدرويش

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص تسوية الوضعية القانونية والمهنية لأعوان المناولة المباشرين بشركة SEREPT

تحية طيبة وبعد،

في إطار ممارسة دوري الرقابي وحرصني على ضمان تطبيق القوانين بعدالة وشمول اود لفت انتباه سيادتكم الى الوضعية الصعبة التي يعيشها واحد وعشرون (21) عاملاً مباشراً داخل الشركة التونسية للبحث عن البترول والاستغلال SEREPT يباشرون مهامهم في إطار مناولة اليد العاملة منذ أكثر من ستة عشر (16) سنة.

ورغم مباشرتهم لمهام قارة ومتواصلة في منشآت الشركة ومساهماتهم الفعلية في سير النشاط الصناعي والوظيفي للمؤسسة، فانهم لم يتمتعوا الى اليوم بحقوقهم في التسوية القانونية والادماج المنصوص عليه صراحة في الفصل عدد 8 من القانون عدد 9 لسنة 2025 من مجلة الشغل، الذي يقر بوضوح ادماج كل من يباشر مهاماً قارة داخل المؤسسات الاصلية المستفيدة.

الأخطر من ذلك أنه تم إيقاف هؤلاء الاعوان عن العمل منذ أكثر من شهرين دون موجب قانوني او سابق اعلام ودون صرف اجورهم المستحقة، وهو ما يعد خرقاً صريحاً لمقتضيات مجلة الشغل واعتداء على حقوقهم الأساسية، ويصنف كطرد تعسفي يستوجب التدخل الفوري.

ان هذا الاجراء يتناقض تماماً مع روح القانون عدد 9 لسنة 2025 الذي لم يسن لتسوية وضعية أعوان الحراسة والنظافة فقط كما يروج في بعض المؤسسات، بل شمل كذلك كافة فئات الاعوان المباشرين بصفة مستمرة داخل المؤسسات العمومية او الشركات المستفيدة

وعليه التمس من سيادتكم:

• توضيح موقف الوزارة من هذه الوضعية ومن تطبيق احكام القانون عدد 99 لسنة 2025 داخل شركة SEREPT

• بيان الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لتسوية وضعية الاعوان المعنيين بصفة قانونية ومنصفة.

• التدخل العاجل لتحديد المسؤوليات وضمن احترام حقوق هؤلاء العمال ومنع أي تجاوز اداري او قانوني في حقهم.

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة الناطقة أسماء الدرويش.

المراجع: مراسلتكم عدد 0011758-2030-26-2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لتساؤلات السيدة الناطقة أسماء الدرويش حول تسوية الوضعية القانونية والمهنية لأعوان المناولة المباشرين بشركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية SEREPT أتشرف بإعلامكم أنه وتطبيقاً لمقتضيات القانون عدد 09 لسنة 2025 فقد بادرت الشركة المذكورة بترسيم عدد 31 عون تنقسم بين 17 عون حراسة و12 عون تنظيف و02 أعوان اداريين.

وفيما يتعلق بقرار إيقاف الأعوان عن العمل منذ نهاية شهر سبتمبر 2025 والمتمثل نشاطهم الأصلي في الدهن والطلاء فقد جاء هذا الإجراء إثر إعلام مؤجرهم الأصلي (شركة Premium Multi Services) لمؤسسة SEREPT بتوقفه عن صرف أجورهم للفترة المعنية واستغناؤه عن خدماتهم. وهو ما استوجب تدخل الشركة لاتخاذ الإجراءات اللازمة إلى حين النظر في وضعيتهم.

وتقوم الوزارة بمتابعة الملفات التي لا زالت عالقة بالنظر إلى تسجيل إشكاليات وصعوبات إجرائية تعلق بالتكييف القانوني لبعض الوضعيات وذلك لخصوصية أنشطتها، طبقا للترتيب الجاري بها العمل.

والسلام

من الرئيس المدير العام لشركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية
الى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: حول وضعية القانونية والمهنية لأعوان الدهن والطلاء.
المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب للوزارة بتاريخ 20 أكتوبر 2025.

بعد التحية،
تبعا للمراسلة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب احد السادة النواب الاستفسار حول الوضعية المهنية والقانونية لأعوان الدهن والطلاء، يشرفنا أن نحيطكم علما بما يلي:
ورد في المراسلة " أن الأعوان المذكورين، ورغم مباشرتهم لمهام قارة ومتواصلة داخل منشآت الشركة ومساهماتهم الفعلية في سير أنشطتها الصناعية والإدارية، لم يتمتعوا إلى اليوم بحقوقهم في التسوية القانونية والإدماج طبقا لأحكام الفصل الثامن من القانون عدد 09 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة كما أنه تم إيقافهم عن العمل منذ أكثر من شهرين دون موجب قانوني او سابق إعلام و دون صرف أجورهم".
وفي هذا الإطار، يهم الشركة توضيح ما يلي:

1. فيما يتعلق بقرار إيقاف الأعوان عن العمل منذ نهاية شهر سبتمبر 2025، فقد جاء هذا الإجراء إثر إعلام مؤجرهم الأصلي (شركة Premium Multi Services) للمؤسسة بتوقفه عن صرف أجورهم للفترة المعنية واستغناؤه عن خدماتهم. وقد نتج عن هذا الوضع وضعية مهنية استثنائية وغير قانونية بالنسبة للأعوان، خاصة في ما يخص عدم توفر تغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية الى جانب غياب إطار قانوني او تعاقدي يضمن استمرارية نشاطهم أو تسوية وضعياتهم طبق التشريع الجاري به العمل وهو ما استوجب تدخل الشركة لاتخاذ الإجراءات اللازمة إلى حين النظر في وضعيتهم.
2. اما بخصوص تصنيف نشاط الدهن والطلاء، نشير إلى أن مجلس إدارة الشركة كان قد عقد جلستين بتاريخ 30 أكتوبر 2025 و04 ديسمبر 2025 خصصتا لدراسة وضعية الأعوان. وبعد التعمق في مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية لهذا الملف واخذا بعين الاعتبار للهيكل التنظيمي وأسس تنظيم العمل داخل الشركة فقد اتخذ مجلس الإدارة قرارا بتعذر إدماج أعوان الدهن والطلاء ضمن الهيكل القار للمؤسسة، باعتبار أن نشاط الدهن والطلاء مصنف ضمن عقود إسداء الخدمات (Prestation de services) طبقا للفقرة الأولى من الفصل 130 من مجلة المحروقات ولا يندرج ضمن النشاط الأساسي والدائم للشركة.

3. تؤكد الشركة أن الوضعية الحالية لهؤلاء الأعوان لا تهدف بأي شكل إلى حرمانهم من حقوقهم، وأنها تعمل على دراسة الملف من مختلف جوانبه، تماشياً مع مقتضيات القانون عدد 09 لسنة 2025، وبالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة، وذلك بهدف الحفاظ على حقوق الأعوان وتمكينهم من كافة مستحقاتهم القانونية مع تأطير إجراءات تسريحهم وفق المسار القانوني وبإشراف تفقدية الشغل وذلك ضماناً لحقوق جميع الأطراف واحتراماً لمبدأ المساواة والمعاملة العادلة.

وتفضلني سيدتي الوزيرة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

الرئيس المدير العام
محمد حازم النيفر

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أوجه إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول الإخلالات الهيكلية والتقنية والإدارية في منظومة صيانة الآبار ومنظومة برمجة الحفر الجديدة بالشركة التونسية للبحث عن البترول والاستغلال تحية طيبة وبعد،

في إطار عملنا الرقابي في ملف يهم الثروات الوطنية والطاقة ودفاعاً عن الشفافية في قطاع النفط ومنع نزيف المال العام واستناداً إلى وثائق ومعطيات فنية صادرة عن الشركة التونسية للبحث عن البترول والاستغلال (S.I.T.E.P) لاحظنا وجود إخلالات هيكلية وتقنية وإدارية في كل من منظومة صيانة الآبار ومنظومة برمجة الحفر الجديدة وهو ما انعكس سلباً على كلفة الإنتاج وعلى الجدول الزمني للمشاريع النفطية بالشراكة الأجنبية.

• أولاً - في ما يتعلق بصيانة الآبار وإعادة تركيب وحدات الضخ:

تبين من تراخيص الأشغال (Autorisation des Travaux sur Puits) أن الشركة قامت خلال سنة 2025 بعدة تدخلات متكررة على نفس الآبار خلال فترات قصيرة، نذكر منها على وجه الخصوص:

- بئر EB758 بتاريخ 25 فيفري 2025 بكلفة تقدر بـ 675.808 د.ت.
- بر 103 بتاريخ 21 أفريل 2025 بكلفة تقدر بـ 413.300 د.ت.
- نفس البئر Alpha 1033 بتاريخ 28 جويلية 2025، بكلفة تقدر بـ 350.524 د.ت.

○ إضافة إلى بئر EB24 حسب إفادات فنية ميدانية وقد أنجزت جميع هذه العمليات بالمنصة FRANKS 300 SITEP ، وتبين أنها تتكرر بمعدل مرتين سنوياً للبئر الواحد، وأن الأسباب التقنية المعلنة تتمثل في: " Réinstallation unité de pompage suite "overload et isolement nul Vol de câble de surface " وأحياناً " par des individus "

ووفق ما ورد من معطيات داخلية فإنّ التدخلات المتكررة سببها استعمال وحدات ضخ قديمة (unités de pompage usagées) مما يؤدي إلى انهيارها بعد مدة قصيرة، ويكبد خسائر مالية هامة تتراوح بين 270 و650 ألف دينار في العملية الواحدة، فضلاً عن خسارة الإنتاج خلال أيام الأشغال.

وعليه، يُرجى توضيح ما يلي:

- ما مدى صحة تكرار التدخل مرتين سنوياً على بعض الآبار (24 و75 و103)؟
- لماذا يتم الإبقاء على معدات ضخ قديمة رغم كلفتها الباهظة وعدم مردوديتها؟
- هل تم إعداد تقرير تقييم فني ومحاسبي حول نجاعة هذه التدخلات المتكررة؟

➤ ما هو الأثر المالي التراكمي لهذه العمليات على ميزانية الشركة وخسائر الإنتاج؟

➤ وهل تم فتح تحقيق إداري أو رقابي لتحديد المسؤوليات في سوء التصرف أو ضعف المتابعة الفنية؟

ثانياً - في ما يتعلق بتأخير عمليات الحفر الجديدة بالشركة مع الجانب الإيطالي:

تفيد المعطيات الفنية بأنّ عمليات حفر بئرين جديدين مبرمجتين خلال شهر أكتوبر 2025 قد تأخرت بين 3 و5 أسابيع، رغم أن الكلفة المقدّرة لكل بئر تتراوح بين 40 و45 مليارات من المليمات. وتتمثل الأسباب المعلنة للتأخير في:

- تأخر تسلم بعض القطع والمستلزمات التقنية الضرورية للحفر
- بطء الإجراءات الإدارية المرتبطة بطلبات العروض والاقتناءات (les commandes) التي أطلقت بصفة متأخرة
- تعيينات داخلية تمت على أساس المحاباة لا على أساس الكفاءة والخبرة، مما أثر على حسن التخطيط والإعداد اللوجستي
- عدم جاهزية المنصة (plate-forme) في الموعد المحدد رغم برمجة المشروع مسبقاً.

وفي هذا الإطار، يُرجى من سيادتكم توضيح ما يلي:

➤ ما هي الأسباب الفعلية لتأخير انطلاق عمليات الحفر بالشراكة الإيطالية؟

➤ ما هو حجم الكلفة الإضافية أو الخسارة الزمنية الناتجة عن هذا التأخير؟

➤ هل تم تحديد المسؤوليات الإدارية والفنية بصفة دقيقة؟

➤ هل تمت مراجعة معايير التعيين داخل مصالح التخطيط والإمداد الفني بالشركة؟

➤ ما هي الإجراءات العملية التي تعتمدهم الوزارة اتخاذها لضمان نجاعة التخطيط والتضخيم للمشاريع البترولية الكبرى وتفادي تكرار مثل هذه الإخلالات مستقبلاً؟

علماً أن كل هذه المعطيات تكشف سوء التصرف المالي والتقني داخل شركة S.L.T.E.P حيث أنّ تكرار التدخل على نفس الآبار في فترات قصيرة يعني احتمال وجود سوء تقدير فني أو صفقات صيانة غير ناجعة وأن استعمال pompes usagées رغم ارتفاع الكلفة، قد يخفي منظومة تضخيم فواتير أو سوء متابعة.

كما أن هذا السؤال يهدف إلى تسليط الضوء على ضعف الحوكمة الإدارية في المشاريع النفطية

• التأخير في حفر الآبار الجديدة يترتب عليه خسارة إنتاج وزمن وكلفة إضافية

• شبيهة تعيينات بالمحاباة ساهمت في وجود اختلال في التسيير البشري واللوجستي داخل الشركة

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة فاطمة المسدي

المراجع: مکتوبکم بتاريخ 21 أكتوبر 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيدة النائب فاطمة المسدي حول منظومة صيانة الآبار ومنظومة برمجة الحفر الجديدة بالشركة الإيطالية التونسية لاستغلال البترول SITEP، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- التأكيد على الدور الاستراتيجي للشركة كمكون أساسي في منظومة إنتاج النفط في تونس، حيث تمكنت من تحقيق نتائج ايجابية رغم الصعوبات التقنية والمالية محافظة بذلك على مستوى إنتاج يساهم في تقليص العجز الطاقى الوطني.

مع الإشارة إلى أنّ من أهم أسباب إعلان بعض طلبات العروض غير مثمرة نذكر الوضعية المالية والإدارية لبعض المزودين وهو ما أدى إلى تأخير أو تأجيل توريد تجهيزات حيوية.

وفي هذا الإطار، تبنت الشركة مقارنة عملية تقوم على إعادة استخدام وحدات ضخ مستعملة بعد فحصها وإعادة تأهيلها واختبارها قبل إعادة الخدمة.

وقد مكن هذا الإجراء من:

- تقليص النقص في الإنتاج،
- تسريع التدخلات الميدانية،
- خفض التكاليف التشغيلية مقارنة بتركيبات جديدة،
- والحفاظ على المردودية الفورية للآبار المنتجة.

2- على إثر العاصفة الرملية التي جدت في شهر مارس 2025 والتي أهدت بعض الأضرار على عدد من الآبار، تمكنت الفرق المختصة بالشركة من التدخل العاجل وإعادة الإنتاج في أفضل الظروف. ومن بين الآبار التي أعيد تشغيلها بنجاح:

- E B75 : إنتاج 26 م3/يوم - بعد إصلاح مضخة تضررت بفعل ارتفاع نسبة الغاز المصاحب والعاصفة الرملية.
- E B103 : إنتاج 10 م3/يوم - بعد صيانة التجهيزات السطحية المتضررة بسبب عوامل خارجية والعاصفة.
- EB24 : إنتاج 10 م3/يوم - بعد إصلاح كابل تغذية المحرك الكهربائي.

كما تم إعادة تأهيل ثلاث آبار كانت متوقفة منذ سنوات بسبب تسرب المياه وارتفاع نسبة الـ Cut Water وهي E20 E22 E73 : بإجمالي إنتاج قدره 25 م3/يوم.

3- بالنسبة لتأجيل برنامج الحفر المقرر لنهاية 2025، فيعود ذلك إلى الطبيعة المترابطة للمشروع الذي يشمل اقتناء تجهيزات وخدمات مساندة متعددة تتطلب إجراءات معقدة تشمل: طلبات عروض، أوامر شراء، فتح اعتمادات مستندية وتوريد المعدات.

حيث تتراوح آجال التوريد بين 6 و 8 أشهر بعد فتح الاعتمادات المستندية، والتي بدورها خضعت لبرنامج التمويل المشترك بين الدولة التونسية وشركة ENI

- تمويل ENI كان مبرمجاً ليومي 16 جوان و 1 جويلية 2025، إلا أنه تم فعلياً بتاريخ 12 أوت 2025.
- تمويل الدولة التونسية: تم صرفه بتاريخ 8 أوت و 30 سبتمبر 2025.

هذا وتعمل الشركة على تسريع تنفيذ المشروع باعتبار أنه يكتسي طابعاً استراتيجياً في تطوير نشاطها وتطوير قطاع المحروقات على الصعيد الوطني.

كما أتشرف بإعلامكم أن الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال البترول قد قامت بضبط برنامج تنموي يمتد على خمس سنوات (2026 - 2030) يهدف إلى حفر حوالي عشرة آبار جديدة بتمويل مشترك بين الدولة التونسية وشريكها الأجنبي. ويتوقع أن يمكن هذا البرنامج من الرفع في إنتاج الشركة إلى 264,000 متر مكعب سنوياً بحلول سنة 2030، أي بزيادة تقدر بـ 25% مقارنة بالمستوى الحالي.

خلال سنة 2026، سيتم حفر أول بئرين بإنتاج إجمالي يُقدّر بـ 800 برميل يوميًا، وهو ما سيمثل بداية مرحلة نمو مستدامة للشركة وللقطاع ككل.

هذا وتؤكد الشركة التزامها بمواصلة أداء دورها الوطني كشريك فاعل في تحقيق الأمن الطاقى لتونس، من خلال كفاءات وطنية، واستراتيجيات تضمن الاستمرارية والمردودية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول عدم خلاص أجور عملة الحراسة في الشعال 1 و 2 لمدة 4 أشهر متتالية وطلب تسوية وضعيتهم بإدماجهم في المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية.

تحية طيبة وبعد،

السيدة الوزيرة،

إنّ عملة الحراسة في حقل الشعال 1 و 2 لم يتلقوا أجورهم منذ 4 أشهر وهو ما خلق حالة من الاحتقان في صفوفهم خاصة وأن أغلبهم حالات اجتماعية وهم من ضعاف الحال وهم يقومون بواجباتهم على أحسن وجه لتأمين مشروع البئر الاستكشافية الشعال في معتمدية بئر علي بن خليفة، فمتى ستقوم المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بتنزيل أجور عملة الشعال 1 و 2؟

السيدة الوزيرة،

إنّ العقود محدّدة المدة التي تطالب المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية العملة بإمضاءها لا تندرج ضمن الحالات الاستثنائية وليست محدّدة في الزمن باعتبار أنّ الأعمال التي يقومون بها متواصلة منذ ما يقارب العامان، كما أنّ مطالبة العملة بإمضاء عقود محدّدة المدة أثار استغرابهم ومخاوفهم من مال هذه العقود في صورة إمضاءها بعد أن أملوا بأن يشملهم التوجه الجديد في بلادنا الذي وضعه السيد رئيس الجمهورية والقاضي بوضع حدّ للعقود محدّدة المدة، فهل بإمكان وزارتك الموافقة الإذن بتسوية وضعيّة عملة الشعال 1 و 2 وذلك بإدماجهم في المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة منال بديدة.

المراجع: مراسلتكم عدد 0011695-2030-26-2025

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لتساؤلات السيدة النائبة منال بديدة حول خلاص أجور عملة الحراسة في مشروع حفر البئر الاستكشافية بالشعال 1 و 2 في

معتمدية بئر علي بن خليفة أشرف بإعلامكم أن نشاط المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في المعتمدية المذكورة يندرج في إطار رخصة البحث عن المحروقات والتي تعرف برخصة "شعال" وهو نشاط يمكن أن يفضي الى العثور على اكتشاف نفطي أو غازي ومن ثم تطويره في إطار امتياز استغلال أو العثور على اكتشاف وبالتالي التخلي على الرخصة مع تحمل المستثمر لمخاطر ومصاريف الاستكشاف.

وتطبيقا لمقتضيات الفصل الرابع من القانون عدد 09 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 والذي يتيح إبرام عقود شغل محددة المدة وبالنظر لأن استمرار نشاط المؤسسة على رخصة البحث المذكورة مشروط بتحقيق نتائج إيجابية، فقد تم دعوة عمال الحراسة والذين هم في الأصل مالكي الأرض التي تستغلها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية على وجه الكراء في إطار رخصة البحث "شعال" الى امضاء عقود عمل الى غاية استكمال أعمال الاستكشاف والتكفل بخلص أجورهم على هذا الأساس.

والسلام

رد على تساؤل كتابي

لنائبية بمجلس نواب الشعب موجه

إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: حول عدم خصاص أجور عملة الحراسة في الشعال 1 و 2 و طلب تسوية وضعيتهم بإدماجهم بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالتساؤل الكتابي الموجه الى عناية السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة بخصوص عدم خصاص أجور عملة الحراسة بالشعال 1 و 2 و طلب ادماجهم بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، أشرف بإفادتكم بجملة المعطيات التالية بخصوص هذا الملف:

(1) تعاقدت المؤسسة التونسية للأنشطة خلال سنة 2017 مع شركتي خدمات (POLYGARD و SSC) لتوفير عملة حراسة لمشروع الشعال 1 و 2 حيث استمرت الشركتان المذكورتان بصرف أجور الاعوان المعنيين الى موفى شهر ماي 2025 ثم امتنعنا عن ذلك بفعل منع مناولة خدمات الحراسة بمقتضى صدور القانون عدد 09 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة. وتبعاً لذلك أصبحت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية هي المشغل المباشر للعملة المعنيين منذ شهر جوان 2025 باعتبارها المؤسسة المستفيدة من خدماتهم. ونظراً الى ان نشاط المؤسسة بمشروع الشعال يبقى مرتبطاً بالنتائج النهائية لعمليات الاستكشاف الجارية هناك فقد اقترحت على الاعوان المعنيين مواصلة العمل معها في إطار عقود عمل محددة المدة غير ان العملة المعنيين رفضوا امضاء تلك العقود مطالبين بإدماجهم نهائياً بالمؤسسة. وأمام هذا الوضع لم يكن من الممكن اسنادهم اجوراً شهرية لانعدام أي إطار قانوني او اتفاق للعلاقة التشغيلية الامر الذي دفع المؤسسة الى صرف تسبقة على الاجر بقيمة ألف دينار لكل عامل الى حين إيجاد تسوية نهائية لهذا الملف.

(2) استندت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية على الفصل الرابع من القانون عدد 09 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة الذي يتيح إبرام

عقود شغل محددة المدة في حالة زيادة غير عادية في حجم الخدمات وذلك نظراً لأن استمرار نشاط المؤسسة بمنطقة الشعال يبقى مشروطاً بنجاح عمليات الحفر الجارية وإيجابية نتائجها حيث تنتفي تماماً الحاجة لخدمات هؤلاء الأعوان في حال كانت النتائج سلبية. وتأسيساً على ما تقدم بيانه، فقد تم اللجوء في المرحلة الحالية الى إبرام عقود محدودة الأجل الى حين تأكيد مردودية الحقل من عدمها مع العلم وأن الأعوان المعنيين هم في الأصل مالكي الأرض التي تستغلها المؤسسة على وجه الكراء وقد اضطرت المؤسسة لتشغيلهم لتفادي تعطيل عمليات الحفر ببئر الشعال. كما يتعين الإشارة الى ان هذا الاشكال في طريقه الى الحل بعد قبول العملة المعنيين امضاء عقود عمل الى غاية استكمال اعمال الاستكشاف.

هذا وتبقى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية على ذمتكم بخصوص اية معطيات إضافية قد تطلبونها بخصوص هذا الملف.

وتفضلني سيدتي الوزيرة بقبول فائق التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

- أين وصلت اتفاقية تنشيط مطار طبرقة مع ترانز أفريقيا؟

- وهل من الممكن برمجة رحلتي سفر من باريس وديسلدورف عبر مطار طبرقة عين دراهم الدولي؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حاتم الهواوي.

المرجع: مكتوبكم عدد 2025-26-3000-387 بتاريخ 28 نوفمبر 2025 المسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-15-3376 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

المصاحيب: - بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة جندوبة، السيد حاتم الهواوي، بخصوص تنشيط مطار طبرقة - عين دراهم الدولي، أشرف بموافاتكم طي هذا بطاقة رد تتضمن الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد حاتم الهواوي عن دائرة جندوبة
مرجع الإحالة	- صادرة تحت عدد 2025-26-3000-0003187 بتاريخ 28 نوفمبر 2025.
	- مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2025-15-3376 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

نص السؤال	حول تنشيط ميناء طبرقة - عين دراهم الدولي: - أين وصلت اتفاقية تنشيط مطار طبرقة مع ترانز افيا؟ - هل من الممكن برمجة رحلتي سفر من باريس وديسلدورف عبر مطار طبرقة - عين دراهم الدولي؟
رد وزارة النقل	
<p>جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد حاتم الهواوي، عن دائرة جندوبة، بخصوص تنشيط مطار طبرقة عين دراهم الدولي من خلال الاتفاق مع "ترانزافيا" وبرمجة رحلتي سفر من باريس وديسلدورف، تجدر الإفادة بأن الجهود مبذولة والمساعي جارية بالتنسيق مع كل الأطراف المتداخلة لتطوير البنية التحتية للمطارات التونسية بما في ذلك الداخلية منها، وتحسين جاهزية أسطول شركة الخطوط التونسية وشركة الخطوط التونسية السريعة والإرتقاء بمستوى الخدمات المسداة، إضافة إلى تشجيع شركات النقل الجوي الأخرى على غرار "ترانزافيا"</p> <p>وعموما فإنه بالنسبة لتنشيط المطارات الداخلية، فقد التأمّت جلسة عمل في 26 نوفمبر 2025، خصصت لوضع برنامج عمل لتنشيط المطارات التونسية الداخلية، من بينها مطار طبرقة - عين دراهم الدولي، بمشاركة كلّ الهياكل المعنية بالوزارة إضافة إلى كل من وزارة السياحة والصناعات التقليدية والجامعة التونسية لوكالات الأسفار، ويتم الحرص حاليا بالتنسيق بين جميع الأطراف على وضع خطة عمل تشاركية تفضي إلى برنامج متكامل الأهداف، على المدى القريب والمتوسط، يمكن من الانطلاق الفعلي في مزيد تنشيط المطارات الداخلية لبلادنا في مجالي النقل الجوي للمسافرين والبضائع، وذلك في إطار مقارنة شاملة في المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية والتسويقية، وغيرها، مع الأخذ بالإعتبار خصوصيات كل جهة ومقوماتها، خاصة مع ما يتوفر في هذه المحطات الجوية من مرافق وبنية تحتية ووسائل لوجستية، تمكن من تأمين الرحلات في كنف الأمن والسلامة.</p>	

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية.

الموضوع: حول إلغاء حافلة نقل مدرسي بين عمادة بوثدي التابعة لمعتمدية منزل شاكر إلى معتمدية هبيرة
المصاحب: - عريضة من أهالي قرية بوثدي - منزل شاكر - صفافس بتاريخ 23 سبتمبر 2025.
- صور للاشتراك المدرسي لسنة 2024

تحية طيبة،

لأكثر من عقدين من الزمن يتنقل تلاميذ منطقة بوثدي التابعة لمعتمدية منزل شاكر إلى معتمدية هبيرة بواسطة حافلة من شركة النقل بالساحل بالنظر إلى قرب هذه المنطقة من معتمدية بوثدي التي تبعد حوالي 10 كلم مقابل المسافة التي تفصلهم عن معتمدية منزل شاكر التي تناهز 30 كلم. وقد فوجي، تلاميذ هذه المنطقة من غياب هذه الحافلة منذ بداية السنة الدراسية بدون سابق اعلام مما تسبب لأغلبهم في عدم الالتحاق بالمؤسسات التربوية إلى حد الآن بسبب انعدام وسائل النقل البديلة إضافة إلى حالتهم الاجتماعية الصعبة.

طيلة السنوات الفارطة يتنقلون بحافلة شركة النقل بالساحل بالاشتراكات المدرسية كما هو مرافق بالمصاحب فكيف ممكن لمؤسسة وطنية أن تعتمد مثل هذا الاجراء المفاجئ بخصوص هؤلاء التلاميذ وذوهم وحرمان قرابة 40 تلميذ من مباشرة السنة الدراسية التي شارفت ثلاثيتها الأولى عن الانتهاء دون اعلام مسبق.

وعليه نرجو من سيادتكم توضيح ما يلي:

• ما هي أسباب عدم تخصيص حافلة نقل مدرسي بين قرية بوثدي ومعتمدية هبيرة رغم الحاجة الملحة؟

• هل هناك برامج أو اعتمادات مبرمجة لتدارك هذا النقص في القريب العاجل لتمكينهم من التنقل خلال هذه السنة الدراسية واعلامهم مسبقا في نهايتها للقيام بإجراءات النقلة المدرسية الى معهد منزل شاكر؟

• هل تم التنسيق مسبقا بين شركتي النقل بالساحل و صفاقس لتأمين هذا الخط الحيوي خدمة للتلاميذ والأهالي؟

إجابة وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حسن جربوعي.

المرجع: - مكتوبكم عدد 0003187-26-2025 بتاريخ 28 نوفمبر 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 3376-15-2025 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

المصاحب: - بطاقة ردّ.

تحية طيبة،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة منزل شاكر، السيد حسن جربوعي، بخصوص إلغاء حافلة نقل مدرسي بين عمادة بوثدي التابعة لمعتمدية منزل شاكر إلى معتمدية هبيرة، أشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر.
مرجع الإحالة	- صادرة تحت عدد 0003187-3000-26-2025 بتاريخ 28 نوفمبر 2025؛ - مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 3376-15-2025 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.
موضوع السؤال	- حول إلغاء حافلة نقل مدرسي بين عمادة "بوثدي" التابعة لمعتمدية منزل شاكر ومعتمدية هبيرة.
رد وزارة النقل	
<p>جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي، عن دائرة منزل شاكر، بخصوص إلغاء حافلة نقل مدرسي بين عمادة "بوثدي" التابعة لمعتمدية منزل شاكر ومعتمدية هبيرة، تجدر الإفادة بأنه تم التنسيق بين شركة النقل بالساحل والشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس على مواصلة تأمين خدمات نقل التلاميذ من قبل شركة النقل بالساحل، وقد تم إعادة استغلال الحافلة على هذا الخط منذ يوم 6 ديسمبر 2025.</p>	

الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت، سيتم إجراء ما يتعين في الغرض وفقا لشروط ومقاييس مضبوطة تضمن استمرارية المرفق العام، كما أن تعيين متصرف مفوض إجراء وقتي في انتظار تعيين رئيس مدير عام قار للشركة.

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

الموضوع: حول تفعيل وتنشيط الفرع المحلي للوكالة الفنية للنقل البري بتاجروين.
تحية طيبة،

على إثر الزيارة التي قام بها السيد المدير العام للنقل البري إلى معتمدية تاجروين والتي فيها وقع الاتفاق على ضرورة الانطلاق في أشغال تهيئة وتجهيز لمقر الوكالة الفنية للنقل البري لوجستيا وبشريا حتى تكون مؤهلة لتقديم الخدمات للمواطنين حسب الشروط الجاري بها العمل

السؤال: متى ستنتقل الوكالة الفنية للنقل البري في العمل وتقديم خدماتها للمواطنين؟
وشكرا على حسن تجاوبكم.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب عماد الدين السديري.

المرجع: مكتوبكم عدد 0003187-26-2025 المؤرخ في 28 نوفمبر 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 3376-15-2025 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف -تاجروين - قلعة سنان، السيد عماد الدين السديري، بخصوص تفعيل وتنشيط الفرع المحلي للوكالة الفنية للنقل البري بتاجروين، أشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة رد تتضمن الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد عماد الدين السديري عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف -تاجروين - قلعة سنان.
مرجع الإحالة	صادرة تحت عدد 0003187-3000-26-2025 بتاريخ 28 نوفمبر 2025 مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 3376-15-2025 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.
نص السؤال	حول تفعيل وتنشيط الفرع المحلي للوكالة الفنية للنقل البري بتاجروين.

السؤال الكتابي

للنائب عدنان العلوش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول سد الشغور في منصب رئيس مدير عام بالشركة الجهوية للنقل بنزرت تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما سيدي الوزير بالفراغ الإداري صلب الشركة الجهوية للنقل بنزرت منذ إحالة الرئيس المدير العام السابق على التقاعد وهو ما أثر سلبيا على المناخ العام في الإدارة وكذلك على سير العمل وجودة الخدمات المسداة للتلاميذ والطلبة والمواطنين.

• متى يتم سد الشغور في منصب رئيس مدير عام بالشركة الجهوية للنقل بنزرت؟

وتفضلوا سيدي الوزير بفائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب عدنان العلوش

المرجع: - مكتوبكم عدد 20003187-3000-26-2025 بتاريخ 28 نوفمبر 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 3376-15-2025 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

المصاحيب: - بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة بنزرت الشمالية السيد عدنان العلوش، بخصوص سد الشغور في منصب رئيس مدير عام بالشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت أشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة رد تتضمن الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد عدنان العلوش عن دائرة بنزرت الشمالية.
مرجع الإحالة	صادرة تحت عدد 0003187-3000-26-2025 بتاريخ 28 نوفمبر 2025 مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 3376-15-2025 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.
نص السؤال	حول سد الشغور في منصب رئيس مدير عام بالشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت.
رد وزارة النقل	
جوابا على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عدنان العلوش، عن دائرة بنزرت الشمالية، بخصوص سد الشغور في منصب رئيس مدير عام بالشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت تجدر الإفادة بأنه بالنسبة لسد الشغورات على رأس بعض المؤسسات والهياكل العمومية الراجعة بالنظر لوزارة النقل من بينها	

رد وزارة النقل

جوابا على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عماد الدين السديري عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - تاجروين - قلعة سنان، بخصوص تفعيل وتنشيط الفرع المحلي للوكالة الفنية للنقل البري بتاجروين، تجدر الإفادة بأن الوكالة الفنية للنقل البري بصدد إعداد ملف طلب العروض لاختيار مقولة للقيام بأشغال تهيئة محطة النقل البري بتاجروين قصد إحداث إدارة فرعية للوكالة الفنية للنقل البري وإنجاز الأشغال التالية:

- تهيئة وإحداث ماوى للمناورات الخاصة بالإختبار التطبيقي للحصول على رخصة سياقة وذلك بتسوية الأرضية المخصصة سابقا لجولان الحافلات

- إحداث قاعة خاصة للإختبار النظري للحصول على رخصة سياقة وتجهيزها بالمعدات الإعلامية وربطها بشبكة تبادل المعطيات الخاصة بالوكالة الفنية للنقل البري

- إحداث شبائيك خاصة لمعالجة وتسليم شهادات تسجيل العربات ورخص السياقة وتجهيزها بالمعدات الضرورية.

وإذ تحرص الوكالة الفنية للنقل البري على الارتقاء بخدماتها بشكل مستمر، من خلال تطوير الجودة والإبتكار وتحسين طرق العمل بما يستجيب لتطلعات المواطنين وتقريب الخدمات، فإنها حريصة على استكمال الأشغال المذكورة قبل موفى السداسي الأول لسنة 2026.

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تنشيط ميناء جرجيس.

بعد نجاح الرحلات البحرية الصيفية من جوان إلى سبتمبر بين ميناء جرجيس ومينائي مرسيليا وجنوة مما سهل عودة أبناءنا المهاجرين في ظروف طيبة، أدعوكم إلى برمجة رحلات شتوية وربيعية على سبيل المثال سفرة إياب في موفى ديسمبر تتزامن مع العطل المدرسية بفرنسا ورأس السنة وارتفاع كلفة تذاكر السفر بواسطة الطائرة في تلك الفترة مما يشجع على استعمال الباخرة وسفرة أخرى في شهر مارس.

سيدي الوزير،

إنجاح هذه الرحلات والاستفادة من ميناء جرجيس يستوجب القيام بحملات دعائية في أوساط المهاجرين الجزائريين لأن عددا كبيرا منهم يحبّ العودة عبر ميناء جرجيس باعتباره الأقرب إلى الجنوب الجزائري وكذلك القيام بنفس الجهود في ليبيا لأن مواطني الغرب الليبي يستعملون بدورهم ميناء جرجيس.

ولكم جزيل الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب مسعود قريرة.

المرجع: - مكتوبكم عدد 0003187-3000-26-2025 بتاريخه 28 نوفمبر 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 15-2025-3376 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

المصاحيب: - بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة جرجيس، السيد مسعود قريرة، بخصوص تنشيط ميناء جرجيس أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة رد تتضمن الإجابة على السؤال المطروح . والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد مسعود قريرة عن دائرة جرجيس
مرجع الإحالة	- صادرة تحت عدد 0003187-3000-26-2025 بتاريخ 28 نوفمبر 2025. - مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 15-2025-3376 بتاريخ 01 ديسمبر 2025.
موضوع السؤال	حول تنشيط ميناء جرجيس

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد مسعود قريرة عن دائرة جرجيس، بخصوص تنشيط ميناء جرجيس، تجدر الإفادة بأن ديوان البحرية التجارية والموانئ قد قام بتأهيل البنية التحتية للميناء باستثمارات ناهزت 50 مليون دينار لاستقبال السفن التجارية والسياحية ونقل المسافرين، ليس فقط خلال المناسبات، وقام بتنظيم أيام دراسية للتعريف بالميناء وتنشيطه وتطوير النشاط به كما يقوم دوريا بالتعريف بقدراته خلال جميع الملتقيات الدولية الاقتصادية والبحرية التي يشارك فيها قصد استقطاب الاستثمارات والخطوط البحرية للرفع من مكانته.

وحيث تمت الإشارة إلى أنّ ارتفاع كلفة التذاكر للنقل الجوي يشجّع على برمجة رحلات بحرية، فإنّ تذاكر شركة الخطوط التونسية لا تعتبر مرتفعة مقارنة بالشركات الأخرى، إذ يتم إقرار تخفيضات تصل إلى 30% عند عودة التونسيين بالخارج، وتصل إلى نسبة 70% بالنسبة للعائلات محدودة الدخل هذا بالإضافة إلى التخفيضات الموسميّة في نهاية السنة بمناسبة العطلة الشتوية وكذلك بمناسبة الاحتفال بتاريخ تأسيس الشركة، هذا فضلا على أنّه في إطار السياسة الترويجية، تقوم الشركة بإعلان تخفيضات أسبوعية وذلك حسب الوجبة.

السؤال الكتابي

للنائب الناصر الشنوفي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الحد من التلوث الصناعي بجبل الوسط بئر مشاركة - زغوان .

تحية طيبة وبعد،

يشتكي أهالي جبل الوسط من ظاهرة التلوث الصادرة عن المؤسسات الصناعية بالجهة ولهذا نطرح التساؤل:

• حول برامج الوزارة في مراقبة الانبعاثات الصادرة عن هذه المؤسسات الصناعية والإجراءات المتخذة للحدّ منها حتى نتجنب كل الإشكاليات الصحية والبيئية؟

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب الناصر الشنوفي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-3000-3197 بتاريخ 27 نوفمبر 2025.

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتضمن للسؤال الكتابي للسيد النائب المحترم الناصر الشنوفي حول برامج الوزارة بخصوص مراقبة الانبعاثات الصادرة عن المؤسسات الصناعية بجبل الوسط بئر مشارقة والإجراءات المتخذة للحدّ من ظاهرة التلوث نفيديكم بأنّ وزارة البيئة تعتمد على آلية المراقبة لدفع الصناعيين لبلد مزيد من الجهودات لتحسين الأداء البيئي لوحدهم واحترام التشايع البيئية الجاري بها العمل و في هذا الصدد قامت مصالح المراقبة بالوكالة الوطنية لحماية المحيط بتنفيذ العديد من الزيارات الميدانية المراقبة مختلف الوحدات الصناعية الناشطة بمنطقة جبل الوسط و تم خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2023 إلى غاية شهر ماي 2025 بتحرير عدد 57 محضر ضد الوحدات الصناعية المخالفة بالجهة، منها عدد 14 محضر تم تحريره في شأن المؤسسات الأكثر تلويثا بالمنطقة. كما تعمل الوزارة على إرساء منظومة المراقبة الذاتية للإفرازات لما لها من فوائد إيجابية لفائدة الصناعيين .

وبالإضافة إلى آلية المراقبة تعتمد الوزارة في إطار استراتيجيتها للوقاية والحد من التلوث الصناعي على منظومة قانونية تعنى بالإفرازات الغازية والسائلة والصلبة يتم تطويرها وتحديثها حسب المتطلبات الفنية والتقنية وحسب التطورات التي يتم تسجيلها في هذا الميدان علما وأن مشروع مجلة البيئة التي شرعت في إعداده وزارة البيئة سيحمل مبادئ ومقاربات جديدة ستأسس لعدد من المفاهيم الحديثة والرؤى والمقاربات لحوكمة العمل البيئي .

وترتكز أيضا هذه الاستراتيجية على تقديم المساندة المالية والفنية للصناعيين لحثهم على اعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة وتحسين أدائهم البيئي .

وتعتبر الدراسات التشخيصية والتقييمية للوضع البيئي بمختلف المناطق أحد ركائز هذه الاستراتيجية حيث يتم باستمرار إعداد هذه الدراسات في مختلف جهات الجمهورية وبالمناطق والأقطاب الصناعية لتشخيص الوضعية البيئية لهذه المناطق وتحديد مدى تأثير الأوساط الطبيعية المتلقية واقتراح المشاريع والبرامج البيئية المناسبة .

وستعزز إستراتيجية الوزارة للوقاية والحد من التلوث الصناعي بالاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات الخطرة التي شرعت الوزارة في إعدادها والتي ستمكن من تطوير وتحسين آليات وأساليب حوكمة التصرف في هذه النفايات .

كما شرعت أيضا الوزارة في إعداد دراسة استراتيجية لجرد الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا على المستوى الوطني والقيام بتقييم كمي ونوعي لإفرازاتها ووضعها في قاعدة بيانات جغرافية ومتابعتها على ان يتم لاحقا /عداد منظومة إعلامية لمتابعة الوحدات وتجميع تقاريرها البيئية السنوية .